الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

أزمة توحيد المصطلح اللّساني وانعكاساتها على التواصل الحضاري

رسالة علمية مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د)

تخصص: دراسات لغوية في ضوء التواصل الحضاري

إعداد الطالبة:
فاطمة الزهراء لباد

إشراف:
أ.د عبد الجليل مرتاض

لجنة المناقشة			
اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	جامعة الانتساب	الصفة
أ.د/ لخضر العرابي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د/ عبد الجليل مرتاض	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د/ لطيفة عبو	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د/ مهدية بن عيسى	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د/ فاطمة الصغير	أستاذة محاضرة قسم "أ"	المركز الجامعي مغنية	عضوا مناقشا
د/ إبراهيم بوشريحة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تيارت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1440-1441هـ/ 2018-2019م

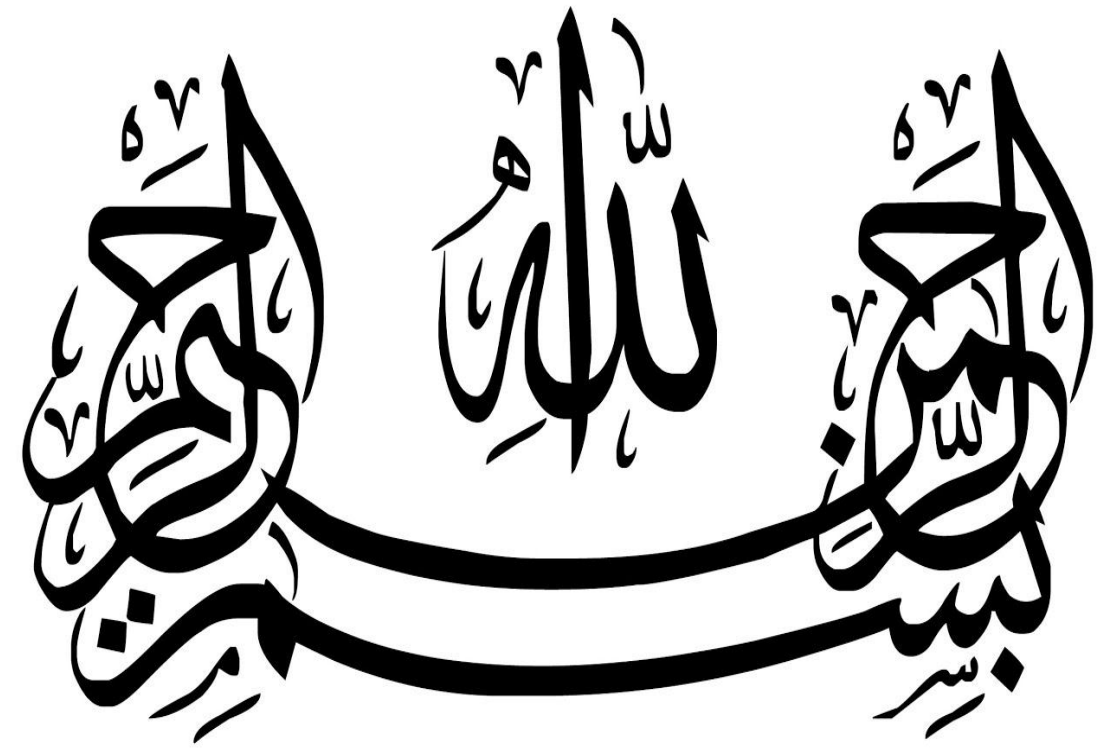
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿ . . . رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ

وَعَلَى

وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي

ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

[الأحقاف: 15]

صدق الله العظيم

أشكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لي في كلّ خطوة ليكتمل هذا العمل المتواضع، فالحمد لله حتّى يبلغ الحمد منتهاه.

كلمة شكر

أتقدّم بجزيل الشّكر والامتنان لأستاذي الفاضل، الدكتور: عبد الجليل مرتاض، على إرشاداته وتوجيهاته وعطائه وصبره، والذّي لم يتوان للحظة عن تقديم يد العون فكان نِعْم المرشد حتّى يرى هذا العمل النّور.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بجميل العرفان إلى الأستاذ الدكتور هشام خالدي وحرمه والّذين لم يبخلا عليّ بالمراجع والنّصح، فجزاهما الله كلّ خير.

الطالبة: فاطة الزهراء لباد

إهداء

إلى من أَشقَّت نفسها من أجل سعادتي، إلى من جُعِلت الجنّة تحت أقدامها "أمّي" . . . أهدي لك ثمرة تربيتك وجهد عملك الدؤوب .

إلى قدوتي في الحياة ومن علّمني المثابرة للنجاح، أبي العزيز .

إلى رفيق دربي زوجي الذي لم يقصّر في دعمي وتشجيعي .

إلى أولادي وثمار حياتي : ليمار وإبراهيم وجوري .

إلى كلّ عائلتي كبيرا وصغيرا .

إلى كلّ من قدّم لي المساعدة من قريب أو بعيد ورفع معنوياتي بالكلمة الطّيبة .

الطالبة: فاطمة الزهراء لباد

مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على رسولنا الهادي الأمين أمّا بعد،

يعتمد التطوّر العلمي والتّكنولوجي لأي أمّة على تطور لغتها وقوام هذه الأخيرة من مفردات ومصطلحات و تقنيات لغوية.

فاللّغة أساس بناء الأمم و مقياس رقيّها باعتبارها فعلا اجتماعيا فعّالاً للتواصل البشري، وترتبط حركيتها بالبحث اللغوي و تأثّرها بالعوامل المحيطة به، في سبيل إحياء هذه اللغة وضمان ديمومتها عن طريق استعمال ما جدّ من مصطلحاتها و بعث ما اندثر منها أو قلّ استعماله.

وقد أَوْلى العرب منذ القديم اهتماما بالغا بالدّراسات المصطلحية، وذلك لكونها الركيزة الأساسية التي يتأسّس عليها العلم، ولكن مع التطوّر غير المطّرد بين العلوم و توليد المصطلحات الغربية من جهة وبين ركود التكنولوجيا ومسايرة المصطلحات العربية لمستجدّات الساحة المصطلحاتية، أصبحت أزمة المصطلحات من أهم العوائق التي حالت دون التّواصل الحضاري التي ترنو إليه الأجيال، باعتبارها معضلة تعاني منها أغلبية لغات العالم.

ويعود السّبب الرئيسي في ذلك إلى عدم التّكافؤ بين عالمي الشّرق والغرب، حيث إنّ هذا الأخير لا يتوان في البحث والتّنقيب عن كل جديد في العلوم، و ينمّ عن ذلك زخم هائل من المصطلحات التي تتولّد في كل حقل معرفي، بينما لا يقوم المترجمون العرب بترجمة أغلبيتها ودون ضوابط حتّى، فتجد المصطلح الواحد يعبّر عن معنيين أو أكثر، وهذا ما أدّى إلى فوضى المصطلحات والتعدّد المصطلحي في الحقل المعرفي الواحد. فاللغة العربية اليوم بحاجة ماسّة إلى توحيد مصطلحاتها

عامة واللّسانية خاصّة، فكثرة المعاجم اللّسانية و تعدّد واضعي المصطلحات ومترجميها في هذا الحقل، أدّى إلى فوضى اصطلاحية تستدعي التدخّل الفوري لإنقاذ الدّلالة اللغوية من التعدّد الاصطلاحي والاشتراك اللفظي و التّرادف.

يسعى بحثنا إلى تسليط الضوء على أزمة التشتّت الاصطلاحي في حقل اللسانيات، وذلك بذكر أهم أسبابها واقتراح الحلول الأنسب للحدّ من هذه الأزمة، كما يخصّ بالذّكر أهم الجهود المبذولة في سبيل توحيد المصطلح العربي في الوطن العربي عامة و المغرب العربي على وجه الخصوص.

لقد تبنّت البحوث اللسانية العربية من شرق الوطن العربي إلى أقصى مغربه الخوض في هذا المجال و دراسة ظاهرة توحيد المصطلح اللساني و معرفة أسباب تعدّده و انعكاسات ذلك على اللغة العربية من أجل بلوغ غاية التّوحيد لمواكبة الرّكب الحضاري و مجاراة حركية الأبحاث اللسانية الغربية.

من هنا أتت فكرتنا ورغبتنا في دراسة علم المصطلح الذي لا يزال يفتقد إلى التنظير والتحليل لإيجاد حلول لهذه المشاكل الشائكة التي باتت تتفاقم أكثر فأكثر، ورغبة منّا في البحث في هذا الموضوع المهمّ لإثراء المكتبة بالدّراسة اللّسانية المتخصّصة خدمة للغتنا العربية الأم، ولأسباب أخرى هي:

- حاجة الدّرس اللّساني العربي إلى تأسيس نظري لموضوعه بما يستجيب لحاجة الباحث والمترجم و الكاتب من الناحية المنهجية و العلمية.
- السعي إلى تحقيق مصطلحات لسانية عربية موحدة ورائجة.

- السعي لتحقيق نقلة نوعية وضمان أنجع لتوفير أكبر عدد من المصطلحات اللسانية وذلك من خلال العمل على الإحياء المتواصل للمصطلحات اللسانية ومواكبة المستجدات في هذا المجال.
- الرغبة في بحث الموضوع توغّلا في عالم اللغة.

أمّا الجهود والدّراسات السّابقة التي تناولت موضوع البحث فهي قليلة، ولا تتعدّى الجانب النّظري للتوحيد، خاصة و أنّ الهدف الرئيسي لهذه الدّراسة هو تحليل بعض المعاجم اللسانية والمقارنة بينها لرصد المصطلحات اللسانية بمجالاتها، و معرفة الاختلاف بين منهجيات الترجمة المستعملة.

الإشكالية:

و أمام هذا الوضع فمن الجلي أن تبرز لنا إشكالية توحيد المصطلح اللساني، و مدى تأثيرها على التواصل الحضاري و تجود بجملة من التساؤلات التّالية:

- كيف يتولّد المصطلح اللساني في اللغة العربية؟
- إلى أيّ مدى ساهمت الجهود الفردية و الجماعية في توحيد المصطلح اللساني؟
- ما هي الإجراءات المتّخذة في سبيل وضع مصطلح لساني موحّد؟
- ما مدى تأثير فوضى المصطلحات اللسانية على التواصل الحضاري؟

من أجل الإجابة عن هذه التّساؤلات وقع اختبارنا على مدوّنة متخصّصة لبحثنا والتّي شملت ثلاثة معاجم لسانية هي:

- ✧ قاموس اللسانيات (عربي-فرنسي) (فرنسي-عربي) مع مقدّمة في علم المصطلح من تأليف عبد السلام المسدّي، 1984م.
- ✧ معجم المصطلحات اللسانية للفاسي الفهري (فرنسي- إنجليزي-عربي) من تأليف عبد القادر الفاسي الفهري بمشاركة نادية العمري، 2009م.
- ✧ القاموس الوجيز في المصطلح اللساني (فرنسي-عربي) لعبد الجليل مرتاض، 2017م.

حيث قمنا بدراسة مقارنة لبعض المصطلحات اللسانية بمستوياتها اللغوية و تقديم أمثلة عن الاختلافات الموجودة بين المصطلحات المنقولة إلى اللغة العربية في جداول و تحليل البعض منها و هذا ما يوضّحه الفصل التّطبيقي في هذا البحث.

إنّ تحقيق التوحيد المصطلحاتي لا يتأتّى إلّا من خلال التحوّل من مستوى الجهد الفردي إلى مستوى الجهد الجماعي، وهذا التحوّل يقتضي مرونة في التعامل بين المؤلّفين والمترجمين من جهة وبين المؤسّسات الأكاديمية والأساتذة من جهة أخرى.

يقتضي وضع إستراتيجية لحلّ أزمة التعدّد المصطلحي ويجب أن يشتدّ الجهد الفكري المبذول من قبل الباحثين لإبراز خطورة هذه الأزمة اللّغوية التي أصبحت تعيق الفهم والتّواصل.

ولتحقيق هذا التّوحيد يجب على الجهات المعنية تفعيل المصطلح اللّساني من منظور استراتيجي طويل المدى، و إقحام مشاريع للنّقاش الجاد بين الباحثين والمؤلفين في هذا المجال من أجل التّحسيس

والتّوعية بمدى خطورة هذه الأزمة، و إنشاء بنك للمصطلحات اللسانية وكذا إنشاء لجان متخصّصة من أجل المحافظة على المصطلحات المتّفق عليها وتدوينها لاستعمالها ونشرها على أوسع نطاق.

فرضت علينا طبيعة البحث إتّباع مناهج علمية لتحرّي الحقائق و النظريات المعرفية، اخترنا منها:

- المنهج التاريخي: في استقصاء تاريخ علم المصطلحات وكذا التسلسل الزمني للمصطلحات اللسانية المستعملة في الماضي إلى غاية الآن.
- المنهج المقارن: في تحليل أزمة التعدد المصطلحي وتوضيح أسبابها ونتائجها وكذا إحصاء وتحليل المصطلحات اللسانية في المعاجم اللسانية المختارة للمقارنة بينهما كنموذج.

أمّا الصّعوبات التي اعترضت طريقنا أثناء القيام بهذا البحث هي قلّة المراجع المناسبة التي تناولت مشكلة توحيد المصطلح اللساني العربي، كما تعذّر علينا الحصول على المعاجم و القواميس اللسانية العربية المتخصّصة، كما واجهنا بعض الصّعوبة في المقارنة بين المصطلحات اللّسانية بالمعاجم المدروسة.

كما اعتمدنا في بحثنا هذا جملة من المراجع و الدّراسات نذكر أهمّها:

علم المصطلح لعلي القاسيمي وصناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث لهشام خالدي ة إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ليوسف وغليسي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح لمحمود فهمي حجازي، المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم لخليفة الميساوي، المصطلح في اللسان العربي من آلية المفهوم إلى أداة الصّناعة.

بنية البحث:

حتى نجيب عن التساؤلات الخاصة بموضوع الدّراسة كان لا بد من وضع خطّة ترسم لنا معالم هذا البحث، و كانت باختصار كالآتي:

خطة البحث:

«أزمة توحيد المصطلح اللساني وانعكاساتها على التواصل الحضاري»

1. **مقدمة**

2. **الفصل الأول:** المصطلح اللساني بين النشأة و التطور

- تمهيد

- تعريف المصطلح

- نبذة عن تاريخ المصطلح و علم المصطلح

3. **الفصل الثاني:** واقع المصطلح اللساني

- المصطلح اللساني

- شروط و مراحل توليد المصطلح اللساني

4. **الفصل الثالث:** أثر التعدد المصطلحي اللساني على التواصل الحضاري

- مشكلات المصطلح اللساني العربي

- الجهود الجماعية و الفردية في سبيل وضع و توحيد المصطلح اللساني
- منهجية ضبط المصطلح و توحيده.
- حلول مقترحة.

دراسة تطبيقية:

دراسة مقارنة لمجموعة من المصطلحات اللسانية كنماذج من المعاجم اللسانية المعتمدة في المغرب العربي و التّعليق عليها لانتقاء أجودها وأقربها في سبيل توحيدها ونشرها.

حيث تناولنا في الفصل الأول أهم التعريفات الخاصة بعلم المصطلح عامة وبالمصطلح اللّساني خاصّة، كما عرّجنا فيه على موضوع نشأة هذا العلم و تطوّره في العالمين الغربي والعربي على حد سواء، و ذكرنا أهداف هذا العلم و مرتكزاته الأساسية، ووظائفه العلمية.

ثم تطرّقنا بعدها إلى الفصل الثاني الذي خصّصناه لدراسة المصطلح اللساني وواقعه الرّاهن، فذكرنا أهم المدارس المصطلحية المعاصرة، و حاولنا في هذا الفصل الإجابة عن التّساؤلات وأهم الأزمات التي تصادف الباحث في الدرس اللساني، كشروط وضع المصطلح و مراحل الوضع وطرقه.

أما الفصل الثالث فقد بيّنا فيه أثر أزمة التعدد المصطلحي وفوضى المصطلحات على التّواصل الحضاري من خلال التعرّض لمشكلات المصطلح اللساني العربي وكيف تؤدي إلى تقهقر اللغة، ثمّ عرّجنا إلى ذكر أهم الجهود الفردية و الجامعية التي ساهمت في وضع و توحيد المصطلح اللساني العربي مع اقتراح بعض الحلول التي ارتأينا أنها تحدّ من هذه الأزمة في سبيل توحيد المصطلحات اللسانية بين المشرق والمغرب لتشجيع التواصل الحضاري بين الشعوب وربط الأجيال السابقة واللاحقة.

لنختتم هذا البحث بدراسة تطبيقية تمثلت في اختيارنا لثلاثة معاجم لسانية متخصّصة وتناولهما بالدراسة والتحليل والمقارنة بين المصطلحات اللسانية.

ومهما يكن فقد تمكّنا من إنجاز هذا العمل بفضل المساعدة العلمية و المعنوية التي قدمها لنا الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض والذي لولاه لما تمكّنا من إتمام البحث على أكمل وجه.

ولهذا فمهما شكرناه فلن نوفي له حقّه لما قدّمه لنا من دعم منقطع النظير من مراجع ونصائح، كما لا ننسى أن نشكر الأساتذة الكرام على حضورهم و توجيههم وإعطاء آرائهم وانتقاداتهم البنّاءة. ***والله المستعان***.

تلمسان في: 2019/01/10م.

لباد فاطمة الزهراء.

الفصل الأول

المصطلح بين النشأة والتطور

تمهيد:

"المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حدّ تعبير الخوارزمي. وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العلم، لأن المصطلح هو لفظ يعبّر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. و من ناحية أخرى، فإن المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلاّ إذا بُنِي على مصطلحات دقيقة"[1]. حيث إنه ليس بإمكاننا فهم أي علم من العلوم دون المعرفة السابقة بمصطلحاته الخاصة التي تسهّل لنا الخوض فيه و التمعن في أدبياته.

"ولذا أصبح بما لا يقبل الشكّ لكل علم من العلوم التي طرقتنا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء رضينا بهذا أم لم نرضَ مصطلحات خاصة بها تجوب الأفكار وتزجر البحار لتستقر في عنفوان الفهم البشري. فالاقتصاد والطب والهندسة والفلسفة وما إلى ذلك من علوم كل واحد منها له خصوصيته الاصطلاحية لما يعبّر عن فحواه و أهميته و دلالته المعجمية"[2].

فقضية المصطلح من القضايا المهمّة التي أَولى لها علم اللغة الحديث في هذا القرن اهتماما بالغا، وذلك لأهميتها في تيسير العلوم وتوضيح وتحديد مبادئها وأفكارها من جهة، وإيجاد التقارب بين العلماء والباحثين من جهة أخرى[3].

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص265.

[2]- هيثم الناهي وآخرون، مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة،ص3.

[3]- هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2012، ص103.

يعتبر المصطلح كمية صوتية و شحنة دلالية توفر لك الجهد وتختصر لك المسافة، وتقرّب الزمن في عمليتي التوصيل والتحصيل، فبأقل مجهود نحصل على أكبر مردود ولولا المصطلح ما قامت حياة طيبة فوق الأرض، و لتكبّد الإنسان المشقّة الكبرى في حياته، وتزداد هذه المشقة صعوبة مع مرور الزمن. كما أن للمصطلح دورا في بعث الاقتصاد وتنظيم إدارة المجتمع وإحكام أمنه واستقراره ومتابعة تطوّره وبلورة نهجه وإدراك مواطن القوة فيه. فبالمصطلح لا يغيب شيء عن مذكرة المجتمع[1].

كما أن المصطلحات هي وليدة النهضة الفكرية والعلمية والتقنية ومن ثم فإن نمو عالم المصطلح رهن بنمو عالم المعرفة، كما أن نمو المعرفة يعتمد اعتمادا كبيرا على نمو المصطلح[2]. فالمصطلح والمعرفة وجهان لعملة واحدة لا تتجزأ إحداها عن الأخرى فلا يمكن الحديث عن حقل معرفي بدون الإلمام بمصطلحاته الأساسية التي يرتكز عليها.

ومع التطور العلمي والتكنولوجي المطّرد في جميع المجالات، والنمو المتسارع للخدمات المعرفية، أصبح من الضروري وضع علم جديد يُعنى بالمصطلحات و يقوم بدراسة و تحليل شحناتها الدلالية، كما أنه يميّزها عن غيرها من المفاهيم، وكذا حمايتها من أهم المشاكل اللغوية التي تعترض المصطلحات كالترادف والغموض والتقوقع، وهذا في سبيل بلوغ الغاية المرجوّة من وراء وضعها ألا وهي تيسير

[1]- عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 1429هـ- 2009م، ص5.

[2]- عز الدين إسماعيل، جدلية المصطلح الأدبي، مجلة علامات، ج8، 1993م، ص113.

التواصل الحضاري ونقل المعارف بين الأجيال لتكون همزة وصل رابطة بين الشعوب من مشرقها لمغربها.

والحاجة إلى هذا العلم ضرورة أدركها العلماء قديما كما أولاه العلماء المحدثون أهمية لا تقلّ عن سابقيهم.

واللسانيات كباقي العلوم الأخرى تنهل من منابع الدراسات القديمة، ولا يمكن أن تستغني عنها أبدا. وهذا ما نلاحظه عند بعض الباحثين المحدثين الذين كتبوا في اللسانيات وطوروا مناهجها، وتطرقوا إلى النظريات اللغوية القديمة، وحاولوا إحياءها، وإعادة صياغة بعض جوانبها[1].

فمن المعروف أنّ اللسانيات هي الدراسة العلمية الوصفية الموضوعية للغة قد برزت كعلم من العلوم حديثة العهد حيث ظهرت "على يد العالم السويسري المشهور فرديناند دي سوسور"[2]،خاصّة بعد ظهور كتابه الغنيّ عن التعريف والموسوم بـ"محاضرات في اللسانيات العامة" عام 1916م، فهي تهتم بدراسة اللغات البشرية ونشأتها وتطوّرها بجميع فروعها النظرية والاجتماعية والأنثروبولوجية والتطبيقية كما تلعب دورا رياديا في دراسة المصطلحات وتحليلها وذلك في سبيل تطوير البحوث اللغوية وإغنائها، ويعتبر علم المصطلح أو المصطلحيات فرعا من فروع اللسانيات التطبيقية[3]التي ظهرت في 1946م في معهد اللغة الإنجليزية لتصبح علما مستقلا قائما بذاته.

[1]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص5.

[2]- خولة طالب الابراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص9.

[3]- ينظر: صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، الجزائر، دار هومة للنشر و الطباعة و التوزيع، ص11.

"ثم بعد ذلك أسّست لهذا الغرض مدرسة عرفت بمدرسة علم اللغة التطبيقي في جامعة إدنبرة عام 1954م"[1]، فعلم اللسانيات قد ظهر في الغرب ثم انتقل إلى العرب بفضل الترجمات التي قاموا بها لكتاب فردينان دي سوسور، و لكن تعدّدت الترجمات واختلفت لأن المترجمين لم يتوخّوا القواعد اللازمة في النقل كالاتفاق مثلا و هذا ما أدّى إلى ظهور فوضى المصطلحات اللسانية وأحسن مثال يجسّد هاته الفوضى هي تسمية العلم بحد ذاته، حيث نجد له أكثر من تسمية في الكتب والمقالات نذكر منها على سبيل المثال: علم اللغات، علم اللغات المعاصر، علم اللغة الحديث، علوم اللغة، علم فقه اللغة، علم اللسان، الدراسات اللغوية الحديثة، اللغويات، اللغويات الحديثة، الألسنية، الألسنيات...

"مع أن اللسانيات بوصفها دراسة علمية للغة لم تعد منذ زهاء مائة سنة على الأقل حكرا على اللغة وحدها، وقد تعاطتها علوم إنسانية واجتماعية وحتى طبية، واستوحت من روافد طبقتها في مجالاتها"[2].

[1]- عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي و تعليم العربية، بيروت، دار النهضة، 1992، ص8.

[2]- عبد الجليل مرتاض، القاموس الوجيز في المصطلح اللساني، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2017، ص7.

1- تعريف المصطلح:

لغة:"المصطلح" في اللغة مصدر ميمي من الفعل "اصطلح" بمعنى "اتفق".

ورد في "لسان العرب" لابن منظور (ت.711ه) أن: "الصلاح ضد الفساد... والصلح السّلم، وقد اصطلحوا و صالحوا و تصالحوا"[1]

و جاء في **"تاج العروس"**: "واصطلحا واصّالحا مشددة بالصاد، حيث قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد، وتصالحا واصتلحا بالتاء بدل الطاء، كل ذلك بمعنى واحد"[1].

والدلالة نفسها أوردها الزمخشري في "أساس البلاغة"[2].

وعرّفه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت.170ه) فقال: "صلح، الصلاح: أي نقيض الطلاح، والصلح: أي تصالح القوم بينهم"[3].

أما ابن فارس (ت.398ه) فيعرّفه في "مقاييس اللغة" في مادة [ص،ل،ح]: "الصّاد واللّام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد"[4].

---

[1]-ابن منظور، لسان العرب، ج2، دار أحياء التراث العربي، ط1408ه-1998م،516/2.

2الزبيدي محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مادة (ص،ل،ح).

[2]- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ص592.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424ه-2003م، ص406.

[4]- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1420ه -1999م، ص17.

وهذا ما ذهب إليه أيضا الجوهري (ت.393هـ) في معجمه "الصحاح" فقال: "صلح، الصلاح، ضد الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، والصِّلح بكسر الصاد: المصالحة والاسم الصلح، يذكّر ويؤنّث، وقد اصطلحا وتصالحا واصّالحا"[1].

أما في "المعجم الوسيط" فقد ورد بأن: "صلح صلاحا وصلوحا: زال عنه الفساد، واصطلح القوم زال ما بينهم من خلاف واصطلح القوم على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا... والاصطلاح: مصدر اصطلح"[2].

كما جاء في "الرائد" لجبران مسعود: "صلح: سلم بعد الحرب أو الخصومة"[3].

وفي تهذيب اللغة للأزهري: " الصُلْحُ: تصالح قوم بينهم، و الصلح نقيض الإفساد، وتصالح القوم واصّالحوا بمعنى واحد"[4].

والملاحظ من خلال كل التعريفات السابقة أن المعاجم العربية سواء القديمة أو الحديثة منها على أن مادة (ص،ل،ح) تدل على صلاح الشيء والاتفاق والتعارف وكل ما ينافي الفساد والخلاف.

أما مشتقات الفعل اصطلح فلم تُذكر في القرآن الكريم بينما ذُكرت في عدد من الأحاديث

---

[1]- الجوهري، االصحاح، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1429هـ-2008م، ص597-598.

[2]- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول،تركيا، ص368.

[3]- جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، لبنان، ط3، 2005م، ص552.

[4]- محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت.370هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج04، مادة (ص،ل،ح)، ط1.

النبوية الشريفة، مثل قوله صلى الله عليه و سلم: {ثم يصطلح الناس على الرّجل}، {وكلما اصطلحنا نحن و أهل مكّة}[1].

اصطلاحا:

قال الجرجاني (ت.816هـ) في تعريفه للمصطلح: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول".

و أضاف: "الاصطلاح هو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"[2].

كما عبّر عنه عبد السلام المسدّي في قاموسه بقوله: "اصطلاح في صلب الاصطلاح"[3].

ويذكر التهانوي في "موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم" أن: "الاصطلاح هو العُرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم بعد نقله عن موضعه الأول وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف"[4].

وقد عرّفه مصطفى الشهابي بقوله: "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية، و الاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية".

---

[1]- من قضايا المصطلح اللغوي العربي الحديث قديما و حديثا، مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 1424هـ/ 2003م، ص13.

[2]- الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1424هـ/ 2003م، ص23.

[3]- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات (عربي-فرنسي/ فرنسي-عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، دط، دت، ص13.

[4]- التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ج1، ط1، 1996م، ص212.

وأضاف: "المصطلحات لا توجد ارتجالا ولابدّ في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ومن الواضح أن اتفاق العلماء على المصطلح العلمي شرط لا غنى عنه ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة"[1].

أما عبد الجليل مرتاض فيقول في القاموس الوجيز في المصطلح اللساني عن لفظ "مصطلح" أنه حدّ، و لفظة، وعبارة، وكلمة، ومصطلح[2].

وهذا يعني أن عملية وضع المصطلح تتمثل في تحويل المفردة التي كانت تدل على معنى عام إلى مفردة ذات شحنة دلالية خاصة شرط أن يكون هنالك رابط بين المعنى القديم والجديد.

أورد العلماء القدامى كلّ من لفظتي مصطلح و اصطلاح كمترادفتين، و قد نلحظ تداخلا بينهما من خلال التعاريف السابقة، إذ يتفقون بالإجماع على أن لفظة "مصطلح" هي كلمة أو تركيب يستوعب مفهوما محددا في مجال علمي متخصص.

أما في الدراسات العربية الحديثة فلم يعد لفظ "اصطلاح" يطلق على عملية وضع المصطلحات كما في التعريفات السابقة، بل أصبح يدل على المصطلح بحد ذاته، وقد أخذت المعاجم العربية

[1]- أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، بغداد، د.ط، 1427هـ/2006م، ص9.

[2]- عبد الجليل مرتاض، القاموس الوجيز في المصطلح اللساني، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2017، ص 409.

الحديثة ب"الاصطلاح" دون "المصطلح"، و قد عرّفوا المصطلح بأنه "أداة التواصل بين العلماء، فهو لغة خاصة يستعملها المنتمون لحقل معرفي معين"[1].

وهذا يعني أن لكل علم مصطلحاته الخاصة التي تبرز معالمه و تميزه عن غيره من العلوم.

وهكذا تتحد الدلالتان المعجمية والاصطلاحية في كلمة "مصطلح" أو "اصطلاح" لتغدو اتفاقا لغويا طارئا بين طائفة مخصوصة على أمر مخصوص في ميدان خاص[2].

حيث قدم محمود فهمي حجازي تعريفا شافيا كافيا بقوله:" المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد"[3].

أما اللغات الأوروبية فتصطنع لهذا المفهوم كلمات متقاربة النطق والرسم، من طراز terme الفرنسية، وterm الانجليزية والدول الاسكندينافية، termine الإيطالية، وtermino الإسبانية، وtermo البرتغالية، وtermi الفنلندية، وtermin الروسية، وكلّها مشتقة من الكلمة اللاتينية terminus التي تعني الحدّ أو المدى أو النهاية[4].

[1]- عمر اوكان، اللغة و الخطاب، إفريقيا الشرق، د.ط، 2001، ص57.

[2]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـ/2009م، ص22.

[3]- محمود فهمي حجازي،، الأسس اللغويّة لعلم المصطلح، القاهرة: دار غريب، القاهرة، ص 11.

[4]- ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 11 .

وقد تراوحت دلالاتها المختلفة – ابتداء من القرن 13- بين مفاهيم عديدة لحقول متعددة، وعلى هذا فإن المصطلح terme هو "كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما"[1].

أما فيما يخص تعريفه في المعاجم الغربية المتخصصة، فنذكرالتعريف الخاص بمعجم "روبير" Robert والذي عرّف المصطلح بأنه "لفظ خاص يستعمل في حقل من المعرفة أو في حقل حرفي، أو هو مجموعة من الألفاظ التقنية المنتمية إلى علم ما أو فن ما"[2].

Terme: « mot appartenant à un vocabulaire spécial »

أما المعجم الانجليزي Oxford فهو لا يختلف بدوره عن هذا التعريف حيث يعرّف المصطلح بأنه "كلمة أو عبارة لها معنى خاص في مجال علمي أو تقني"[3].

Term: "A word or phrase used as the name of the especially one connected with a particular type of language: a technical, legal, scientific".

ويمكن إيجاز كل ما جادت به هذه القواميس باختصار وموضوعية في التعريف الآتي: "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح، هو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصصة، و واضح إلى أقصى درجة

[1]– علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص215.

[2]- Le Robert illustré d'aujourd'hui, Dictionnaire Langue Française et Nom propres, édition mise à jour en 2007, p1593.

[3]- Oxford advanced learner's Dictionary of current English, Oxford University Press, 7th Edition, p 1583.

ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"[1].

والملاحظ من خلال التعريفات الغربية لكلمة "مصطلح" أنها اشتركت في نقطتين أولاهما أنها قيدت المصطلح بمفهوم واحد فقط ليحمل دلالة خاصة أما في اللغة العربية فإنه يمكن أن يكون المصطلح مفردا أو مركبا و لكن لا يأتي على شكل عبارة لأنه يفقد بذلك أهم خصائصه، لهذا اشترط أن يكون "لفظا واحدا متصلا بسيطا أو مركبا، لا جملة من الكلام"[2]، وثانيها أنها المصطلح يجب أن ينتمي إلى حقل معرفي خاص بحيث يتميز بلغته المتخصصة عن اللغة العادية المتداولة و ذلك لكونه يتميز بأحادية الدلالة التي "تمنع وجود الترادف من جهة، ومن جهة أخرى فهي تمنع الالتباس الذي ينتج عن تعدّد المعاني"[3].

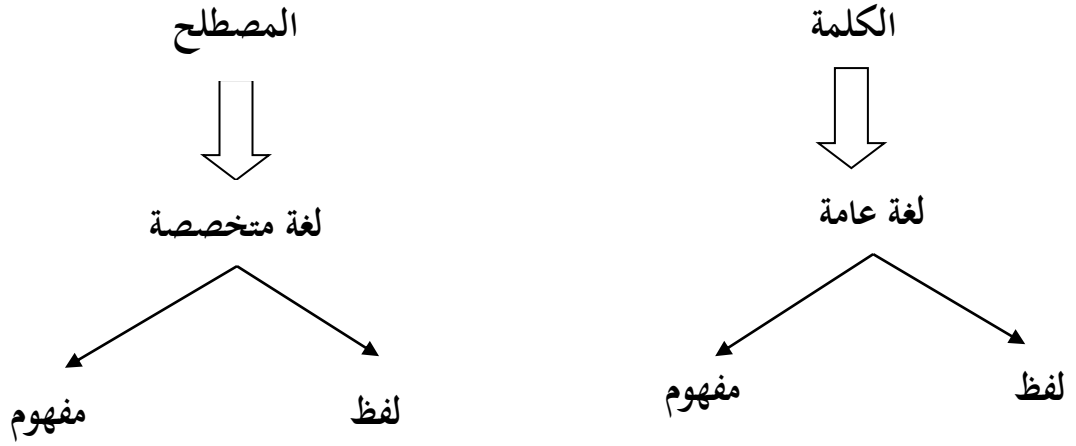

الشكل رقم (01)

[1]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص12.

[2]- عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، ع2، 1999م، ص30.

[3]- Bernd SPILNER, terminologie et connotation, collection étude de sémantique lexicale, Paris, 1994, p57.

2- نبذة عن تاريخ المصطلح وعلم المصطلح:

أ-المصطلح في التراث العربي:

لا مشاحة في أن فهم المصطلح هو نصف العلم وبالنظر إلى أهميّته نجد العناية به منذ القدم، فقد اهتمّ العلماء المسلمون به، فقال القلقشندي (ت.821ه) بخصوصه في كتابه "صبح الأعشى" "على أنّ معرفة المصطلح هي اللازم المحتّم و المهمّ المقدّم لعموم الحاجة إليه و اقتصار القاصر عليه"[1]، وعلى الرغم من عدم توثيق لفظة "مصطلح" في المعاجم اللغوية القديمة إلا أنه ثبت تداولها في مجالات علمية كثيرة في الحضارة العربية الإسلامية كالشعر والتاريخ و التصوف، و كذا لفظة "اصطلاح" حيث استعمل هذا اللفظ منذ القرن الثالث الهجري في "كتاب المقتضب" لأبي العبّاس المبرّد (ت.280ه) كما استعمل في القرن الرابع الهجري في كتابات كل من أبي عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي (ت.387ه) في كتابه "مفاتيح العلوم"، وابن فارس (ت.395ه)، وابن جني (ت.392ه).

وقد وجدت الأبحاث التاريخية أنه استعمل في القرن السادس للهجرة من لدن أبي منصور محمد بن محمد البروي (ت.567ه) في كتابه "المقترح في المصطلح"، وأسامة بن منقذ (ت.584ه) في كتابه "البديع في نقد الشعر"، وابن عربي (ت.638ه) في كتابه "مختصر اصطلاحات الصوفية"، ثم شاع ليشمل استعماله العلوم الأخرى كعناوين لبعض المؤلفات نذكر منها على سبيل المثال: "الألفية في

[1]- علي القاسمي، المرجع السابق، ص 266.

مصطلح الحديث "للزين العراقي (ت.806ه) و كتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن حجر العسقلاني (ت.852ه).

كما نجد العلاّمة ابن خلدون (732ه- 808ه) قد ذكر لفظ "مصطلح" في مقدمته بقوله: "الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان"[1].

وهكذا تترادف، على المحيط الدلالي لكلمة "مصطلحات" كلمات أخرى من طراز "الاصطلاحات" و"الحدود" و"المفاتيح" و"الأوائل" و"التعريفات" و"الكليات" و"الأسامي" و"الألقاب" و"الألفاظ" و"المفردات"، وغيرها من المرادفات التي قد تنحصر دلالاتها وينعزل استعمالها أمام هيمنة كلمتي "مصطلح" و"اصطلاح"[2].

ولعلّ إنكار الوجود الفعلي والاستخدام اللفظي الصريح للمصطلح يعود لانعدام القواميس اللسانية الخاصة التي تذكر استعماله، وعدم التنويه والإشارة لذلك في تاريخ المصطلح في المؤلفات العربية.

[1]- ينظر: عبد الرزاق الكاشاني (ت.736ه)، اصطلاحات الصوفية، تحقيق وتقديم وتعليق: عبد العال شاهين، دار المنار، ص112، وعبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ص475، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، 1427ه/2006م.

[2]- يوسف وغليسي، المرجع نفسه، ص25.

ومما يلفت النظر أنه جاء استعمال لفظتي "اصطلاح" و "مصطلح" في معظم المعاجم اللغوية العربية كمترادفين، فحملا نفس الدلالة و التعريف بأنهما الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص[1].

ولكن البعض يحسب أن لفظ "مصطلح" خطأ شائع و أن اللفظ الصحيح هو "اصطلاح"، ويسوق لذلك ثلاثة أسباب هي[2]:

1) إنّ المؤلفين العرب القدماء استعملوا لفظ "اصطلاح" فقط.
2) إنّ لفظ "مصطلح" غير فصيح لمخالفته قواعد اللغة العربية.
3) إنّ المعاجم العربية التراثية لم تسجّل لفظ " مصطلح" و إنما نجد فيها لفظ "اصطلاح" فقط.

ب- المصطلح في الأدبيات الغربية:

لم يتفق العلماء على لفظة موحدة لمصطلح "TERMINOLOGIE" فمنهم من قصد بها علم المصطلحات ومنهم من قصد بها علم المعجمية فأوّل ما ظهر لفظ "مصطلح" كان على لسان الألماني كريستيان كوتفيرد شوتز (Gotfried Schutz) (1747– 1832م) "وقد تمّ الإقرار بالصفة terminologich سنة 1788. وبعد ذلك نجد في الإنجليزية أن terminology تنافس

[1]- ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، ص8.
[2]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية،مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008م، ص262.

nomenclature (صُنافة). وفي سنة 1801م تم استعمال terminologie في اللغة الفرنسية، لكن بمعنى سِجالي و هو الإسراف في استعمال مصطلحات غير مفهومة"[1].

كما عرّف ويهل Weehle(1837)كلمة مصطلح بشحنة علمية دقيقة قائلا بأنها "نظام من المصطلحات مستعملة في وصف موضوعات التاريخ الطبيعي"[2].

أما الاصطلاح عند روندو (1979)Rondeau فهو[3]: "مجموع مصطلحات ميدان ما كالكيمياء، أو تخصص كاللسانيات. فهناك اصطلاح الكيمياء واصطلاح اللسانيات.

أ) إن منهجيات جمع وتصنيف المصطلحات، والإبداع التوليدي، وتوحيد المصطلحات ونشرها تدخل جميعها في صلب الاهتمام الاصطلاحي.

ب) إنه علم موضوعه اللغة، لكنه متعدد الاختصاصات يساهم في اللسانيات والمنطق والأنطولوجيا والإعلاميات و علم التصنيف،...الخ.

كما نجد كواديك (1995م) Guadec يعرف الاصطلاح بأنه "العلم الذي يدرس المصطلحات وتكوينها واستعمالها ودلالاتها وتطورها وعلاقاتها بالعالم المدرك أو المتصور وهو مجموعة من التعيينات حيث يكون مجال الاستعمال محدودا أو خاصا"[4].

---

[1]- خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية و التمثيل، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432هـ/2011م، ص19

[2] -Voir: REY, Alain, la terminologie noms et notions, que sais je ?, Presses Universitaires de France, Paris, 1ere édition, 1979, p08.

[3]- أنظر: كاكورا (1999) Kageura في تحديد مماثل. انظر كذلك: بافيل و نوليت (2000) Pavel et Nolet

[4]- خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية و التمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011م، ص20.

3- علم المصطلح:

تعود أصول علم المصطلح إلى الفلسفة الإغريقية التي انبثقت منها التقنيات والتطبيقات المصطلحية الحديثة إبّان النهضة العلمية، وما ساعد على بزوغه هو موجة التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع في جميع المجالات وما تمخض عنه من مصطلحات عديدة ومتعددة، فكان من المهم الخوض في غماره لمواكبة الجديد ولم يتم الإقرار به إلاّ في النصف الثاني من القرن 18، "فبالعودة إلى الدراسات الغربية التي نجد أنها تميّز بين فرعين من هذه الدراسة: أما الأول: terminologie / terminology، وأما الثاني: terminographie/ terminography، فالأول يعني علم المصطلح ويمثل الجانب النظري فهو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية، والثاني هو ما يعرف بالمصطلحية أو صناعة المصطلح التي تجسّد كل ما هو عمل تطبيقي ينصب على توثيق المصطلحات جردها وتوثيق مصادرها والمعلومات الخاصة بها ونشرها في شكل معاجم مختصة، إلكترونية أو ورقية"[1].

ويُعرّف علم المصطلح بأنه "حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات وتسميتها سواء في موضوع حقل خاص، أو في جملة حقول المواضيع"[2].

[1]- ينظر: علي القاسمي، المرجع نفسه، ص264.

[2]- معجم مفردات علم المصطلح (مواصفة إيزو رقم 1087)، ترجمة: هيئة المواصفات و المقاييس العربية السورية ضمن مجلة اللسان العربي، الرباط، ع 24، 1985م، ص223.

وعلى هذا توزعت الترجمات العربية لهذه الكلمة بين "علم المصطلح" و"المصطلحية" و"علم الاصطلاح" و"الاصطلاحية" أو الجمع بين "علم المصطلحات، مجموع مصطلحات، مصطلحات فنية"[1].

لقد ميّز الباحث التونسي توفيق الزيدي بين الاصطلاحية أو علم المصطلح "la terminologie" و المصطلحية أو صناعة المصطلح "la terminographie" في قوله: "فإذا عنيت الاصطلاحية بالجانب النظري و بمسألة الاصطلاح عامة فإن المصطلحية عنيت بالمصطلحات جمعا ودراسة و نشرا"[2].

وهكذا يُتيح لنا التعبير العربي أن ننقل الثنائية الغربية، كما نقلها توفيق الزيدي، إلى "اصطلاحية، مصطلحية"، أو نقلها إلى ثنائيات عربية أخرى من نوع: "علم المصطلح، المصطلحية"، "علم المصطلح، صناعة المصطلح"، "علم المصطلح، فقه المصطلح"، "نظرية المصطلح، صناعة المصطلح"، "علم المصطلح النظري، علم المصطلح التطبيقي"، "التنظير الاصطلاحي، الممارسة المصطلحية"، "علم المصطلح العام، علم المصطلح الخاص"، "علم المصطلح، فن المصطلح"،...[3].

فكل هذه الثنائيات تميز بين المفهومين وتبين الفروق الدقيقة بينهما، وإذا كان لابد من التفريق بينها، فإننا نفضل أن يكون لفظ "مصطلحية" هو الاسم الشامل الذي يضم المفهومين معا، و بهذا

[1]- بسام بركة، معجم اللسانية، ط1، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، 1985م، ص201.
[2]- الزيدي توفيق، تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية، مجلة "علامات"، جدة، ج8، م2، يونيو 1993م، ص 179.
[3]- يوسف وغليسي، المرجع نفسه، ص39.

التمييز يمكن القول بأن كتاب عبد السلام المسدي "قاموس اللسانيات" يتنازعه المفهومان معا، فمقدمته هي من صميم "علم المصطلح"، أما متنه فيقع في صلب "فقه المصطلح".

وتجدر الإشارة إلى أن العالم الفرنسي آلان راي Alain Rey هو أول من وضع مصطلح "Terminography"، وكان ذلك عام 1979م.

"شرع علماء الأحياء والكيمياء بأوروبا في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق العالمي منذ القرن التاسع عشر. وقد أخذت هذه الحركة في النمو تدريجيا. وبين عامي 1906م و1928م، صدر معجم شلومان المصور للمصطلحات التقنية بستّ لغات و في ستة عشر مجلّدا"[1] ذلك على أيدي فريق دولي من الخبراء والمتخصصين الذين قاموا بتصنيفه.

ولم يأخذ علم المصطلح طابعه العلمي الرسمي إلا بعد أن توالت الأبحاث، و صدرت الكتب التي أثرته على المستوى النظري و التطبيقي على حد سواء، ففي سنة 1931م صدر كتاب "التوحيد الدولي للغات الهندسة، خاصة الهندسة الكهربائية" للأستاذ فوستر Wuster والذي سبب نقلة نوعية لهذا العلم خلال بداية العقد الثالث من القرن العشرين، حيث دعا فوستر[2] إلى ضرورة توسيع مجال البحث المصطلحي وجعله علما منفتحا على العلوم الأخرى كعلم المنطق، وعلم التصنيف، وعلم اللغة...

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص267.

[2]- يعتبر EUGEN WOSTER فوستر (1898م–1977م) مؤسس علم المصطلح المعاصر فقد ساهم هذا المهندس الألماني في تطوير علم المصطلح عن طريق كتابه الشهير: **"التوحيد الدولي للغات الهندسة، خاصة الهندسة الكهربائية"**، والذي أضحت نظرياته وأفكاره الجديدة منطلقا أساسيا لمدرسته فيينا للتوسع في هذا المجال.

فكانت المبادئ التي قام بإرسائها نقطة البداية للباحثين من بعده في هذا المجال نذكر منهم روّادا علم المصطلح الحديث السوفيتيّان لوط Lotte (ت1950م) وشابلجين (ت1942م). وكان لوط وراء تأسيس (لجنة المصطلحات العلميّة والتقنيّة) في الاتحاد السوفيتيّ عام 1933م[1]، وفي عام 1971م، تأسَّس (مركز المعلومات الدوليّ للمصطلحات) في فيينّا بالتعاون بين اليونسكو والحكومة النمساويّة، تحت إدارة الأستاذ هلموت فلبر Felber، أستاذ علم المصطلح في جامعة فينا، كما أُنشأت بعده (اللجنة الإلكتروتقنية الدولية) Commission Electro technical International (CEI) مع نهاية العقد الرابع من القرن العشرين.

ومن المؤتمرات المؤسِّسة في علم المصطلح (الندوةُ العالمية حول مشكلات الترادف والتعريف في علم المصطلح) التي عُقِدت في كوبيك بكندا في يونيو 1982م، والندوةُ الخاصة بعلم المصطلح التي عُقِدت على هامش المؤتمر العالميّ للمعجميّين بجامعة أكستر بإنجلترا في سبتمبر 1983، كما نظم (مركز المعلومات الدولي للمصطلحات Infoterm[2] بالتعاون مع أكاديمية العلوم السوفييتية ندوة عالمية حول المشكلات النظرية والمنهجية في علم المصطلح، بموسكو في نوفمبر 1989م، لبحث المعجمية

[1]- لجنة المصطلحات العلمية والتقنية de terminologie scientifique et technique comité هي واحدة من بين اللجان التابعة لـ المنظمة العالمية للتوحيد المعياري Organisation internationale de normalisation

[2]-le Centre International d'information pour la terminologie Infoterm: تأسس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في عام 1971 بالاتفاق مع المعهد النمساوي للتقييس واليونيسكو لتعزيز التنسيق والتعاون في مجال المصطلحات.

وحالتها الراهنة، وإمكانات تطويرها، ومشكلات تنسيق المصطلحات وتوحيدها، و قضايا تعليم المصطلحية في الجامعات، و علاقة المصطلحية بالعلوم الأخرى[1].

أما كابري فقد حددت المراحل الزمنية لتطور علم المصطلح بمفهومه الحديث فجاءت كالتالي:

– **المرحلة الزمنية الأولى (1930–1960م)**: وهي مرحلة البدايات حيث وضعت أنظمة وقواعد خاصة بالعمل المصطلحي تزامنا مع تطوير أفكار فوستر من طرف لوط وكابلجين.

– **المرحلة الزمنية الثانية (1960– 1975م)**: وهي مرحلة الهيكلة فقد عرفت هذه المرحلة أوسع حركة مصطلحية عربية آنذاك، حيث وثقت مصطلحات ومفاهيم كثيرة من مختلف العلوم.

– **المرحلة الزمنية الثالثة (1975– 1985م)**: وقد أطلقت عليها مرحلة الانفجار و ذلك لظهور مشاريع جديدة للتخطيط اللغوي في معظم البلدان الأوروبية زيادة على دور المصطلح الهام في عصرنة اللغة و المجتمع الذي يتكلم هذه اللغة.

– **المرحلة الزمنية الرابعة (منذ 1985م إلى وقتنا الحالي)**: وهي المرحلة الأخيرة التي تعتبرها كابري مرحلة الآفاق العريضة لأنها تميزت بتطور ملحوظ في الدراسات المصطلحية من خلال توفير كل الوسائل والظروف اللازمة لها وتزايدها، وتزايدها السريع ليتوسع مجال بحث علم المصطلح ويصل إلى ما هو عليه الآن وليساير جميع مستجدات العلوم بمفاهيم وألفاظ تقتحم جميع اللغات"[2].

[1]– نشرت خلاصة التوصيات في مجلة اللسان العربي عدد 17، ج 1، ص 287-288.

[2]- Voir: La terminologie, Théorie, Méthode et Applications, Maria Térésa Cabré , P28.

ويبحث علم المصطلح في جوانب ثلاثة كما ذكرها علي القاسمي كالتالي[1]:

أوّلاً: يبحث علم المصطلح في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة مثل: علاقات الجنس– النوع والكل– الجزء التي تتبلور في صورة منظومات مفهوميّة تشكّل الأساس في وضع المصطلحات المصنّفة التي تعبِّر عن تلك المفاهيم. وبهذا المعنى، يكون علم المصطلح فرعاً خاصاً من علم المنطق وعلم الوجود.

ثانياً: يبحث علم المصطلح في المصطلحات اللغويّة، والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم. وبهذا المعنى، يكون فرعاً خاصاً من فروع علم المعجم Lexicology وعلم تطور دلالات الألفاظ Semasiology.

ثالثاً: يبحث علم المصطلح في الطرق العامّة المؤدِّية إلى خلق اللغة العلميّة، بصرف النظر عن التطبيقات العمليّة في لغة طبيعيّة بذاتها.

وعليه يكون علم المصطلح هو العِلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللغوية التي تعبّر عنها، وهو علم مشترك بين العلوم الأخرى كاللسانيّات، والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، و التصنيف، وحقول التخصص العلمي، ولهذا ينعته الباحثون الروس بأنَّه "علم

[1]- ينظر: محمد علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987م، ص 18.

العلوم"، لأنه عبارة عن "بناء عقلي – فكري- مشتق من شيء معين موجود في العالم الخارجي أو الداخلي، و لكي نبلغ هذا البناء العقلي (المفهوم) في اتصالاتنا يتم تعيين رمز له ليدل عليه"[1].

فعلم المصطلح إذن ليس علما مستقلا عن بقية العلوم، فهو علم و دراسة تمتزج فيها مختلف الحقول العلمية والمعرفية كعلم الدلالة Sémantique وعلم تطور دلالات الألفاظ Sémasiologie وعلم المعجمية Lexicologie وعلم التأثيل والتأصيل Etymologie وعلم التصنيف Classicologie[2] وكذا علم التوليد المصطلحي "Néologie" والتقييس "normalization".

وقد عرّف فوستر في أواخر حياته علم المصطلح بأنه العلم الذي يحكم نظام المعجم المختص بعلم من العلوم، كما أعاد صياغة مباحثه سنة 1979م، و حدّد سماته كالآتي:

أ) يبحث علم المصطلح في التصورات أو المفاهيم concepts وصولا إلى المصطلحات التي تعبر عنها Terms.

ب) يتخذ علم المصطلح المنهج الوصفي في دراسته و تحليله و تصنيفه.

ج) يهدف علم المصطلح إلى التخطيط اللغوي، ويسلّم بمفهوم التقييس والتنميط Standardization

د) علم المصطلحات علم بين اللغات أو بينلغوي interlangual.

[1]- علي توفيق الحمد، المصطلح شروطه و توحيده، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 2، ع1، 2005م، ص 2

[2]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشر، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـ/2009م، ص28.

هـ)يختص علم المصطلح غالبا باللغة المكتوبة.[1]

أهداف علم المصطلح:

يعتبر علم المصطلح أحد فروع اللسانيات التطبيقية وأهمها، وأما غايات هذا العلم، فهي تتجسد أساسا في محاولة الوصول إلى المصطلحات وتوحيدها وتقييسها، والعمل على تنمية اللغات لتخدم متطلبات التطور العلمي و التقني الراهن، و كذا تصنيف المصطلحات في مجالاتها الخاصة بتوثيقها ونشرها في معاجم متخصصة[2].

و قد ذكر عبد المجيد سالمي أهداف العمل المصطلحي ولخصها في الآتي:

- تحديد المفاهيم الخاصة بكل ميدان و وضع تسمية لكل مفهوم و ذلك لضمان التواصل العلمي.
- توحيد المبادئ والأسس التي تتحكم في إيجاد المفاهيم و تفسيرها وكذا وضع المصطلحات الدالة عليها.
- تشجيع التبادل المعرفي بين الدول في كل مجالات المعرفة، مما يساعد الدول النامية على الاستفادة من التطور التكنولوجي.
- النهوض باللغة وتنميتها وتجديدها بإثرائها بالمفردات الجديدة، والمصطلحات المعبّرة عن الأشياء المستحدثة و المفاهيم.

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشر، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـ/2009م، ص28.

[2]- ينظر: محمود فهمي حجازي،الأسس اللغويّة لعلم المصطلح، القاهرة: دار غريب، القاهرة، ص 24-27.

- تسهيل التبليغ بين المتخصصين في العلوم والتقنيات بتوليد مصطلحات جديدة، للتعبير عن المفاهيم العلمية أو باختيار مصطلحات جديدة للتعبير عنها، أو تفضيل أنسبها من بين المتعدد منها.
- يشكل علم المصطلح البناء الأساسي في تحصيل المعارف في اللغات المتخصصة، بوضع أنظمة المفاهيم ويعتبر الوسيلة الفعالة لنقل المعارف، وتحرير النصوص العلمية والتقنية وترجمة النصوص المتخصصة والتوثيق التقني.[1]

فعلم المصطلح قد قدم الكثير للعلوم الأخرى بفضل تسهيله لنقل العلوم والمعارف، وكذا توضيحها، ولذلك نجده في تطور مستمر بفضل التوليد المتواتر للمصطلحات المستجدة و العمل على توحيدها ونشرها على أوسع نطاق بمساعدة وسائل التواصل.

[1]- عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات العربية بين الوضع و الاستعمال، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2007م، ص46-47.

أ- خصائص المصطلح:

- يحمل المصطلح شحنة دلالية وحيدة ولا مجال لتعدّد المفاهيم للمصطلح الواحد، فبذلك يفقد المصطلح هويته ليصبح كلمة عامة وليس مصطلحا خاصا، وبعبارة أخرى فهو: "كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد"[1].
- المصطلح رمز يطلق للتعبير عن مفهوم خاص في حقل معرفي خاص، فهو ينطلق من المفهوم إلى المصطلح الدال عليه.
- يؤدي المصطلح جملة من الوظائف اللسانية و التعبيرية والتواصلية.
- يتميز المصطلح بالحصرية والتحيين والمرونة، فهو يتجدد مع الوقت لمجاراة الركب الحضاري وما يتطلبه التطور العلمي.
- من خصائص المصطلح أنه يكون مفردا أو مركبا ولا يكون عبارة أو جملة، لذا يجب أن يكون "لفظا واحدا متصلا بسيطا أو مركبا لا جملة من الكلام"[2].
- المصطلح مباشر، موجز، واضح يبتعد عن اللبس و الغموض.
- يتميز المصطلح بالدقة اللغوية لكونه قابلا للاشتقاق.
- يكون المصطلح شائعا وموحدا في الاستعمال.

[1]- أحمد بلحوت، المصطلح: المقاييس وإجراء المعالجة، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة- الجزائر، ع 12، جانفي/جوان 1999م، ص 67.

[2]- عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، ع2، 1999 م، ص30.

- يحمل المصطلح صفة على الأقل من صفات المفهوم الذي يدل عليه.

ب- المرتكزات الأساسية لعلم المصطلح:

وضع عبد السلام المسدي ثلاثة مرتكزات أساسية لعلم المصطلح و هي:

1) الثوابت المعرفية: ويقصد بها طبيعة العلاقة بين كل علم من العلوم والمنظومة الاصطلاحية الخاصة به، وهي كعلاقة الدال بالمدلول و وجه الدرهم بظهره.

2) النواميس اللغوية: ويعني بها اقتضاء تحديد نوعية اللغة التي تتحدث عن قضية المصطلح وما يميزها من فروق، فخصائص اللغة العربية تختلف كل الاختلاف عن اللغة الفرنسية أو الانجليزية مثلا ولذلك تنعكس هذه الفروق على الآليات المستعملة في توليد المصطلحات.

3) المسالك النوعية: أو ما يعرف بمجال الاختصاص المعرفي فلكل حقل معرفي خصوصيته في إنتاج الجهاز المصطلحي، فليس النقد كالطب و الهندسة و هلم جرا...[1].

ج- وظائف المصطلح:

لقد ذكر يوسف وغليسي أن للمصطلح خمس وظائف[2]:

1. **الوظيفة اللسانية:** فالفعل الاصطلاحي يكشف عن حجم عبقرية اللغة ومدى اتساع جذورها المعرفية، وتعدد طرائقها الاصطلاحية، وإذن قدرتها على استيعاب المفاهيم المتجددة في شتى الاختصاصات.

[1]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم عبد الله للنشر و التوزيع، تونس، 1994م، ص10.
[2]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 42-43-44.

2. **الوظيفة المعرفية:** لا وجود لعلم دون مصطلحية، فمنزلة المصطلح من العلم كمنزلة الجهاز العصبي من الكائن الحي عليه يقوم وجوده، وبه يتيسر بقاؤه لأن العلم لدى الباحثين ليس في نهاية أمره سوى "مصطلحات أحسن إنجازها".

3. **الوظيفة التواصلية:** المصطلح مفتاح العلم وأبجدية التواصل فاللغة الاصطلاحية من شأنها أن تفقد فاعليتها التواصلية خارج سياق أهل الاختصاص، فهي لغة نخبوية لا مسوّغ لاستعمالها مع عامة الناس الذين لا يستطيعون إليها سبيلا.

4. **الوظيفة الاقتصادية:** يقوم الفعل الاصطلاحي بوظيفة اقتصادية بالغة الأهمية، إذ أنه بإمكاننا تخزين كمّ معرفي هائل في وحدات مصطلحية محدودة، والتعبير بالحدود اللغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة.

5. **الوظيفة الحضارية:** اللغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز فهي ملتقى الثقافات الإنسانية والجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم ببعضها، فاقتراض اللغات من بعضها هو أقوى شاهد على حضور لغة ما حضورا تاريخيا ومعرفيا وحضاريا في نسيج لغة أخرى.

6. فالمصطلح لغة العولمة و"ليس كالعلوم جسور تمت بين الأقوام وحضاراتهم لذلك عدّت المصطلحات العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض"[1].

[1]- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص28.

اللغة العامة واللغة المتخصصة:

يقاس كل علم بقدر ثروته المصطلحية و مدى استعمالها، لذا كانت المصطلحات هي لبنة لغة الاختصاص أو اللغة المتخصصة أو الخاصة التي تميز علما عن بقية العلوم الأخرى.

إذا عرّفنا لغة الاختصاص سندرك الفرق بينها وبين اللغة العامة أو العادية أو المشركة، فلغة الاختصاص أو ما يسمى في التعبير الانجليزي "Language for Special Purpose" « LSP » قد عرّفها ساجر Sager بأنها "أدوات التواصل اللغوي المتوخّاة في سبيل نقل المعلومة المتخصصة في وسط المختصين في نفس المادة"[1].

كما يعرّفها "بيار لورا" Pierre LERAT بقوله*[2]: "هي لغة طبيعية كما تعد وسيلة للتعبير عن معارف متخصصة، وهي استعمال لغة طبيعية للتعبير تقنيا عن معارف متخصصة"[3].

ولا وجود لفرق بين اللغة العامة واللغة المتخصصة فالعلاقة بينهما وطيدة كعلاقة اللغة بالكلام، والمعجم بالألفاظ، فالألفاظ واحدة ولكن الغرض منها هو ما يحدّد هويتها إن كانت تنتمي إلى حقل معرفي خاص أو أنها استعملت من أجل التواصل بصفة عامة، فكلاهما يخضع لنفس القواعد النحوية والتركيبية والمعجمية.

---

[1]- ينظر المقتطف المترجم:

Pierre LERAT, Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Presses Universitaires de France, Paris, 1995, p 11-27

*- **بيار لورا(Pierre LERAT)**: أستاذ بجامعة Paris-Nord، متخصص في اللسانيات لا سيما علم الدلالة و قضايا المصطلحيات واللغات المتخصصة.

[3]- المرجع السابق، ص 20.

وتتفاعل اللغة العامة مع اللغة المتخصصة، فالوحدة المعجمية إذا كانت تنتمي إلى المرجع العام في لغة مشتركة تكون "كلمة"؛ أما إذا أُدرجت وفق مرجع خاص في اللغة المتخصصة، فستصبح "مصطلحا"، إذ أن مصطلحات لغة الاختصاص كلمات خرجت عن توظيفها في المجال العام ودخلت حيز الاستخدام في المجال الخاص، يقول "روس شارنوك" Ross CHARNOCK: في هذا الصدد: "نتحدث عن اللغة الخاصة حينما يتعلق الأمر باستعمال اللغة المشتركة للإبانة عن معارف متخصصة"[1].

فالفرق بين الكلمة والمصطلح يتجلى في الجانب الدلالي والسياق الذي يحتويها.

[1]- Maria Teresa Cabré, Terminology, Theory methods and applications, John Benjamin publications, Amsterdam, 1999, p 61.

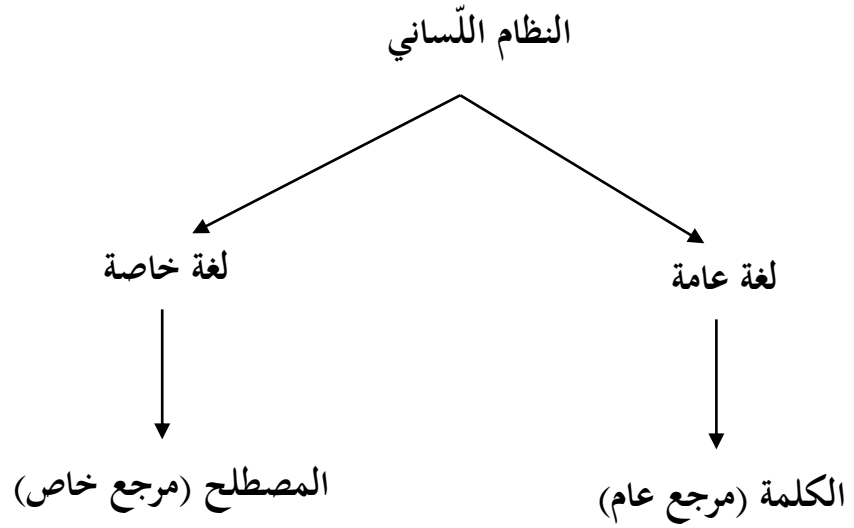

الشكل رقم (02)

كما أن للغة المتخصصة بعض المميزات التي تنفرد بها عن اللغة العامة نذكر منها:

- اللغة المتخصصة هي لغة داخل الاختصاص وتتميز بأحادية الدلالة.
- تقتصر لغة الاختصاص على الاستعمال من ذوي الاختصاص دون عامة الناس، ولا يفهمها إلا أصحاب ذلك الميدان كالأطباء والمهندسين والحرفيين و غيرهم.
- اللغة المتخصصة لغة مرنة و متجددة تساير التطور العلمي الحاصل في نطاق التخصص.
- لغة الاختصاص لغة دقيقة وموضوعية.

- اللغة المتخصصة هي "لغة لا تنحصر في المصطلحات وإنما تستعمل تسميات متخصصة (المصطلحات) بما في ذلك الرموز غير اللسانية ضمن ملفوظات تتحكم في المصادر الطبيعية للغة معينة"[1].

ورغم ما تتميز به اللغة المتخصصة إلا أنها تظلّ جزءا لا يتجزّأ من اللغة العامة، "بل هي الجزء المتميز منها، ووجودها بوجودها، فهي مرجعها ونوع مقنن من أنواعها، وموظف لشأن من شؤونها، واستعمال لتبادل المعلومات العلمية و التقنية أو المهنية"[2].

و من هنا نخلص إلى القول بأنّ علم المصطلح يرتكز على اللغة المتخصصة فهي التي تخدم مفاهيمه العلمية المتداولة من طرف المتخصّصين و العارفين بها.

[1]- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1434ه/2013م، ص 64.

[2]- مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح و لغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012م، ص 30.

الفصل الثاني

واقع المصطلح اللساني

1- المصطلح اللساني:

1-1. علم المصطلح واللّسانيات:

لا غرو أن اللسانيات قدّمت للبحث اللغوي فوائد جمّة في جانبيه النظري والتطبيقي منذ نشأتها، حيث أسّست منهجا لوصف اللغات الإنسانية وتناولها بالدراسة والتحليل لجميع مستوياتها الصوتي والصرفي و التركيبي والدلالي والنفسي والاجتماعي بغية تطويرها وضبطها.

وإذا كانت اللسانيات تشمل فرعين رئيسيين هما:

1. **اللسانيات النظرية:** وتبحث في علوم اللغة والظواهر اللغوية كعلم الأصوات والصرف والنحو وعلم الدلالة و غيرها.
2. **اللسانيات التطبيقية:** تُعنى بفروع هذه العلوم النظرية، كعلم المصطلح وصناعة المعاجم وعلم التأصيل اللغوي والترجمة وأمراض الكلام غيرها.

فإنّ علم المصطلح هو الأساس الذي ارتكزت عليه اللسانيات التطبيقية بوصفه فرعا من فروعها، فهو "اختصاص متولد عن اللسانيات ويعتمد على بعض الأطر النظرية التي توجّه التطبيق ومجموعة من المناهج التي تؤمّن صلاحية ما تنتجه"[1].

يتداخل علم المصطلح واللسانيات لأنهما يشتركان مع بعضهما في موضوع الدراسة فكلاهما نظام يهتم بدراسة اللغة الإنسانية في مختلف جوانبها ومستوياتها، لأن علم المصطلح يدرس

[1]- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم، ص39.

المصطلحات من المدلول إلى الدال بخلاف اللسانيات التي تدرس الكلمات بدءا من الدال نحو المدلول، فالدال هو المفهوم والمدلول هو التسمية.

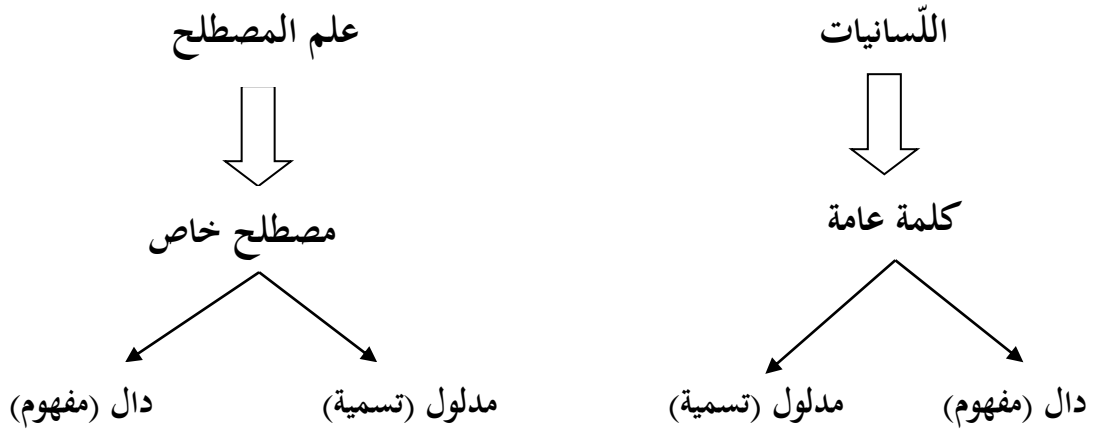

الشكل رقم (03)

كما أنهما- علم المصطلح واللسانيات- علمان يكمّلان بعضهما البعض، فاللسانيات قد أمدّت علم المصطلح بزخم هائل من المصطلحات الجديدة لبحثه في آليات الإنتاج اللغوي ومشاركته لعلم المصطلح في التنمية اللغوية، "كما كان للاتجاهين البنيوي والتوليدي أثرهما في لاصطلاح بإدخالهما لنماذج من قبيل التحليل المكوني (Componential) في الدلالة المعجمية، أو التوليد المركبي في الصرف (Morpho- Syntaxe). و ستشكل المناهج النصية الحديثة إضافة خصبة بخصوص مستقبل الاصطلاح، كدراسة العبارات الاصطلاحية (Phraseology) في تحليل المضمون"[1]، كما أن التطور المطّرد للسانيات سيغني البحث الاصطلاحي ويأخذه نحو آفاق جديدة"، فبديهي أن يكون

[1]- خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية و التمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011م، ص25

هذا العلم (علم المصطلح) فرعا من فروع علم اللسان وأن يستورد أصولا نظرية و حلولا علمية من هذه الفروع"[1].

❖ المصطلح اللساني:

بما أن المصطلح هو لفظ تتفق عليه الجماعة من المتخصّصين لوضعه في مجال علمي خاص، فإنّ المصطلحات اللسانية هي ألفاظ اتفق عليها اللغويون لخدمة علم اللسانيات، "فاللسانيات الجديدة بنت نفسها بناء جديدا بقوالبها ومصطلحاتها وأصبح لها قاموسها الداخلي الخاص بها كأي قاموس فيزيائي أو طبي أو رياضي... ولا يمكن لأي مغامر يريد أن يلج عالمها، أن يدخل من غير أبواب كلماتها التي تعدّ بالمئات بل بالألوف"[2].

كما نجد أن "المصطلح المترجم هو المصطلح اللساني الذي دخل إلى الدرس اللساني العربي عن طريق الترجمة باعتباره نقلا للمفاهيم المستجدّة على ساحة اللسانيات خلال القرن العشرين"[3]. فهو ذو دلالة لغوية أصيلة في اللغة العامة لتنتقل بعدها هذه الدلالة من الاستعمال الخاص إلى فضاء التخصص المصطلحي.

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، ع23، 1983م، ص140.

[2]- عبد الجليل مرتاض، اللسانيات الأسلوبية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013م،ص 6.

[3]- يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر، ط1، دمشق، 2007م، ص 128.

ويرتبط المصطلح اللساني بعلم اللسانيات صلة وثيقة فهو يعبّر عن مفهوم لساني بحت، لأنه مصطلح يتداوله اللّسانيون للتعبير عن أفكار ومعاني لسانية و يمكن "أن يكون مظلّة بحثية تضم تحت جناحيها أعمالا علمية تبحث في المصطلحات اللسانية"[1].

دخل المصطلح اللساني العربي مرحلة جديدة بإنشاء الجامعة الأهلية في مصر سنة 1908م، إذ حضر عدد من المتخصصين في اللسانيات بالجامعات الألمانية والإيطالية إلى القاهرة أمثال "جويدي" و"برجشتراسر" فألقوا محاضرات باللغة العربية في علوم اللغة واللغات السامية، وأوردوا العديد من المصطلحات اللسانية في محاضراتهم وكتاباتهم[2]، فكان منها المصطلحات التراثية ومنها المعرّبة بالاقتراض والترجمة وغيرها من الأساليب المناسبة لكل مصطلح.

ولطالما استحوذ المصطلح اللساني على اهتمام الباحثين في اللسانيات على اختلاف مشاربهم نظرا لأهميته البالغة في الفكر اللغوي العربي المعاصر، وبما أن اللسانيات علم وافد علينا ومصطلحاته مستجدة أيضا، فلازالت الدراسات المصطلحية العربية تفتقر إلى التنظير والتأليف في هذا المجال الخصب،نظرا للإتباع العشوائي للنظريات اللسانية الغربية، والتهافت على النقل العفوي من المصادر اللسانية الأجنبية دون اتصال و اتفاق، فمنهم من آثر التعريب والبعض يبحث في التراث اللساني العربي القديم مما أدّى إلى خلق فوضى مصطلحية بسبب كثرة المصطلحات اللسانية وتراكمها، و لهذا

[1]- سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال و الوظيفة و المنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008م، ص 341.

[2]- انظر:محمود فهمي حجازي، قضية المصطلح اللغوي الحديث، مجلة مجمع القاهرة، ع57، 1985م، ص 124.

بقي البحث المصطلحي حبيس المصطلحات المتشرذمة، وبات يعاني من مشاكل عويصة كالبطء في التوليد المصطلحاتي والتعدد والترادف المصطلحي، و ذلك لأسباب عديدة أبرزها:

-إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد.

-استخدام مصطلح واحد لأكثر من مفهوم.

2-1. المدارس المصطلحية المعاصرة:

ترعرع علم المصطلح في أحضان الحضارة الأوروبية مما جعل الباحثين يغوصون في أغواره وكان لكل منهم مبدؤه الخاص وطريقته التي يتفرد بها، ومن هنا نشأت المدارس المصطلحية، فقد أُسّست هذه المدارس وتمّ تصنيفها إما جغرافيا أو وظائفيا.

فبالنسبة "لروندو" فقد قسّم الدارس المصطلحية إلى ست مدارس حسب الأماكن التي نشأت فيها وهي: المدرسة الألمانية – النمساوية، المدرسة السوفييتية، المدرسة التشيكوسلوفاكية، المدرسة الكندية – الكيبيكية، المدرسة الفرنسية، المدرسة البريطانية[1].

أما "ماريا تيريزا كابري" فقد قسمت المدارس المصطلحية وفقا لمهامها الوظائفية إلى ثلاث مجموعات:

[1]- Rondeau, G, 1984,Introduction à la terminologie, Paris, Gaétan Morin, pp.38-45.

المجموعة الأولى: تهتم بالمصطلحية الموجهة نحو اللسانيات وتمثلها المدرسة النمساوية والمدرسة السوفييتية و المدرسة التشيكوسلوفاكية.

المجموعة الثانية: تعنى بالمصطلحية الموجهة نحو الترجمة، وتمثلها المدرسة الكندية الكيبيكية، والمدرسة البلجيكية.

المجموعة الثالثة: تركز هذه المجموعة على التخطيط اللساني والتقييس المصطلحي وهي منتشرة في البلدان التي تهتم بتطوير لغاتها الوطنية وتنمية اقتصادها مثل: كندا وماليزيا وأندونيسيا وغيرهم[1].

أولا: المدرسة النمساوية "فيينا":

تأسست هذه المدرسة نتيجة للأبحاث التي قام بها المهندس النمساوي "فوستر"Wuster في أطروحته الموسومة بـ "التقييس الدولي للغة التقنية" لينال درجة الدكتوراه من جامعة برلين عام 1931م، ومن أعلام هذه المدرسة: "هوفمان"، و"دهلبرك"، و"ويرزيك".

وأبرز المبادئ التي تقوم عليها هذه المدرسة:

- ينبغي أن تقوم الدراسة المصطلحية على المفاهيم، وأن تنطلق الدراسة من المفاهيم وعلاقاتها عوضا عن دراسة المصطلحات للوصول إلى المفاهيم.

[1]- Maria Térésa Cabré, La terminologie: théorie , méthode et applications, Paris, Masson et Armand Colin , pp 37-38.

- تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد للتخلص من مشاكل الترادف والاشتراك اللفظي الذي يؤدي إلى اللبس و الغموض.
- تطبيق مبادئ علم التسمية على لغات الاختصاص بهدف تطوير النظرية المصطلحية.
- اعتماد مبدأ الاقتصاد في اللغة لتسهيل تداول المصطلحات المستجدة و ضمان ذيوعها.
- انفتاح علم المصطلح على العلوم الأخرى للبحث في العلاقة بين المفهوم والمصطلح لإبراز خصائص المفاهيم و وصفها وتوحيدها لتسهيل التواصل بين أهل الاختصاص.

لقد مهّدت مدرسة فيينا للأبحاث النظرية المؤسسة لعلم المصطلح. فبفضل مبادئها وأبحاثها بدأ علم المصطلح في اتخاذ الطابع العلمي و اتضحت ملامحه و مناهجه[1].

ثانيا: مدرسة براغ أو المدرسة التشيكوسلوفاكية:

قامت مدرسة براغ في ثلاثينيات القرن العشرين تحت ظل المدرسة اللسانية الوظيفية التي لم تقتصر على الوصف العلمي للغة بل تعدّته إلى التحليل الوظيفي والتفسير الواقعي لها، ومن أقطابها: "دروزد" Drozd الذي اعتنى بالمصطلحات كونها تشكّل قطاعا خاصا للغة المتخصصة من جهة، ولأجل الدفاع عن اللغتين التشيكية والسلافية من جهة أخرى.

وقد عنيت هذه المدرسة بالتركيز على جملة من المحاور أهمها:

[1]- للتوسّع أكثر في مبادئ المدرسة النمساويّة ينظر:

Wersig (G): Procédés et problèmes de la recherche terminologique: Fondements théoriques de la terminologie, GIRSTERM, Université Laval,1981.

- ✧ وجوب الاهتمام بالمصطلحات لما لها من دور وظيفي في اللغة المهنية.
- ✧ المشاركة في التوحيد المصطلحي على الصعيدين المحلي و الدولي.
- ✧ خصوصية الوحدة المصطلحية و إبراز العلاقة بين المفهوم و التسمية.
- ✧ التسليم بأن اللغة العلمية أحادية الدلالة و تتّسم بالدقة و الموضوعية.
- ✧ فتح الوحدة المصطلحية على النص ذلك أن دراسة الوحدات المصطلحية حسب "دروزد" تستوجب اعتبار كل المظاهر اللسانية الملائمة.

أسهمت المدرسة التشيكوسلوفاكية في رسم معالم المنهج النصي فجعلت الوحدة المصطلحية منفتحة على الوحدات اللغوية في إطار علاقات تركيبية ضمن السياق النصي بعيدا عن مشاكل التعدد والترادف[1].

[1]– في مبادئ مدرسة براغ أنظر:

- Kocourek (R), Lexical phrases in terminology :Terminologie, cahier n°1, GISTERM, Université Laval, Québec, 1979.
- DROZD (L), Term and non term dans: Les problèmes du découpage du terme, Comterm, office de la langue française ; Québec, 1979.
- Drozd (L), Science terminologique: Objet et méthode Fondements théoriques de la terminologie, textes choisis de la terminologie ; GRISTERM ; Université Laval-Québec 1981.
- Dahberg (I), Les objets, les notions; Les définitions et les termes Fondements théoriques de la terminologie, IRSTERM, Université Laval 1981.
- Wuster. E: L'étude scientifique générale de la terminologie: Zone frontière entre la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et la science des choses, Fondements théoriques de la terminologie, textes choisis de la terminologie, GIRSTRM université Laval-Québec1981.p121.
- Hoffman (L): Language for special purposes as a mean of communication, Sammlung Akademic- Verlag, Berlin, 1974.

ثالثا: مدرسة موسكو أو المدرسة السوفياتية:

تأسست هذه المدرسة المصطلحية في بداية الثلاثينات من القرن العشرين على يد المهندسان الروسيان: كابلجين Caplygin وهو عضو أكاديمية العلوم السوفياتية سابقا والمصطلحي الفذ لوط Lotte.

محور اهتمام المدرسة السوفياتية هو المفهوم وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، حيث تأثر أصحابها بمدرسة فيينا من حيث دراسة المفاهيم والمطابقة بينها وبين المصطلح من أجل توليده وتقييسه وتنميطه وتوحيده، ومن الثوابت المركزية لهذه المدرسة نذكر:

- ضرورة العناية بتحديد المفاهيم و تعيين المصطلحات الأنسب لها، وتمييز النسق المصطلحي عن مدونة المصطلحات.
- موضوع علم المصطلح ذو طابع لساني فكل معالجة لهذا العلم مرتبطة بمجال اللسانيات.
- تكثيف الجهود من أجل التوليد والتوحيد المصطلحي على الصعيدين المحلي و الدولي.
- مراعاة الجانب الاجتماعي اللساني أثناء توليد المصطلحات.
- تتبنى هذه المدرسة الطبيقات المصطلحية كبديل عن التطبيقات المعجمية من حيث ترتيب المادة.

تقول **ماريا تيريزا كابري**عن هذه المدرسة: "تستوحي مدرسة موسكو مبادئها من أعمال شابلجين ولوط ومساعدوهم، كما اهتمت بأعمال فوستر منذ ظهورها، لهذا تتمحور أعمالها حول تنميط المفاهيم والمصطلحات في إطار المشاكل الناجمة عن تعدّد اللغات في الاتحاد السوفياتي قديما"[1].

فقد ركزت هذه المدرسة على الجانب اللساني للظاهرة المصطلحية وربطها بالسياق الاجتماعي[2].

رابعا: المدرسة الكندية – الكيبيكية:

يعود ميلاد هذه المدرسة إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وقد استفادت مما جاءت به المدارس التي سبقتها كما أنها مزجت بين بعض مبادئها.

ومن أشهر روادها: روندو Rondeau و بولونجي Boulanger.[3]

ويمكن إجمال مبادئ هذه المدرسة في النقاط الآتية:

- المصطلح عبارة عن وحدة لغوية تتألف من شقين: التسمية والمفهوم الذي يعتبر عصب البحث المصطلحي.

---

[1]- Maria Térésa Cabré, La terminologie: théorie , méthode et applications, p 38.

[2]- قصد مزيد التعمّق في مبادئ المدرسة السوفياتيّة، أنظر:

Drezn (E. K), Internationalisation de la terminologie scientifique et technique, Edition d'état des normes, Moscou, 1936.

[3]- من أهمّ مصنّفات المدرسة الكنديّة نذكر:

- Boulanger (J. C): Problématique d'une méthodologie d'identification des néologismes en terminologie, dans: Néologie et coll, langue et lexicologie; Larousse, Paris, 1979.
- Rondeau (G): Introduction à la terminologie.

- التمييز بين اللغة العامة واللغة الخاصة.
- وضع مسألة التوحيد المصطلحي في سياق أبعادها الاجتماعية و اللسانية.
- العمل على إيجاد نمط واحد للتعريف.

"عملت هذه المدرسة على إضفاء الطابع الاجتماعي على الدراسة المصطلحية، فنظرت إلى المصطلح في أبعاده اللسانية و التواصلية"[1].

خامسا: المدرسة الفرنسية:

نشأت هذه المدرسة في السبعينات من القرن العشرين، ومن أبرز أعلامها: آلان راي، وجيلبير، وديبوا، ودوبوف، ودوبيسي.

وأهم ما دعت إليه هذه المدرسة:

- إنشاء نظرية للاشتقاق المعجمي Dérivation lexicale خاصة بتوليد المصطلحات، حيث برزت أولى معالمها في أعمال جيلبير.
- العمل على ضبط خصائص التعريف المصطلحي في إطار تعدّد أنماطه.[2]

[1]- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم، ص 46.

[2]- ينظر حول المدرسة الفرنسية الدراسات التالية:

- L. Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, in langue Française, n°17, Paris, Larousse, 1973.
- Dubois (C); La spécificité de la définition en terminologie, AILA- Comterm; Office de la langue française, Québec, 1979.
- Alain Rey, La terminologie, collection Que sais-je n 178, Presse Universitaire, Paris, 1949.
- Lerat. P, Les langues spécialisées, PUF, Paris, 1995.

- الاعتماد على مفهوم الحقل الدلالي لتصنيف المصطلحات.

سادسا: المدرسة البريطانية:

تأسست هذه المدرسة كنظيراتها في النصف الثاني من القرن العشرين، و من أهم مؤسسيها ساجر Sager[1]، وتميزت هذه المدرسة بإدراج البعدين النظري و التطبيقي للقضية المصطلحية، ومن أهم محاورها:

-التمييز بين الكلمات العامة والمصطلحات الخاصة.

-تكوين البنوك المصطلحية وتطوير شبكاتها.

-العناية بمناهج تعليمية اللغات وتشكيل بنية المصطلح.

سابعا: المدرسة البلجيكية:

نشأت هذه المدرسة هي الأخرى في النصف الثاني من القرن العشرين؛ و لكن ما يميزها عن غيرها من المدارس الأوروبية هو نظرتها الشمولية، حيث مزجت بين البحث المصطلحي والترجمة ووسّعت مجالاتها البحثية في هذا الشأن.

ومن الثوابت الأساسية لهذه المدرسة نذكر:

[1]- ينظر حول المدرسة البريطانية:

- Sager, Juan Carlos, The Status of Terminology as an Independent Discipline, Cahiers de l'Ecole de Traduction et d'interprétation de l'Université de Genève n 10, 1988, pp. 12-23.
- Sager, Juan Carlos, A Practical Course In Terminology Processing, Amsterdam - Philadelphia, John Benjamins, 1990.

-معالجة قضايا المصطلح من أبعاد مختلفة.

-تركيز الاهتمام بقضايا الترجمة ثنائية اللغة و متعددة اللغات.

-الاستفادة من مجال الإعلام في المعالجة الآلية للقضايا المصطلحية.

كما أنشأت معهدا عاليا للمترجمين والمترجمين الفوريين -ISTI- الذي تولى بدوره الاهتمام بالبحوث ذات الصلة بالمصطلحية[1].

إنّ المدارس المصطلحية على اختلاف منابتها ومناهجها، كانت تسعى لتحقيق هدف واحد من خلال مبادئها ألا وهو التأسيس العلمي للمصطلح وذلك ليعبّر عن مفاهيم الاختصاص من جهة، ولتسهيل التواصل بين أصحاب كل اختصاص من جهة أخرى. ولهذا فقد كان لهذه المدارس الفضل الكبير في وضع القواعد الأساسية النظرية منها والتطبيقية على حد سواء من أجل تيسير العمل المصطلحي على الباحثين، فنجدها عمدت إلى تبنّي مقاربة لسانية لتنظيم العمل المصطلحي بشكل عام، كما أنها جعلت علم المصطلح يتفتح على العلوم الأخرى و يحتك بها وبالتالي يتأثر بها.

2- شروط وضع المصطلح:

- يتم وضع المصطلح باتفاق مجموعة من المتخصصين، ولا يُوضع المصطلح فرديا، فمن شروطه الأساسية أن يكون لفظا متفقا عليه من طرف أصحاب الاختصاص، يقول أحمد مطلوب في هذا

[1]- ينظر حول إنجازات المدرسة البلجيكية المقال التالي:

- Mertens, Jean & Libert, Isabelle & Simal, Isabelle, Traduction, Interprétation, Industries de la langue, Lexicographie et Terminologie en Belgique, une bibliographie sélective: 1980-1992, in Meta journal des traducteurs Vol.39. n°1, 1994, pp.257-294.

الصدد: "من شروط المصطلح العلمي... اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية"[1].

- إيثار مصطلحات التراث عن المفاهيم الحديثة، و"استقراء و إحياء التراث العربي خاصة ما استعمل منه وما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة"[2].
- ينطلق وضع المصطلح من المفهوم فالتعريف، فالرمز اللغوي (المصطلح).
- ينبغي مراعاة العلاقة بين المدلول اللغوي والاصطلاحي للفظ ويعبّر عنه بشكل واضح ومباشر ويتجنب اللبس والغموض، وقد بيّن فيلبر أنّ دقة المصطلحات لا تعتمد على الرموز اللغوية بل على المفاهيم معبّرا عن ذلك بقوله: "أنّ التفاهم الناجح في اللغة لا يعتمد على دقة اللغة، بل يعتمد على دقة تنظيم مفاهيم الأشياء التي نقوم بدراستها"[3].
- تجنب استعمال السوابق و اللواحق الأجنبية، لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية بطبعها و ليست إلصاقية، كما يجب اعتماد الأساليب العربية في وضع المصطلحات من مجاز و تعريب...
- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

[1]- أحمد مطلوب، المصطلح النقدي، ص100.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات و اللغة العربية، دار طوبقال، الدار البيضاء-المغرب، 1985م، ص 358.

[3]- FELBER. Helmut, Standardization of Terminology, Vienna, 1985, p17.

- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد حيث يكون دقيقا وموجزا يختزل المعنى المراد في كلمة مفردة أو مركبة فقط، "فالشرط الأساسي في المصطلح أن يكون للمفهوم الواحد، سواء أكان اسم معنى أو اسم ذات، لفظة اصطلاحية واحدة يتفق عليها أهل الاختصاص"[1].
- تصنيف المصطلحات في مجالات محددة، مما يسمح بتتابع مصطلحات المجال الواحد على أساس فكري، فالدراسات اللغوية الحديثة تؤكد على مبدأ تحديد دلالة الكلمة في إطار مجالها الدلالي[2].
- تفضيل المصطلحات العربية الفصيحة على الألفاظ الدخيلة والشاذة وتجنب المصطلحات الأجنبية والألفاظ العامية لضمان رواج المصطلح وذيوعه.
- ينبغي لواضع المصطلح أن يكون متخصصا في ذلك المجال وعلى معرفة تامة به، "فالعمل المصطلحي ليس عملا لغويا فقط، بل لابد من الإحاطة بعلم المصطلح النظري والتطبيقي على حد سواء"[3].

كانت هذه بعض الشروط والضوابط المقترحة لتوليد المصطلحات؛ وتبقى بصمة واضع المصطلح وذاتيته حاضرة في عمله، فالبعض يُؤثر مصطلحا عن الآخر، ولكل آليته في النقل والتوليد، فهذا يفضّل التعريب وذاك النحت، وهناك من يعمل بهذه الشروط وهناك من يعمل ببعضها أو غيرها، و لهذا يبقى المجال مفتوحا للذاتية.

---

[1]- شحاذة الخوري، دراسات في الترجمة و المصطلح و التعريب، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989م، ط1، ص 61.

[2]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص26.

[3] -FELBER. H, Guidelines on National Terminology-Planning, Vienna, 1986, p45.

3- مراحل وضع المصطلح:

ذكر عبد الملك مرتاض أنّ وضع المصطلحات يمر بأربع مراحل[1]:

المرحلة الأولى: الإحاطة بالتغيرات الطارئة على المصطلح و الإلمام بمفاهيمه التي تتغير من حقل معرفي إلى آخر.

المرحلة الثانية: العودة إلى الأصول الاشتقاقية للمصطلح و التي أحيانا ما تكون أجنبية.

المرحلة الثالثة: التأكد من دقة المصطلح و أنه صحيح لغويا لئلاّ يحدث تشويه في اللغة.

المرحلة الرابعة: أن معظم العلماء يضعون مصطلحات جديدة انطلاقا من ألفاظ ذات استعمالات لغوية عامة، فيأخذون من المعجم اللغوي العام مصطلحات لتخصصهم.

أما "علي القاسمي" فقد صنّف المراحل إلى ثلاث[2]:

المرحلة الأولى: دراسة نظام المصطلحات المعمول به حاليا في حقل علمي معين، أو بعبارة أخرى دراسة الاستعمال الفعلي للمصطلحات في ذلك الحقل، و هي دراسة وصفية.

[1]- ينظر: د.عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، ع 2، 1999م، ص26.

[2]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، ص 272.

المرحلة الثانية: تطوير نظام المصطلحات، أي تحسين الاستعمال الفعلي للمصطلحات، وهي عملية معيارية ترمي إلى وضع المصطلحات الدقيقة أمام المفاهيم العلمية، وذلك هو الأساس في إنتاج المصطلحات المصنّفة، و أنظمة التصنيف، و المعاجم الدلالية.

المرحلة الثالثة: نشر التوصيات الخاصة بالمصطلحات الموحّدة المعيارية التي وضعتها هيئة لها سلطة توحيدية، و تعميم استعمالها.

4- توليد المصطلح:

الأصل في وضع المصطلحات أو توليدها هو اختراع لفظة جديدة لم تكن موجودة من قبل أو وضع دلالة جديدة للفظ قديم سواء كان اللفظ عربيا أم معرّبا، يقول عبد السلام المسدي: "من أهم الآليات التي تفرزها اللغة لسد حاجات مستعمليها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة آلية التوليد التي يصنفها علماء اللسان إلى توليد لفظي و توليد معنوي. و في كلتا الحالتين تنبثق دلالة تشق طريقها بين الحقول المترسخة في مصفوفة الخانات المخزونة لدى أهل تلك اللغة حتى تجد مستقرها بين زوايا المنظومة القاموسية "[1].

فالتوليد هو أن تولّد ألفاظ اللغة بعضها من بعض فهو "يتعلق بإعطاء قيمة دلالية جديدة لبعض الوحدات المعجمية تسمح لها بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل"[2].

[1]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي و آليات صياغته، علامات (كتاب نقدي يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي)، المملكة العربية السعودية، المجلد 02، الجزء 08، 1993،ص113.

[2]- محمد غاليم: التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، ط1، 1987، ص 35.

فعملية التوليد المصطلحي لا تقوم على الارتجال بل إنها تتأسس على وسائل خاصة لوضع المصطلحات العلمية والحضارية، "ونعني بوضع المصطلحات وإعدادها جميع الفعاليات المتصلة بجمع المصطلحات في حقل من الحقول العلمية، وتحليلها، وتنسيقها ومعرفة مرادفاتها، وتعريفاتها باللغة ذاتها، أو مقابلاتها بلغة أجنبية أو لغات أجنبية أخرى"[1].

يقول محمد ساسي بهذا الصدد: "والوضع برأيي ليس مجرد وضع اسم على مسمّى كيفما جاء واتفق وفقط، بل هو وضع اسم على مسمّى في إطار شبكة كبيرة وعميقة من العلاقات التي تفرض الانسجام وترفض التناقض والتضاد والاضطراب في عالم اللغة"[2].

وقد اشترط ابن سينا والفارابي أن تكون هذه الألفاظ مناسبة للمعاني المرادة، ثم تتم صياغتها حسب الأوزان العربية لضبطها. وعليه يلاحظ أن "توليد المصطلح هو باب من أبواب المعجمية المختصة النظرية، وهو مرتبط بخاصية أساسية في الوحدة المعجمية بصنفيها، أي الوحدة العامة والوحدة المخصصة، هي خاصية التوليد"[3].

كما يجب التمييز بين الوضع و التوليد، فالوضع نخص به إنشاء مصطلح عربي فصيح، أما التوليد، فيتم عبر آليات خاصة كالاشتقاق و النحت و التركيب.

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، ص272.

[2]- عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 1429هـ/2009م، ط1، ص126.

[3]- هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، ص 135.

ويجمع علماء اللسانيات على أن اللغة العربية تتطور بفضل التوليد لما لها من خصائص اشتقاقية، فهي أطول اللغات العالمية عمرا و أثراها، فمنذ القديم استجابت لحركة التجديد اللغوي لمجاراة التطورات الحاصلة في جميع العلوم، خاصة مع ظهور الإسلام حيث عرفت اللغة العربية عهدا لم تكن عليه من قبل بفضل انفتاحها على اللغات الأخرى واستجابتها لمفاهيم علمية وفلسفية واقتصادية، ودينية واجتماعية و غيرها...

كما تجدر الإشارة إلى العصر الأموي حيث أمر الخليفة "عبد الملك بن مروان" بتعريب الدواوين البيزنطية في الشام، والفارسية في العراق، فظهرت ألفاظ جديدة:كالدرهم والدينار والديوان...

وفي العصر العباسي عندما أنشأ الخليفة المأمون "دار الحكمة" لنقل معارف الإغريق والفرس والهنود إلى اللغة العربية، و في كل مرة كان يلجأ المتخصصون في وضع المصطلحات ونقلها إلى وسائل لغوية مقننة خاصة يمكن حصرها فيما يلي:

- ✧ الاشتقاق
- ✧ النحت
- ✧ المجاز
- ✧ التركيب
- ✧ التعريب

✧ الترجمة

أولا: الاشتقاق:

من الخصائص التي تنفرد بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات أنها لغة اشتقاقية بامتياز، ولذا كان الاشتقاق من أهم وسائل التنمية اللغوية، فهو وسيلة من وسائل التوليد التي تقوم على وضع كلمات جديدة من كلمات موجودة في الأصل. "فالكلمة المشتقة من أخرى، تحتفظ بالمعنى الأساسي للكلمة الأصلية مع زيادة تفيد خاصية دلالية إضافية"[1].

جاء في "مزهر" السيوطي: "قال ابن دحية في التنوير: الاشتقاق من أغرب كلام العرب (...) وقال في شرح التسهيل: الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى و مادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضَارِبٍ من ضَرَبَ، و حَذِرٌ من حَذِرَ"[2].

كما قال بعض علماء الصرف: "الاشتقاق: هو أن نجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب، هذا حدّه بحسب العلم، أما حدّه بحسب العمل فإن الاشتقاق هو أن تأخذ من أصل فرعا يوافقه في حروف الأصول و تجعله دالاّ على معنى يوافق معناه"[3].

---

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، ص 380.

[2]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، شرح و تعليق محمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي، ج1، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1987م، ص346.

[3]- ينظر: الشيخ طاهر ابن العلامة صالح الجزائري: التقريب لأصول التعريب، المطبعة السلفية، مصر، 1337هـ، ص35.

أما صبحي الصالح فيذهب بالقول أن الاشتقاق هو "توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"[1].

وقد أولاه اللغويون أهمية بالغة في مؤلفاتهم كان أقدمها: "كتاب الاشتقاق" لأبي محمد بن المستنير بن أحمد، المعروف بـ قرطب (ت.206هـ)، و من أحدثها كتاب "الاشتقاق" لفؤاد حنا ترزي.

فالاشتقاق هو "توالد وتكاثر يتم بين الألفاظ بعضها من بعض ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ ذات الأصل الواحد"[2] على أنه من اللازم أن تكون العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ محكومة بشروط ثلاثة لا مناص منها هي:[3]

1) الاشتراك في عدد من الحروف لا يتجاوز الثلاثة في الغالب.

2) خضوع الحروف – في مختلف المشتقات – لترتيب موحّد.

3) اشتراك مختلف الألفاظ في حد أدنى من المعنى الموحد، أو تقاطعهما في قاسم دلالي مشترك، يقدّر على الجذر الأصلي لمادة الاشتقاق.

صنّف اللغويون الاشتقاق إلى صرفي ولغوي، و بقي على هذه الحالة إلى غاية القرن الرابع الهجري، حيث أتى ابن جنّي في كتابه "الخصائص" بنوعين من الاشتقاق هما:"الصغير والكبير" ويعني بالاشتقاق الصغير الذي ينحصر في مادة واحدة، تحتفظ بترتيب حروفها، فيقول:" وذلك أن

[1]- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط 9، د.ت، ص 174

[2]- حلمي خليل، المولد في العربية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص78.

[3]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـ/2009م، ص.ص 80-81.

الاشتقاق عندي على ضربين: كبير، وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرأه فتجمع بين معانيه، و إن اختلفت صيغه و مبانيه.

وذلك كترتيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة، و السليم: اللذيغ؛ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. و على ذلك بقية الباب إذا تأولته، و بقية الأصول غيره؛ كترتيب (ض ر ب) و(ج ل س) على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر"[1].

ثم تفرع إلى أقسام هي:

- ✓ الاشتقاق الصغير
- ✓ الاشتقاق الكبير
- ✓ الاشتقاق الأكبر
- ✓ الاشتقاق الكبّار

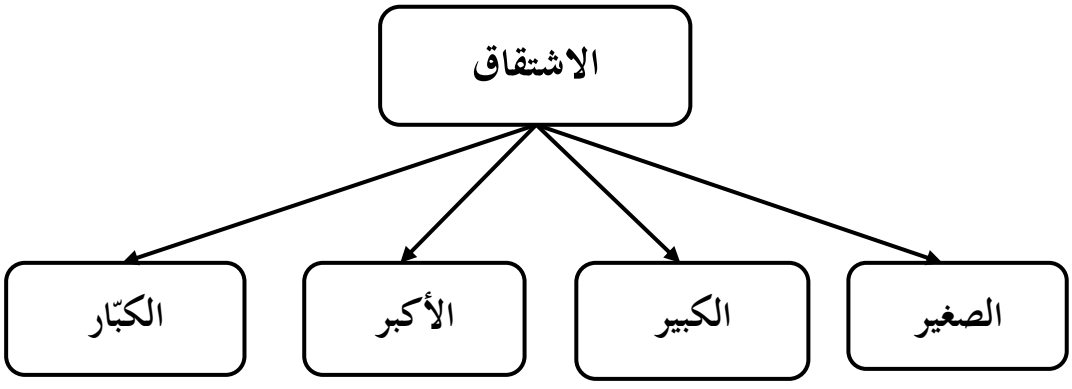

شكل رقم (04)

[1]- ينظر ابن جني، الخصائص، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م، ص 134.

❖ **الاشتقاق الصغير:**

هو"أخذ كلمة من جذر ذي ثلاثة أصوات، تلتزم ترتيبا واحدا أو معنى جذريا واحدا" أو هو: "أن يكون بين اللفظين تناسباً في الحروف والتركيب، نحو ضَرَبَ من الضَرب، وعَلِمَ من العِلْم، وفَهِمَ من الفهم".

وهو انتزاع كلمة من أخرى و ذلك بتغيير الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاقهما في الحروف الأصلية و ترتيبها، "ويسمى أيضا الاشتقاق العام أو الصرفي، وهو النوع الذائع والأوسع انتشارا لأنه الاشتقاق الأكثر إنتاجية و فاعلية في النمو المصطلحي"[1].

وعليه تجري كلمة (اشتقاق) إذا أطلقت من غير تقيّد، لأنه الذي تتصرف الألفاظ عن طريقه، ويشتقّ بعضها من بعض، ومعنى هذا افتراض الأصالة في قسم من الألفاظ، والفرعية في القسم الآخر[2].

وطريقة معرفته تكون بتقليب تصاريف الكلمة، حتى يرجع كل منها إلى صيغة تمثل أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروفا غالبا، كَضربَ فإنه دال على مطلق الضَربْ فقط، أما ضارِبْ، مَضْرُوبْ، يِضْرِبُ،

[1]- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص 98.

[2]- ينظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987م، ص.ص 85-86. وينظر: من قضايا فقه اللغة، د. جابر علي السيد سليم، د.ت، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط2، 1427ه/2006م، ص107.

أضرُبْ فكلها أكثر دلالة، وأكثر حروفا، وَ الفعل ضَربَ الماضي مساوٍ حروفاً وأكثر دلالةً، وكلها مشتركة في (ضَ رَ بَ)، وفي هيأة تركيبها. وهذا هو الاشتقاق المحتج به[1].

وإذا كانت الصيغة المشتقة متفقة مع الصيغة المشتق منها في المادة الأصلية، وهيأة التركيب وتصاريفها، كما رأينا في (ضَرِبَ). وتصاريفها، كان لزاما في كل كلمة بها حروف المادة الأصلية، على ترتيبها نفسه، وأن تفيد المعنى العام الذي وضعت له تلك الصيغة، وأن تتخللها أو تلحقها أو تسبقها بعض الأصوات اللينة أو الساكنة فالرابطة المعنوية العامة لمادة (عرف) التي تفيد انكشاف الشيء، وظهوره تتحقق في جميع الكلمات الآتية: عَرَفَ، عَرَّف، تعّرف، تعارف، عُرِفَ، عُرْف، أَعْراف، عرّاف، تَعريفْ، عِرْفان، وهكذا.

وهذا النوع من الاشتقاق قياسي، إذ من غير الممكن سماع جميع المشتقات في كل مادة"فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا من اشتقاق صيغ، وما اشتق فعلا، واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل، اسم مفعول، مرويات في نصوص اللغة، فقد لا يحتاج الكاتب إلى كليهما في فعل من الأفعال، فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها"[2].

[1]- ينظر: فصول في فقه العربية، ص85.

[2]- د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987م، ص 293.

وقد يشتق من أسماء الأعيان وهي ما يدل على الذوات المحسوسة من الإنسان والحيوان والنبات والجماد، فقيل: استحجر الطين، واستنوقَ الجمل واستنسر البغات، واستأسد الرجل، وتقوَّس، وتخشّب، وتَرَبَ، وتَمَسْكَنَ.... الخ[1].

كما أَنَهَّم اشْتَقُّوا من الأَعداد، وهي أسماء معان جامدة، فقالوا: وَحُدَ، وَتوَّحَدَ، بقي وَحده، وثنيته: جعله اثنين الخ، واشتقوا من أسماء الأزمنة، وهي أيضاً أسماء معان جامدة بقولهم: أخرف القوم: دخلوا في الخريف، وشتّوا بموضع كذا: أقاموا به شتاء، وأربعوا: دخلوا في الربيع، وأصافوا: دخلوا في الصيف، وأفجروا: دخلوا في الفجر، وأصبحوا، دخلوا في الصباح، وكذلك أشرقوا وأظهروا.

واشتقوا من أسماء الأصوات بكثرة، حتى "ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها، إنما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الرّيح، وحنين الرّعد، وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس"[2].

كما قاموا بالاشتقاق من أسماء الأقارب فولّدوا "التبنّي من الابن، والتأبّي من الأب، والتأمّم اتّخاذ الأمّ، والبعّال و المباعلة: اتّخاذ البعل"[3].

[1]- ينظر: أبحاث في فقه اللغة العربية، د. رشيد عبد الرحمان العبيدي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، كلية التربية، جامعة بغداد، ص 27.

[2]- أبي الفتح عثمان بن جني (ت.392ه)، الخصائص، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، ج1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، ص47.

[3]- ينظر: أمين، عبد الله، الاشتقاق، ص 31، و دراسات في فقه اللغة، ص183.

واشتقت العرب أيضا من الحروف، فيقال "نَعّمت الرّجل أي قلت له نعم و يرد كلمات النّعمة والنّعيم والتّنعيم و نَعِمتَ به بالاً و تنعّم القوم والنُعمى و النّعماء وأَنعِم به، كلّ ذلك يرد إلى معنى نعم"[1].

كما اشتقوا من الأسماء الأعجمية على نحو: إبرسيم و ديباج، و بريد، ومنجنيق،... الخ.

وهذا الاشتقاق فيه خلاف، حيث ذهب الخليل وسيبويه وأبو عمر و الأصمعي وأبو عبيدة

والمازني والمبرّد والكسائي إلى أن الكلم بعضه مشتق و بعضه غير مشتق؛ كما ذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة إلى أ، الكلم كلّه مشتق و قد نسب هذا المذهب إلى الزجّاج.

والرأي الصائب حسبنا هو ما ذهب إليه المؤلفون في الاشتقاق من أن الكلم بعضه مشتق وبعضه الآخر غير مشتق.

❖ الاشتقاق الكبير:

وهو الاشتقاق الأكبر عند ابن جني أو القلب اللغوي، فقد عرّفه بقوله: "وأما الاشتقاق الأكبر، فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستّة معنى واحدا، تجمع التراكيب الستّة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، و إن تباعد الشيء من شيء من ذلك عنه، ردّ بلطف الصّنعة و التأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[2].

[1]- ينظر: ضيف شوقي، اشتقاق الأفعال في أسماء الأعيان العربية و المعربة، مجمع اللغة العربية، ج 78، ص 158.

[2]- ينظر: ابن جني، الخصائص، 134/02.

فهو يرى أن مادة (ج ب ر) مهما تقلب فإن المعنى الجامع لها هو القوة والشدّة[1] وضرب لذلك أمثلة منها قوله: (جبرت العظم و الفقير)إذا قوّيتهما وشدّدت منهما والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره ومنها (رجل مجَّرب) إذا جرَّسَتْه الأمور ونجدته فقويتُ متَّنه واشتدت شكيمته، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه وإذا حفظ الشيء ورُوعي اشتدَّ وقوى وإذا أغفل وأهمل تساقط وَرَذِيَ ومنها الأبجر والبُجرة، وهو القوى السُرَّة ومنه قول علي إلى الله أشكر عُجَرِي وبجري تأويله: همومي وأحزاني وطريقه أَنَّ العجرة كل عقدة في الجَسَد فإذا كانت في البطن والسُرَّة فهي البُجرة والبَجَرة تأويله أَنَّ السُرَّة غَلُظَت ونتأت فاشتدّ مسُّها وأمرها[2].

فهو "أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ و المعنى دون الترتيب نحو: جبذ من الجذب"[3].

وإن كان ابن جني صاحب الفضل في التسمية، فالخليل صاحب الفضل في فكرة التقاليب التي تعود إلى الخليل بن أحمد الذي حاول حصر كل المستعمل من كلمات اللغة العربية معتمدا على تقليب اللفظ إلى كل الاحتمالات الممكنة،ومبينا المستعمل من هذه التقاليب من غير المستعمل، وعلى أساس فكرة التقاليب هذه بنى معجمه (العين) والخليلَ لم يرَ أَنَّ التقاليب الستة للكلمة الثلاثية تدخل في باب اشتقاق واحد. وإنما الباعث له على هذا الترتيب فكرة إحصائية[4].

---

[1]- ينظر: الخصائص: 2/ 135

[2]- نفسه، 140/2.

[3]- أبحاث و نصوص في فقه اللغة العربية، ص 270.

[4]- ينظر:مباحث في فقه اللغة، د. أسعد محمد علي النجار، مكتبة الإمام الصادق (ع)، الحلة، ط1، 1452هـ/2004م، ص88.

وقد أَقَرَّ ابن جني بأن هذا النوع من الاشتقاق صعب التطبيق على جميع نصوص اللغة، وصرّح باستحالة الاطراد والإحاطة، فقال: "وأعلم أَنا لا ندعي أَنَّ هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي الاشتقاق الأصغر أَنَّهُ في جميع اللغة"[1].

ومهما يكن من أمر هذا النوع من الاشتقاق، الذي لم يحض بالاهتمام كسابقه، في وضع وتوسيع المعاجم اللغوية، فإنه يبقى مذهبا في الاشتقاق، فقد راود علماء اللغة كابن جني وابن فارس في تقليب أصول الكلم، كما كان منهلا في بناء المعاجم لدى الخليل بن أحمد (ت175ه) في معجمه "العين"، و **ابن دريد** (ت321ه) في "جمهرة اللغة".

❖ **الاشتقاق الأكبر:**

"وهو ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطا عاما، لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي، والنوع الذي تندرج تحته، فمتى وردت تلك المجموعات على ترتيبها الأصلي، فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة، سواء احتفظت بمخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات"[2].

أو هو: "أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج نحو: نعق، نهق، عنوان، علوان"[3].

[1]- ينظر: الخصائص: 140/2.

[2]- ينظر: فقه اللغة، 117، دراسات في فقه اللغة: 195، مباحث في فقه اللغة العربية: 90، المعجم المفصل في علوم اللغة: 63/1.

[3]- ينظر: التعريفات، 220.

كما عرّفه بعضهم بأنه "إقامة حرف مكان حرف آخر في الكلمة"[1].

وقد أبدى **ابن جنّي** ملاحظات كثيرة في موضوع هذا الاشتقاق تحت عنوان: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني في مؤلّفه "الخصائص"، فقال:" وهذا كله، والحروف واحدة غير متجاورة، لكن من وراء هذا ضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم:19] أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى، تهزّهم هزّا، والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة، لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهزّ ما لا بال له، كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك"[2].

"ومنه **العسف** و**الأسف** والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين"[3].

ومن أمثلة التراكيب التي ذكرها ابن جني في هذا الضرب من الاشتقاق (حمس) و(حبس) فقالوا: حبست الشيء وحمس الشر إذا اشتدّ، و من ذلك: (أزّ وهزّ)، (عسف وأسف)، (قرم وقلم)، (جرف وجلف وجنف)، (غرب و غرف)، (جبل وجبن وجبر)...

[1]- ينظر: فقه اللغة وسر العربية، ص564.

[2]- ينظر:ابن جني، الخصائص، 148/02.

[3]- ينظر: ابن جني، نفسه، 146/02.

فتقارب الحروف في كلمتين يدل على تقارب معناهما؛ أو بعبارة أخرى فإن الحرفان المتقاربان يستعمل أحدهما مكان الآخر، حيث نلاحظ في تقارب الحروف تقاربا في المعنى العام للمادة مشتركا فيهما مع اختلاف مدلولي الكلمتين بعض الاختلاف نوعا ما.

ومما تقدّم يتبين لنا أن الاشتقاق الكبير يقوم على قلب الحروف بينما الاشتقاق الأكبر على استبدالها؛ غير أن اللغويين المحدثين قد ميّزوا بين الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر على الذي يكون فيه اشتراك بعض الحروف الثلاثة سواء أكان بين الحروف المتغايرة تشابه في المخرج أم لم يكن، مع وجود تناسب وتوافق في المعنى[1].

ولهذا لم يحض هذا النوع من الاشتقاق بالكثير من الاهتمام من قبل الدارسين، وذلك لأننا لا نجد نظرة الأصول الثلاثية تسري على جميع مواد اللغة العربية.

❖ الاشتقاق الكُبّار:

هناك بعض الباحثين من نسب النحت إلى الاشتقاق وجعله قسما رابعاً وسماه الاشتقاق الكُبّار.

[1]- و مثال ذلك: (نفش ونفس ونفض)، (نفخ ونفز)، (نعق ونهق)، (السدّ والصدّ)، (القسم والقصم)، (نبت ونبث ونبش)، (غمر وغمس وغاص وغاب وغمض وغمط و غمّ)...

وهو الذي عُرِفَ عند علماء العربية القدامى باسم النحت وهو "ضرب من الاختصار تُصاغ فيه كلمة من كلمتين أو أكثر"[1]، مثلسَبْحَلَ من كلمتي (سبحان الله) و (حَيْعَلَ) من (حيّ على الفلاح) مع المناسبة في اللفظ والمعنى معا.

وللاشتقاق الكبّار (النحت) أنواع منها:

1) **النحت الفعلي**: وهو أن تنحت من الجملة فعلا، يدل على النطق بها، أي يدل على المعنى الذي تدل عليه الجملة دون تغيير في هذا المعنى أو على حدوث مضمونها مثل (بسمل) إذ قال بسم الله الرحمن الرحيم. فبسمل تدل على معنى ومضمون بسم الله الرحمن الرحيم[2].

2) **النحت الوصفي**:هو أن تنحت من كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها، أو بأشد منها، مثل(ضبطر) للرجل الشديد من ضبط وضبع وفي (ضير) معنى الشدة والصلابة.

3) **النحت النسبي**: وهو أنْ تنحت من علم مؤلف من مضاف ومضاف إليه مركب إضافي النسب إلى هذا العلم والدلالة على معنى الاتصال به بسبب ما، نحو عبدري، وعبشمي، وتيملي، ومرقسي في النسب إلى عبد شمس، وعبد الدار، وعبد القيس، وتيم اللات، وامرئ القيس[3].

---

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح، ص382.

[2]- ينظر: د.رشيد عبد الرحمن العبيدي، أبحاث و نصوص في فقه اللغة العربية، د.ت، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد، ص272.

[3]- ينظر: الإمام اللغوي أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي فقه اللغة و سر العربية، د.ط، 1936م، ص 578.

4) **النحت الاسمي**: وهو أَنْ تنحت من كلمتين اسماً: مثل جلمود من (جمد) و(جلد) وحبقر للبرد أصله حب قر[1].

ولذا يدعو اللغويون إلى الاستفادة من الاشتقاق على أوسع نطاق لأن الحاجة ماسّة إليه خاصة في العلوم الطبيعية لكونه وسيلة هامة في إثراء اللغة العربية.

- **أنواع الأسماء المشتقة:**

تقع الأسماء المشتقة في تسع فئات إضافة إلى المصدر، وهي:[2]

1) المصدر بأنواعه: المصدر الأصلي، اسم المصدر، المصدر الميمي، مصدر المرّة، مصدر النوع، المصدر الصناعي.
2) اسم الفاعل.
3) اسم المفعول.
4) الصفة المشبّهة.
5) صيغ المبالغة.
6) اسم التفضيل.
7) اسم الزمان.

[1]- محمد أحمد زكي، الاشتقاق في العربية بين القدامى و المحدثين دراسة موجزة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، 2013م، ع10، ص348.

[2]- علي القاسمي، علم المصطلح، ص 388.

8) اسم المكان.

9) اسم الآلة.

ثانيا: النحت:

هو صورة من صور الاشتقاق أو كما ذكرناه سابقا "الاشتقاق الكبّار"، وذلك لأنه يستعمل الآلية ذاتها في توليد المفردات، غير أن الاختلاف بينهما يكمن في أن "الاشتقاق في أغلب صوره عملية إطالة لبنية الكلمات في حين أنّ النحت اختزال في الكلمات و العبارات"[1].

وقد وردت لفظة النحت في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتاً آمِنِينَ﴾[الحجر: 82].

ويعتبر الخليل بن أحمد (ت.175هـ) هو أوَّل مَن اكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية حين قال: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقُرْبِ مخرجيهما، إلاَّ أن يشتقَّ فعل من جمع بين كلمتين مثل (حي على) كقول الشاعر:

أَقُولُ لهَا وَ دَمْعُ العَيْنِ جَارٍ ❁ أَ لَمْ يُحْزِنكِ **حَيْعَلَةَ** المنَادِي؟"[2]

[1]- ينظر، الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 243.

[2]- أنظر: "العين"؛ للخليل بن أحمد؛ تحقيق مهدي المخزومي إبراهيم السامرائي: 60/1، ط دار الرشيد ببغداد، سنة 1980م.وانظر: "النحت بين مؤيديه ومعارضيه"؛ للدكتور فارس فندي البطانية، ص122، (بحث منشور بمجلة "اللسان العربي": العدد 34 سنة 1990م، وهي دورية متخصِّصة سنوية تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالمملكة المغربية).

و"يعدّ النحت، في علم اللغة، وسيلة من وسائل توليد الألفاظ الجديدة. و يعرّف عادة بأنه "أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخوذ و المأخوذ منه في اللفظ و المعنى"[1].

كما في قول الشاعر "عمر بن أبي ربيعة":

لَقَدْ **بَسْمَلَتْ** لَيْلَى غَدَاةَ لَقَيْتهَا ❁ فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ **المُبَسْمِلُ**

وإذا كان من المسلمات أن العربية لغة اشتقاقية ليس من طبيعتها النحت الذي هو أصل من أصول اللغات الهندوأوروبية ذات الطبيعة الإلصاقية، فإن للعلاّمة أحمد بن فارس نظرية لغوية تفنّد هذه المسلّمة، فحواها" أن للرباعي و الخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، و ذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت"[2]، و لم يجِد ابن فارس عن هذا الرأي في كتابه الآخر (الصاحبي)؛ إذ أكّده قائلا: "هذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت"[3].

يتّفق اللغويون على أنه لا توجد قواعد معيّنة تضبط النحت، إلاّ ما ورد عن الخليل بن أحمد من أسس عامة ارتكزت على ما يلي:[4]

1) تُؤخذ كلمة واحدة من كلمتين متعاقبتين.

2) يُؤخذ الصّوتان الأوّلان من كلّ كلمة من الكلمتين المتعاقبتين المعرّضتين للنّحت.

---

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح، ص427.

[2]- مقاييس اللغة، ج1، ص 328.

[3]- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ص271.

[4]- ينظر: أ.د عبد الجليل مرتاض، التهيئة اللغوية للنحت في العربية، دار هومة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، 2006م، ص24.

3) الكلمة المنحوتة، يُشتق منها رأساً فعلٌ رباعي (فَعْلَلَ) على أن نشتقّ بعد ذلك منه ما نشاء من المشتقّات.

4) النّحت يتمّ من تراكيب اسمية و فعلية و مركبات مزجية.

5) التصريح بمصطلح "النّحت".

6) الفرق بين ظاهرتي النّحت كعملية أولى و الاشتقاق كعملية ثانية.

7) النّحت يحلّ مشكل عدم ائتلاف بعض الأصوات المتقاربة مخرجا.

ومن أمثلة المنحوتات التراثية نذكر: حسبل (حسبي الله)، سمعل (السلام عليكم)، جَعْفَد (جُعِلْتُ فداك)، بَأْبَأَ (بأبي أنت و أمي)، دَمْعَز(أدام الله عزّك)، حَوْقَلَ (لا حول ولا قوة إلا بالله)، حَنْفلي (نسبة إلى مذهب أبي حنيفة)، طَبْخَزي (نسبة إلى طبرستان وخوارزم)، مُشَلْوَز (من مشمش ولوز)...

ومن أمثلة الكلمات المنحوتة في عصر النهضة: زَمَكان (زمان ومكان)، قَرَوسطي (القرون الوسطى)، كهرومغناطيسي (كهرباء و مغناطيس)، تلغراف وتلفون وتلفزيون المعرّبة من الكلمات الأجنبية: tele/graph- tele/phone- tele/vision.

"فالنحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديما وحديثا، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات و السكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم وفعل عند الحاجة، على أن يُراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف

دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلا كان على وزن فَعْلَلَ أو تَفَعْلَلَ إلاّ إذا اقتضت الضرورة غير ذلك، و ذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة"[1].

اختلف اللغويون القدماء والمحدثين على حد سواء حول قضية النحت بين مؤيّديه ومعارضيه، لأنه وكما قال عنه يوسف وغليسي" إن الإفراط في النحت، بغير حدود ولا ذوق.

قد قادنا إلى الاصطدام بكلمات هجينة غريبة تنغلق مفاهيمها دون هوامش طويلة تشرحها بعد أن تعيدها إلى أصولها، وساعتها تغدو الجملة الاصطلاحية الطويلة أهون شرا على المفهوم وأرحم بالمتلقي العربي من المصطلح المفرد المنحوت من كلمات شتّى[2].

لذلك رأينا بعض الباحثين يدعون إلى إعادة النظر في موقف اللغويين حول ظاهرة النحت، وعلى رأسهم إبراهيم أنيس حيث يقول:"...نشعر أن النحت في بعض الأحيان ضروري يمكن أن يساعدنا على تنمية الألفاظ في اللغة، ولذا نرى الوقوف منه موقفا معتدلا، ونسمح به حين تدعو الحاجة الملحّة إليه"[3].

[1]- وجيه السمان، النحت، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م57، ج1-2، يناير-أبريل 1982م، ص 92-109.
[2]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 94.
[3]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966م، ص75.

كما جاء أيضا في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنه يجوز النحت عندما تُلجئ إليه الضرورة العلمية؛ ولكن النحت ظلَّ- مع ذلك- قصة محكية، أو رواية مأثورة تتناقلها كتب اللغة بأمثلتها الشاسعة المحدودة، ولا يفكر العلماء تفكيرًا جديًّا في تجديد أصولها وضبط قواعدها.

"ويوجد ضرب آخر من النحت، لا يكاد يستأثر باهتمام الدارسين العرب، وإذا حدث فنادرا ما يدرس في نطاق البحث، وهو ضرب أكثر نُحاتة، وأشدّ اختزالا، وأغرب هيئة..."[1].

وله تسميات عدّة منها: النحت الهجائي، النحت الاستهلالي، النحت الرمزي، النحت الأوائلي، المختزل النحتي.

فنجد استعمال هذا النوع من النحت بكثرة في اختزال أسماء الشركات والمنظمات الدولية، والأحزاب السياسية وكذا الجمعيات والمركبات الكيميائية...

كقولنا: (ش.ذ.م.م) عوضا عن شركة ذات مسؤولية محدودة، أو (حماس) تعبيرا عن حركة المقاومة الإسلامية، و يونيسكو UNESCO التي تختزل الجملة

« United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization »

وقد شاع هذا النوع من النحت لدى الغرب، وكان الباحث الفرنسي لويس جان كالفاي[2]Louis Jean Calvet* من أبرز من تعرّضوا له فخصّص له كتابا بعنوان "Les sigles"،

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 97.

*- Louis Jean Calvet, صاحب كتاب "Les sigles".

كما سمّاه ليونارد بلومفيلد L. Bloomfield اسم الاقتراض Emprunt، كما نجد له عدة تسميات غربية منها: Acronym – Abbreviation – Contraction – Shortening…

فالنحت إذًا، يبقى وسيلة من وسائل توليد المصطلحات في اللغة العربية، و تنمية معجمها وإثرائه، ولكنّنا نلحظ أن اللغويين والمصطلحيين قلّما يعتمدون على هذا الإجراء في التوليد، وإنما يؤثرون الوسائل الأخرى كالاشتقاق والتعريب، وذلك لأن الكلمات المنحوتة الشائعة في اللغة العربية قليلة جدا إذا ما قارناها بغيرها من الألفاظ المولّدة بالوسائل الأخرى، و تكمن فائدته الكبرى في تيسير الاختصار الذي يخدم التطور العلمي والحضاري الراهن.

له أيضا أطروحة أكاديمية تناول فيها هذا النوع من النحت بالتفصيل تحت عنوان:

« Le phénomène des sigles en Français Contemporain , thèse de 3ème cycle ronéotée, Sorbonne, 1970.

ثالثا: المجاز:

هو انتقال الكلمة من معناها الأصلي إلى معنى جديد، فتتحول من الحقيقة إلى المجاز، وفقا لقاعدة ابن جني "المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"[1]،ويعتبر المجاز "من أخصب الآليات التوليدية رجوعا إلى فعاليته في التوسيع الدلالي وهو يقوم على تحوير معنى كلمة مأخوذة من متن اللغة العربية وإكسابها دلالة جديدة غير دلالتها الأصلية دون مساس ببنيتها الشكلية الدالة"[2]. يعرفه "السّكاكي" فيقول:

[1]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص447.

[2]- زهيرة قروي، مفهوم المصطلح وآليات توليده في اللغة العربية، مقال من شبكة ضفاف الإبداع، 27 سبتمبر 2009م.

"هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها"[1].

وهو "استعمال اللفظ في غير ما وُضع له أصلا، أي نقله من دلالته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين"[2].

فالمجاز إذن هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له ونقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحي فيغدو بذلك جزءًا من المنظومة الاصطلاحية. ومن هذا المنظور يرى "عبد السلام المسدّي" أن موضوع المجاز قد ولج إلى صميم قضية وضع المصطلحات العلمية من حيث أن "مكمن المجاز استعداد اللغة لإنجاز تحولات دلالية بين أجزائها: يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله ليُلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية"[3]؛ إذ يتم التحول الدلالي – حسب رأيه – وفق الأنماط الآتية[4]:

- يتعامل المجاز مع التواتر فينتج النقل.
- يقترن النقل مع اللفظ الفني فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاص المعرفي الذي هو رصيد المصطلحات العلمية.

[1]- مفتاح العلوم، ص359.
[2]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص84.
[3]- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص44.
[4]- نفسه، ص44و 45.

كثيرا ما استعملت اللغة العربية المجاز باعتباره وسيلة مهمة تستعين بها لتطور ذاتها بذاتها وسدّا لاحتياجاتها، فقد سمّاه البعض استعارة، "و يعتبر أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت.210ه) من أوائل من استخدم كلمة "مجاز" في كتابه "المجاز في غريب القرآن" فقد كشف فيه عن معاني الألفاظ في مواضعها من النص القرآني، وعرض الطرائق التي استنّها القرآن في تعبيره إذ قصد بها الوجه الذي يخرج عليه الكلام"[1]، ومن الأمثلة التي يضربها اللغويون في هذا الشأن من الكلمات التي استعملت مجازا عند ظهور الإسلام وذلك للدلالة على المفاهيم الدينية الجديدة، نحو: الإسلام، والقرآن، والنفاق، والفسق والصلاة، والدعاء، والصوم، والجهاد، والزكاة، والوضوء، والحلال والحرام...الخ. "فتبدل العادات خلال العصور التاريخية قد يؤدي إلى تغير الشيء المسمى مع بقاء الكلمة الدالة عليه، وبذلك يكون مدلول الكلمة نفسه قد تغير ضمنا ولو في شكله"[2].

كما شمل مسميات المخترعات الحديثة، مثل: البريد، والبرق، والهاتف، والقطار، والسيارة، والطيارة... والاصطلاحات اللغوية، نحو: الإعراب، والعَروض، والرّفع، والنّصب، والإعلال، والقلب، ومسّ أيضا بعض المصطلحات السياسية نذكر منها على سبيل المثال: الشّرطة، الرّاتب، الدّولة، الإمارة، الخلافة...

[1]- ينظر: عبد العظيم إبراهيم المطعني، المجاز في اللغة و في القرآن الكريم بين الإجازة والمنع، ط1، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة،ص158.

[2]- محمد المبارك، فقه اللغة و خصائص العربية، ط4، دار الفكر، بيروت، 1970م، ص214.

ويكون توليد المصطلحات عن طريق المجاز بالاستناد إلى الإحياء، أي بالرجوع إلى المصطلحات التراثية، و إعطائها مدلولا جديدا يختلف عن المدلول الأصلي، وهذا ما يوقع معظم واضعي المصطلحات الجديدة في فخ الاشتراك اللفظي[1].

فعندما تتعدد المدلولات للمصطلح الواحد، و تتراكم بين القديم و الجديد، تختلط المفاهيم مما يؤدي إلى اللبس والغموض، لذا وجب توخّي الحيطة والحذر أثناء استعمال المجاز في التوليد المصطلحي.

و"ينبغي التنبيه أنّ علماء البلاغة العربية من بيان و بديع لا يشترطون في المجاز وجود مشابهة بين الدلالة الأصلية والدلالة الجديدة، فإذا كانت هناك مشابهة بين الدلالتين الأصلية والجديدة، سمّوا ذلك المجاز بـ"الاستعارة"، وإن لم تكن هناك مشابهة سمّوه بـ"المجاز المرسل"، أما علماء المصطلح المحدثون فيشترطون وجود مشابهة بين الدلالة الأصلية للفظ و دلالته الجديدة"[2].

[1]- من الأمثلة على الاستعمالات المجازية التي أدّت إلى الاشتراك اللفظي في اللغة العربية، نقل العرب القدامى معنى (الإبهام) من الظلام الكثيف إلى معنى مجازي و هو الغموض و عدم الوضوح في الكلام، و نقلهم معنى (الشكّ) من الوخز إلى معنى مجازي هو عدم اليقين، فأصبحت كلمة (الشكّ)، في الوقت الحاضر، مشتركا لفظياّ لها أكثر من معنى.ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص 358.

[2]- ينظر: محمد ضاري حمادي، وسائل وضع المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75، 2000م، ج3، ص 571.

رابعا: التركيب:

ذُكر مصطلح التركيب في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ، الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ، فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار:6-7-8].

وجاء في المعجم الوسيط: "التركيب: تأليف الشيء من مكوناته البسيطة، ويقابله التحليل"[1].

وركَّب بمعناه اللغوي هو ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، ووضع شيءٍ على شيءٍ؛ حيث يَصيران في سياج واحد ولُحمةٍ واحدة.

أما عند النحاة القدامى فقد جاء تحت باب: ائتلاف الكلمات، يقول أبو علي الفارسي (ت.377هـ): "الاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاما مفيدا، كقولنا: عمرو أخوك، وبِشر صاحبك، و يأتلف الفعل مع الاسم، فيكون ذلك كقولنا: كَتب عبد الله، و سُرَّ بكر. و من ذلك: زيدٌ في الدار"[2].

والتركيب في نظر علي القاسمي هو "ضمّ كلمة إلى أخرى بحيث تُصبحان وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد. وتحتفظ الكلمتان المكوّنتان للكلمة المركّبة الجديدة بجميع صوامتهما وصوائتهما مثل اسم العلم المركب (عبد الله) و العدد (أحد عشر)"[3].

[1]- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج1، ص 368.
[2]- أبي علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ط1، م 1، 1969م، ص9.
[3]- علي القاسمي، علم المصطلح، ص 449.

أما لدى الغرب فنجد أنهم اجتمعوا على تسميته Compoundingأو Compositionونجده بكثرة في اللغات الأجنبية، مثل:

Dressmaker: dress + maker وتعني الخياطة

Homework: home + work وتعني الواجب المنزلي

Keyboard: key + board وتعني لوحة المفاتيح

Newspaper: news + paper وتعني الجريدة

Shorthand: short + hand وتعني الاختزال

ويمكن أن نلاحظ ههنا نوعين من الأسماء المركّبة: فإما أن تكون الكلمة مركبة من اسم وفعل أو من اسم و صفة[1].

"ذهب النحاة إلى أن التركيب في الكلمات يكون على خلاف الأصل، إذ الأصل في الكلمات الإفراد، وأنه يكون في الأسماء والحروف دون الأفعال، قال ابن عصفور: "التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال، بل لا يُحفظ التركيب في الأفعال إلاّ في (هَلُمّ) في لغة إلحاقها بالضمائر".

[1]- كما يمكننا الوقوف هنا على معاني الكلمات المركبة حيث يمكن أن تخدم الترجمة الحرفية الكلمة المركبة لتدلي عن معناها الحقيقي كما في قولنا Homework فهي تجمع كلمتي البيت والعمل لتفضي إلى معنى العمل أو الواجب المنزلي ؛ و يمكن أن يكون معناها مخالفا تماما للترجمة الحرفية مثل قولنا: Shorthand الذي يعني معناه الحرفي اليد القصيرة و الذي لا يمتّ بصلة للمعنى الحقيقي للكلمة و الدال على عملية الاختزال، فالاسم المركّب يحمل معنى اصطلاحي مغاير لما تحمله كل مفردة منه على حدى.

وقال ابن أبي الرّبيع: "لا يكون التركيب فيما أخذت منه الأفعال؛ وهي المصادر، ولا في الصفات الجارية على الأفعال، و إنما يكون التركيب في الأسماء، نحو: بعلبك، ومعد يكرب، وما أشبه ذلك، و في الحروف نحو: هلاَّ، ولولا"[1].

➢ **أنواع المركّبات:**

صنّف اللغويون الأسماء المركبة إلى نوعين: أسماء الأعلام و أسماء غير أعلام، فوضعوا لكل نوع أقساما و أحكاما إعرابية تخصّه، وسنتطرق إلى هاته الأنواع فيما يلي:

1. أسماء الأعلام المركبة:

❖ **المركّب الإضافي**: وهو ما رُكّب من مضاف ومضاف إليه، قال ابن هشام: "مركب إضافي وهو الغالب، وهو: كلّ اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة التنوين ممّا قبله كعبد الله، وأبي قحافة، وحكمه أن يُجرى الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعا و نصباً وجرّاً، ويُجرّ الثاني بالإضافة"[2]، ومثال ذلك: عبد القادر، صلاح الدّين، أبو بكر، امرؤ القيس.

[1]- ينظر: مجد الدين سيد محمد نقد الله، الأوجه الإعرابية للأسماء المركبة، مجلة العلوم الإنسانية، مج18، 2017م، جامعة جدة، كلية العلوم و الآداب، المملكة العربية السعودية، ص 34.

[2]- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت.761ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، ج1، 1974م، ص 126.

ويُستخدم التركيب الإضافي في الوقت الراهن لتوليد المصطلحات العلمية والتقنية. ومن الأمثلة المستقاة من المعاجم الموحّدة ما يلي:[1]

-مصطلحات الصحّة: التهاب المفاصل، ارتفاع الضغط...

-مصطلحات الرياضيات: نصف قطر، نصف وتر...

-مصطلحات الجغرافية: شبه جليدي، شبه صحراوي...

-مصطلحات الأحياء: تحت البشرة، تحت البلعوم...

-مصطلحات الموسيقى: فوق الأساس، فوق المسيطرة...

-مصطلحات اللسانيات: ثنائي اللغة، ثلاثي المقطع...

-مصطلحات الكيمياء: متساوي الحرارة، متساوي الضغط...

❖ **المركّب المزجي**: وهو ما رُكِّب من كلمتين امتزجتا لتصبحا كلمة واحدة، قال **ابن يعيش** عن هذا المركَّب: " التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى،... مُزِج الاسمان وصارَا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة، ولم ينفردِ الاسم الثاني بشيءٍ من معناه، فكان كالمفرد غير المركَّب"[2]، ومن أمثلته: بَعْلَبَكُّ، وحَضْرَ مَوْتُ، ومَعْدِ يكَرِبُ، وسيبوَيْهِ...

[1]- ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص450.

[2]- يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، مطبعة المنيرية، مصر، مج 2، ص 112.

وعرّفه محمد شوقي **أمين** بقوله: "المركّب المزجي: ضمّ كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلهما اسما واحدا إعرابا و بناءً، سواء أكانت الكلمتان عربيّتين أو معرّبتين"[1].

وقد استعمل العلماء التركيب المزجي في عصر النهضة، خاصة بمزجهم كلمة "لا" بكلمة أخرى تأتي بعدها، كقولهم: لا سلكي، و لا نظامي، و لا مدرسي...

❖ **المركّب الإسنادي**: وهو ما رُكِّب من مُسنَد ومُسنَد إليه، سواء كان المسنَد اسمًا أمْ فعلاً، فهو اسم عَلَم منقول من جملةٍ اسميَّة أو فعلية؛ ولذلك سمَّاه بعضُهم: "المركَّبَ الجُمْلِيَّ" والمنقول عن العرب التَّسمية بالجمل الفعليَّة كمثل: "شابَ قَرْناها"، و"تأبَّط شرًّا"، و"بَرقَ نَحْرُه"، و"رَامَ اللهُ"...

2. الأسماء المركبة التي ليست بأعلام:

❖ **المركب العددي**: ويشمل هذا التركيب جميع الأعداد المنحصرة بين (أحد عشر) إلى غاية (تسعة عشر)، حيث يسمى الجزء الأول "صدر المركّب" والجزء الثاني فيُدعى "عجُز المركّب".

"و يمكن اعتبار التركيب العددي دائرة مغلقة، بمعنى أننا لا نستطيع أن نضيف تراكيب جديدة من هذا النوع، وبذلك تمسي إنتاجيته في علم المصطلح معدومة"[2].

❖ **الظروف المركبة**: وهي ظروف استعملتْها العرب مركَّبةً، نحو: "بينَ بينَ"، و"صباحَ مساءَ"، و"يومَ يومَ"، و"حينَ حينَ"، تقولُ: سقط بينَ بينَ؛ أي: بينَ الحي والميت، أو بين هذا وذاك.

[1]- محمد شوقي أمين، في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1975م، ص52.
[2]- علي القاسمي، علم المصطلح، ص454.

قال **عبيد بن الأبرص:**

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْ ❁ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا.

❖ **الأحوال المركّبة**:و هو نوعان منها ما أصله العطف كـ:"شَذَرَ مَذَرَ"، و"شغرَ بغرَ"، و"خِذَعَ مِذَعَ"، و"حَيْثَ بَيْثَ"، و"بَيْتَ بَيْتَ"، و"كَفَّةَ كَفَّةَ"، و"صَحْرَةَ بَحْرَةَ"، فنقول: تفرّقوا شغرَ بغرَ، وشذرَ مذرَ، وخِذَعَ مِذَعَ؛ أي: منتشرين متفرّقين، وتركتُهم حيثَ بيثَ؛ أي: متفرّقين ضائعين، وفيها لغات وتقول: هو جاري بيتَ بيتَ؛ أي: ملاصقًا، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ؛ أي: مواجهةً، وأخبرتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ؛ أي: كاشفًا للخبر.

وأما الوجه الثاني فأصله الإضافة، كالقول:"بادي بدا"، وفيها لغاتٌ، و"أيدي سبأ"، و"أيادي سبأ"، تقول: فعلته بادي بدا، وبادِي بَدِي؛ أي: مبدوءًا به.

❖ **أسماء الأفعال المركبة:** يُجمع النحويون على أن أسماء الأفعال المركبة تنقسم إلى قسمين: القسم الأول فهو ما رُكِّب من جار ومجرور، مثل: عليك وإليك، وما رُكِّب من مضاف ومضاف إليه، نحو: مكانك ودونك ووراءك. وأما القسم الثاني، فهو المركّب من غير جار ومجرور، نحو: هلُمّ، كما في الآية الكريمة:﴿**قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم**﴾[الأنعام: 150].

واختُلِف في تركيبها؛ فقال البصريُّون :هي مركَّبة مِن "ها" التنبيه و"لُمَّ"، فعل أمر مِن "لَمَّ" بمعنى: جَمَعَ، وحذفت ألف "ها"؛ لكثرة الاستعمال.

وقال الكوفيون: هي مركَّبة من "هل" التي هي للزجر والحث، و"أُمَّ" بمعنى: اقصدْ، حذفت همزتها، وقيل: هي مفردة وليست مركَّبة.

3. أسماء مركبة لا تشملها الأنواع السابقة: و هي نوعان:

أما النوع الأول فيشمل المرّكب تركيب الظروف و الأحوال، كالقول: وقعوا في (حَيْصَ بَيْصَ)؛ أي: في فتنة واختلاط من أمرهم، أو في أمر لا مخلص لهم منه، وكالقول "خازِ بازِ". وأما الثاني: فهم ما تعلّق بالكنايات المرّكبة، نحو: "كم" الاستفهامية، و "كأيّن" التي يعبّر بها عن العدد الكبير، و"كذا" التي تعني العدد المبهم[1].

تجدر الإشارة هنا إلى الفرق بين التركيب والنحت، ويكمن هذا الاختلاف في أن الكلمتين المكونتين بالتركيب لا تفقدان شيئا من صوامتهما وصوائتهما، على عكس النحت الذي تفقد فيه العناصر المكونة له شيئا من صوامتها وصوائتها[2].

ويتضح لنا من كل ما سبق أن للتركيب دورا هاما في إثراء اللغة العربية، حيث يكتسب اللفظان المرّكبان مدلولا جديدا يختلف عن المعنى السابق.

[1]- الشبكة الالكترونية، شبكة بوابة العرب: www.arabsgate.com

[2]- ينظر، علي القاسمي، علم المصطلح، ص452.

خامسا: التعريب:

يُعرَّف التعريب على أنه "صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية"[1].

كما ورد في الصِّحاح: "تعريب الاسم الأعجمي، أن تتفوه به العرب على منهاجها فنقول: عرّبته العرب و أعربته أيضا"[2].

وفي المزهر: "المعرّب هو ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها، وعن تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها"[3].

وقد وحّد مجمع اللغة العربية بالقاهرة المفهوم الاصطلاحي للمعرب بأنه: "كل ما استعمل في اللغة العربية من ألفاظ سواء ألحقت بأبنية عربية أم لم تلحق"[4].

فالتعريب هو "نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية سواء تم هذا النقل دون تغيير في الكلمة أم بعد إجراء تغيير وتعديل عليها، وإذا تم نقل اللفظ الأجنبي إلى اللغة العربية من دون تغيير سمي(**دخيلا**)، أما إذا وقع عليه التغيير فيسمى(**معربا**)، ومن أمثلة الدخيل ألفاظ: الأوكسجين،

[1]- المعجم الوسيط، ص 620، (مادة: عرب).

[2]- ينظر: الجوهري، الصحاح، 179/1.

[3]- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي وأحمد أبو الفضل إبراهيم، 268/1.

[4]- مجموعة من القرارات، ص 187-189. و ينظر: الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط3، دار صادر، بيروت، ص18-20.

والنيتروجين، والنيترون، ومن أمثلة المعرّب ألفاظ: التليفون والتلغراف"[1]. ويطلق على العملية كلها مصطلح: "الاقتراض اللغوي أو الاستعارة اللغوية" وهي عملية تمارسها اللغات الحية باستمرار إذ تقترض اللغة ألفاظا معينة من لغات أخرى للتعبير عن مفاهيم جديدة لم يعهدها الناطقون بتلك اللغة من قبل.

عرفت اللغة العربية التعريب منذ العصر الجاهلي، نتيجة احتكاك العرب بغيرهم من الأمم كالفرس والروم والهنود، عن طريق التجارة أو الغزو أو الهجرة، و قد اقترضت العربية من هذه اللغات كثيرا من الألفاظ، إذ أحصى محمد التونجي ما في العربية من ألفاظ معرّبة فألفاها تكاد "تبلغ قرابة ثلاثة آلاف لفظة فارسية، ومئة ونيّف من الحبشية، والرومية، والعبرية، والهندية، والآرامية، ولا نستكثر هذا العدد أمام آلاف الألفاظ العربية التي غزت هذه اللغات وغيرها"[2]. فأخذت العربية عن الفارسية كلمات كثيرة مثل: إبريق، وآجر، وأسطوانة، وبستان، جاموس، وزنجبيل، وطابق، وفهرست. وأخذت عن اللغة اليونانية كلمات، مثل: اسطرلاب، وأسطول، وبطاقة، وجغرافيا، وفانوس، وفلسفة، وفندق، وموسيقى، وياقوت. كما أخذت عن اللغة اللاتينية كلمات منها: إصطبل، ودينار، وصابون، وصراط، وقنديل، وقيصر. وأخذت العربية عن اللغات الهندية كلمات، دخل معظمها إلى العربية عن طريق اللغة الفارسية، وأخذت كلمات قليلة مباشرة من اللغات الهندية مثل، فوطة (من اللغة السندية).

[1]- غنيم، كارم السيد، اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989م، ص 65.

[2]- محمد التونجي، المعجم المفصّل في الأدب، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1999م ج1، ص 265

وذهب عدد من الصحابة والتابعين إلى وجود الألفاظ المعرّبة في القرآن الكريم مثل: سِجِّيل، ومشكاة، وأباريق، والاستبراق، وغيرها كثير. ويلاحظ أنه كلما ازداد الاحتكاك أو الاتصال الحضاري بين أمّتين، ازداد الاقتراض أو التبادل اللغوي بين لغتيهما[1].

كما ازداد تفتّح العرب على اللغات الأخرى بعد الإسلام نتيجة الفتوحات الإسلامية، فنقل العرب كلمات وألفاظا جديدة، فكثرت الألفاظ المعرّبة و الدخيلة للغة العربية، وهذا ما جعل اللغويين يهتمون بهذا المجال ويؤلفون فيه من الكتب لتحليل الألفاظ والرجوع إلى أصولها، ونذكر من هذه الكتب: "المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم" لأبي منصور الجواليقي (ت.539ه)، وترجع قلة الكتب في هذا الشأن إلى صعوبته، فهو يتطلّب الإلمام باللغات التي تم الاقتراض منها. وقليلا ما تبقى الألفاظ المعرّبة والمقترضة على حالها دونما تغيير، وإنما تتأثر بالنظام الصوتي والصرفي للغة المقترِضة، فتخضع في مجملها للتعديل والتشذيب، ويلخّص لنا ممدوح خسارة هذه التعديلات التي تطرأ على اللفظ المعرّب كما يلي[2]:

أ– خلو الاسم المعرّب من أي حرف أو صوت غير عربي.

ب– التزام البنية الصوتية للكلمة العربية كما أقرّها اللغويون و هي:

- ألاّ يزيد عدد أحرف الاسم المعرّب على ثمانية أحرف.

[1]– ينظر: محمد العيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، عالم الكتب، القاهرة، 1980م، ص105-114.

[2]– ممدوح محمد خسارة، المعرّب والدخيل في المجلات المتخصصة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75، 2000م، ج4، ص919-952.

- وجوب ائتلاف هذه الأحرف.

- وجوب خلوّها من التقاء الساكنين.

- منع بدئها بساكن.

ج– اشتراط الإيقاع الصرفي للاسم المعرّب، وتجاوز اشتراط مطابقته الوزن العربي، لأن الأسماء الأعجمية لا توزن أصلا. وما نعنيه بالإيقاع الصرفي العربي هو تتابع حركات الاسم المعرّب وسكناته وحروف المدّ فيه، وفق نظائر لها في العربية.

فاللفظ المقترض يخضع لتغييرات سمّاها الجواليقي "الإبدال" فقال: "والإبدال لازم لئلا يُدخلوا في كلامهم ما ليس في حروفهم. وربما غيّروا البناء من الكلام الأعجمي إلى أبنية العرب"[1].

ويشمل الإبدال الصوامت والصوائت من الحروف على حد سواء، نذكر منها في إبدال الصوامت[2]:

1) **الباء الأعجمية المهموسة:** التي يرمز إليها في الكتابة الصوتية الدولية بـ/p/، فتبدل منها الباء المهجورة و الفاء، كما في برند و فرند.

2) **الجيم الأعجمية:** التي يرمز إليها في الكتابة الدولية بـ /tc/، و تبدل منها الصاد كما في (صنج)، أو الشين كما في (شاروق).

[1]- ينظر، الجواليقي، المعرّب، ص94، و ينظر كذلك: حسن محمد تقي سعيد، رموز الأصوات المعربة، مجلة اللسان العربي، ع38، 1994م، ص69-73.

[2]- ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص418.

3) **الكاف الأعجمية الشديدة:** والتي يرمز إليها بـ/g/ فيبدل منها الكاف أو الجيم أو القاف مثل: إنكلترة، إنجلترة، إنقلترة.

4) **الشين:** يبدل منها السين، كما في (إسماعيل) التي أصلها (اشماويل).

ونذكر في إبدال الصوائت:

1) الحركة الأمامية الوسطى، التي يرمز إليها في الكتابة الصوتية الدولية بـ/e/ وهي كالإمالة فيبدل منها الكسرة الخالصة كما في: ديباج.

2) الحركة الخلفية الوسطى، ويرمز لها بـ /o/، وهي كالضمة غير المشبعة، فيبدل منها الفتحة، كما في جَوهر و جَورب، أو تبدل منها الضمة الخالصة كما في طاووس.

3) الكسرة مع تدوير الشفتين، التي يرمز إليها بـ/y/ فتبدل منها ضمة خالصة كما في قُبرس أو كسرة كما في قِبطي.

كما أن المعرَّب يُعرف بدلائل، أجملها السيوطي فيما يلي:[1]

أولا: النّقل بأن ينقل ذلك أحد الأئمة.

ثانيا: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: ابرسيم، فهذا الوزن مفقود في أبنية اللغة العربية.

[1]- ينظر: السيوطي، المزهر، 270/01.

ثالثا: أن يكون أوّله نون ثمّ راء. يقول الجواليقي: "ليس في أصول أبنية العرب اسم فيه نون بعدها زاي، فإذا مرّبك ذلك فاعلم أن ذلك الاسم معرّب نحو نرجس"[1].

رابعا: أن يكون آخره زاي بعد دال نحو: مهندز، فأبدلوا الزاي سينا فقالوا: المهندس.

خامسا: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: الصولجان، والجصّ، والإجاص.

سادسا: أن تجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: جوسق، ومنجنيق.

سابعا: أن يكون خُماسياً ورُباعياً عاريا من حروف الذّلاقة، و هي: الباء والرّاء، والفاء، واللاّم، والميم، والنوّن، فإنّه متى كان عربياً، فلا بدّ أن يكون فيه شيء منها، نحو: سَفَرْجَل، و قُذَعمِل..

وقد حصل خلاف بين اللغويين حول ضرورة الاقتراض بسبب التدفق الهائل للمصطلحات الأجنبية في بداية عصر النهضة العربية الحديثة، فأجازه البعض منهم بتوسع ودون حرج؛ بينما بالغ آخرون في التحرّج من استعماله لأن كثرة الدخيل تفضي إلى القضاء على فاعلية اللغة العربية، ولكن قرار مجمع اللغة العربية حافظ على التوسّط في ذلك، ومال إلى استعماله كلّما مسّت الحاجة إليه، وكلّما تعذّر العثور على كلمة عربية من التراث لتقابل الكلمة الأعجمية، مع وضع بعض القواعد لضبطه شملت المحافظة على طريق العرب في التعريب؛ ذلك أن اللغة لا تفسد بالمعرّب والدّخيل، "لأن

[1]- موهوب بن أحمد الجواليقي، المعرّب من كلام الأعجمي على حروف المعجم، ط2، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1389ه/1969م، ص54.

مقدرة اللغة على تمثل الكلام الأجنبي تعد مزية وخصيصة لها إذا هي صاغته على أوزانها وصبّته في قوالبها ونفخت فيه من روحا"[1].

كما اشترط الأستاذ أحمد مطلوب مراعاة الاقتصاد في التعريب، وأن يكون المعرَّب على وزن عربي من الأوزان القياسية والسماعية، وأن يُلاءم جرْس المعرّب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي، وألا يكون نافرا عماّ تألفه اللغة العربية[2].

"إنّ مشكلة تعريب ألفاظ العلوم و مستحدثات الحضارة هي مشكلتنا الحقيقية في العصر الحديث، و من المؤسف و نحن أهل لغة القرآن الكريم، أهل العربية الفصحى، أن نبعد لغتنا عن ميادين العلم الحديث و المعاصرة، و مجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبي على كل لسان وتستخدمه الخاصة والعامة، ولو صاحب دخول المخترع الأجنبي إلى البلاد العربية وضع لفظ عربي له، وتحمست وسائل الإعلام والصحافة للدعاية له لقضي على كثير من مظاهر هذه المشكلة"[3].

[1]- عبد التواب رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987م،ص322.

[2]- أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2001م، ص6.

[3]- رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص98.

سادسا: الترجمة:

ورد معنى الترجمة في جلّ المعاجم العربية بمعنى التفسير والبيان، من ذلك نقول: تَرجَم الكلام بَيَّنه ووضَّحه وكلام غيره نقله من لغة إلى أخرى، ولفلان ذَكر تَرجمته، والتُّرجُمان: المتَرجم جمع تَراجِم وتَراجِمة[1]. والتُرجُمان هو المفسِّر للكلام.

وفي كتب اللغة تدلّ كلمة الترجمة على أربعة معان أوضحها الشيخ الزّرقاني كما يلي:[2]

1) تبليغ الكلام لمن يبلّغه.
2) تفسير الكلام بلغته التي جاء بها، و منه قيل في ابن عبّاس أنه تُرجمان القرآن.
3) تفسير الكلام بلغة غير لغته.
4) نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى.

فهي صفة لغوية تشترك فيها العربية وسائر اللغات، وإن كان للترجمة أربع معان مختلفة فإن النوع الرائج هو النوع الرّابع، فهي نقل الكلام من لغة إلى أخرى مع الحفاظ على المعنى، ولا يمكن أن تتحقق الترجمة إلاّ إذا تحقق التحكّم التّام في اللّغتين المترجم منها وإليها، إضافة إلى إلمام المترجم بثقافة اللغتين المصدر والهدف على حدّ سواء، قال الجاحظ: "ولابُدَّ للتُّرجمان من أن يكون بيانه في نفس

[1]- المعجم الوسيط، 83/01.

[2]- محمد عبد العظيم الزّرقاني (ت: 1367هـ/1948 م)، من علماء الأزهر بمصر، ولد في مطلع القرن الرابع الهجري، تخرج بكلية أصول الدين وعمل بها مدرّسا لعلوم القرآن و الحديث، من مؤلّفاته: "مناهل العرفان في علوم القرآن"،109/02، ينظر: الشبكة العنكبوتية: http://www.muslim-library.com/dl/books/ar4341.pdf

الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيها سواء و غاية"[1].

بات معروفا أن الترجمة جسر يصل بين الحضارات والثقافات، فهي همزة الوصل بين الأجيال تنقل العلوم و الآداب والفنون، فتسهّل التفاعل الاقتصادي والاجتماعي، وللترجمة تاريخ غنيّ، فقد لاقت اهتماما واسعا في تاريخ الإنسانية، خاصة في عصر النهضة الإسلامي حين عمل المسلمون على ترجمة ونقل العلوم اليونانية والفارسية والهندية إلى العربية، بحيث عرفت هذه الفترة ازدهارا كبيرا مسّ جميع أنواع العلوم من طب ورياضيات وفلك وكيمياء وجغرافيا...

ومعروف ما قامت به دار الحكمة خلال الخلافة العباسية وأعلامها كحنين ابن إسحاق ويوحنا بن البطريق وابن نعامة الحمصي وعبد الله بن المقفع و ثابت بن قرة وغيرهم. ثم جاء عصر الأنوار أو النهضة الأوروبية حيث قام المستشرقون بترجمة علوم المسلمين وتراثهم إلى اللغات الأوروبية واللاتينية، وكان هذا المنقول أساس ما وصلت إليه الآن المجتمعات الغربية من تطور وتقدم، بحيث ظل بعض ما ترجم عن المسلمين يُدرَّس في الجامعات الغربية حتى بداية القرن العشرين.

وفي مطلع القرن العشرين، عرفت الترجمة أوجّ مراحل ازدهارها في بقاع الأرض، فنشطت البعثات العلمية و التكنولوجية بالموازاة مع حركة الترجمة التي ساهمت في بلورة الاتجاهات الأساسية لحركة النهضة مما ساعد على نقل التيارات الفكرية و مناهج البحث للوصول إلى العالمية.

[1]- أبو عثمان الجاحظ، الحيوان، ت:عبد السلام هارون، القاهرة، 1372هـ-1953م، 76/1.

أما في وقتنا الرّاهن، ومع ثورة الاتصالات فإنّ الترجمة أضحت وسيلة النشاط الدبلوماسي والتبادل الاقتصادي بين الأمم، كما أصبحت مصدرا للدخل لكثير من الدول، "ولقد أتاحت لنا هيئة الأمم المتحدة ومنظومتها العالمية فرصة فريدة بل واستثنائية باعتمادها اللغة العربية في أواخر السبعينات كلغة رسمية لها وما استتبع ذلك من إدخال الترجمات الفورية والتحريرية على كل أعمالها وأنشطتها، فأصبح مندوبو الدول العربية بل وكل قرّاء العالم العربي في وضع يتيح لهم الإلمام بمجريات الأمور فيها وبما يدور في أروقتها وخارجها وما يصدر عنها من مطبوعات ومنشورات تتناول موضوعات على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لنا، مثل حقوق الإنسان والبيئة والعلوم والثقافة والاقتصاد والتجارة والتنمية والقانون الدولي والصحة وغيرها..."[1].

تعتبر الترجمة على اختلاف طرقها أولى وسائل نقل المصطلحات، وتختلف طرق النقل من مترجم لآخر، كما نجده واضحا في كتاب "الكشكول" لصاحبه بهاء العاملي في قوله: "وللترجمة في النقل طريقان: أحدهما طريق يوحنا بن البطريق و ابن الناعمة الحمصي وغيرهما، و هو أن يُنظَر إلى كلّ مفردة من الكلمات اليونانية و ما تدلّ عليه من معنى، فَيأتي النّاَقل بلفظةٍ مُفردة من الكلمات العربيّة تُرادفُها في الدّلالة على ذلك المعنى فيُثبّتها، وينتقل إلى الآخر كذلك حتّى يأتي على جُملة ما يُراد تعريبُه"[2].

[1]- عبد الحميد صالح حمدان، دور الترجمة في الفكر العربي، مقال بجمعية الترجمة العربية و حوار الثقافات، منتدى عتيدة، سبتمبر 2006م، الشبكة العنكبوتية: www.atida.org

[2]- ينظر: صايغ فيليب، وعقل جان، أوضح الأساليب في الترجمة والتعريب، ط5، مكتبة لبنان ناشرون، 1993، ص4-5.

وأما الطريق الثاني، فهو الذي انتهجه "حنين بن إسحاق والجوهري وغيرهما، وهو أن يأتي بالجملة، فيحصل معناها في ذهنه، ويعبّر عنها من اللغة الأخرى بجُملة تُطابقها، سَواء أَساَوت الألفاظ أم خَالَفتْها، و هذا الطريق أجود"[1].

و للترجمة شروط يجب أن تتوفّر من أجل النقل الدّقيق و الواضح للمعنى:

- الأمانة في النقل.
- الدقّة في اختيار المقابلات المصطلحية من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف.
- الاقتصار على وضع مصطلح واحد للمعنى الواحد، أو اصطناع عبارة مفسِّرة للمعنى الأصلي.
- الإلمام باللغتين المصدر والهدف.
- مراعاة ظروف صياغة المصطلح و عدم تجريده من سياقه.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تطور المصطلح، فهو كائن حي يولد وينمو ويتطور وقد يموت، وفي هذه السلسلة قد تتغير دلالته[2].

[1]- ينظر: المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، مكتب تنسيق التعريب، مج18، ج1، الرباط، 1981م، ص9.

[2]- السعيد الخضراوي، الترجمة و المصطلح، مجلة المترجم، ع2، ص 58.

أما عن تقنيات الترجمة فقد صنّفها الكنديّان "فيناي" و"داربلني" إلى: إجراءات مباشرة للترجمة وهي "النقل من لغة مترجم منها إلى لغة مترجم إليها سواء لتوافق بنيوي أو اصطلاحي"[1] وإجراءات غير مباشرة عندما يتعذّر وجود المكافئ اللّفظي أو الثّقافي للمصطلح:[2]

إجراءات الترجمة المباشرة Traductiondirect

- الاقتراض Emprunt.
- النّسخ Calque.
- الترجمة الحرفية Traduction littérale .
- إجراءات الترجمة غير المباشرة Traduction indirect / oblique
- الإبدال Transposition.
- التّطويع Modulation.
- التّكافؤ Equivalence.
- التّكييف Adaptation.

[1]- محمد رشاد حمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية: معجم عربي/أعجمي، أعجمي/عربي، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1977م، ص 283.

[2]- VINAY Jean-Paul, Jean DARBELNET, stylistique comparée de l'Anglais et du Français, Paris, Didier, 1996, p 46-55.

وفي عصر العولمة، ومع تطور وسائل الإعلام والاتصال، ظهر ما يُعرف بـ **الترجمة الآلية** أو الترجمة الحاسوبية[1]، فكانت الترجمة الآلية نتاجا لتطور علم الحاسوب وعلم اللغة والتفاعل بينهما، خاصة مع الانفجار المعرفي والعلمي المتلاحق، فكانت الحاجة ماسّة لها لأنها "أسرع وأقلّ تكلفة"[2].

وتعتمد هذه الأخيرة على بنوك المصطلحات التي تعتبر حديثة العهد بدورها، كما تعتمد على المعاجم و الموسوعات الإلكترونية.

[1]- يُرجِع عبد الحميدان تاريخ الترجمة الآلية إلى ديكارت عام 1629م الذي اقترح لغة عالمية تعطي الكلمات فيها رموزاً يعبّر عنها في كل لغة بما يقابلها من مفردات، و هذه المرحلة تمثّل إرهاصات ما قبل العصر الحديث، و لكن الترجمة الآلية أخذت زخمها مع ظهور الحاسوب عام 1949م، و أول من أشار إليها هو **وارن ويفر**، ينظر: د. عبد الله بن حمد الحميدان، مقدمة في الترجمة الآلية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421هـ/2001م، ص24.

[2]- عمرو محمد فرج مدكور، الترجمة الآلية:مفهومها، مناهجها، نماذج تطبيقية في اللغة العربية، مستلة من مجلة كلية دار العلوم، ع 26، ديسمبر 2011، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ص 902.

الفصل الثالث

أثر التعدد المصطلحي اللساني على التواصل الحضاري

يتّجه اللغويون إلى الترجمة والتعريب أكثر من توليد المصطلحات اللسانية من وحي اللغة العربية، و هذا ما أدّى إلى اضطراب المصطلح اللساني وعدم استقراره بسبب انعدام وجود منهجية موحّدة للنقل والتنسيق بين العاملين في هذا المجال.

ولهذا فقدَ المصطلح اللساني أهمّ خصائصه وهي الاتفاق و عدم وجود الترادف أو التّعدّد. كما يؤول سبب تذبذب المصطلح اللساني إلى أصله الغربي، فهو علم نشأ وترعرع في ظل الحضارة الغربية الحديثة، ولذا فإن مصطلحاته التي نستوردها ذات أصل غربي تستدعي الترجمة والنقل للغتنا العربية بدقة "ما دمنا مستهلكين للعلم لا منتجين له، ومادام أفقنا المعرفي مازال محدودا ولا يرتقي إلى مجاراة كل جديد على ساحة البحث، يظل كُنه تلك المفاهيم غائما ويشوبه كثير من الغموض المفضي إلى التعقيد، وما لم نفهم المعنى فهما صائبا، فلن نقوى على نقله بدقة إلى لغتنا، وتسميته بمصطلحات عربية دقيقة، وتنحسر كنتيجة منطقية لهذا الوضع المهزوز دائرة الموضوعية لتفسح المجال واسعا أمام الذاتية والتخمين والتصورات الخاصة كل بما توفر لديه من مرجع فكري، وأدوات معرفية تناسب التخصص الذي ينتمي إليه كلّ باحث، مما ساهم في تفاقم إشكالية تعدّد المصطلحات الدالة على المفهوم نفسه أو بالمقابل استعمال مصطلح واحد للدلالة على أكثر من مفهوم"[1].

وبما أن اللسانيات الحديثة تشهد تطوّرا بارزا في مناهجها و أبحاثها، فقد بات من الصعب على اللغويين العرب العمل على نقل كل ما يستجدّ على هذا الصعيد للغة العربية ووضع المصطلحات

[1]- وفاء صبحي، إشكالية توليد المصطلح العلمي العربي وتوحيد استعماله، كتاب الملتقى الدولي الأول للمصطلح والمصطلحية في العلوم الإنسانية بين التراث و الحداثة، 14-16 مارس 2014م، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص.ص31-32

المناسبة لمجاراة الغرب، وحتى يبقى الاتصال بين الدرسين العربي والغربي قائما ودائما، وتعود فوضى المصطلحات إلى أسباب عديدة نجملها فيما يلي:

1- مشكلات المصطلح اللساني العربي:

تعرِف اللسانيات الحديثة اختلافا بارزا في مبادئها و مناهجها لدى اللغويين العرب والغرب على حد سواء، وهذا ما جعل المصطلح اللساني يقع في فوضى الاشتراك والتعدد المصطلحي، "والحق أن اللسانيات- اليوم- تعاني أساسا ما تعانيه من مشكلات تتصل بوضع ثمرات الدرس الأجنبي في متناول الباحثين العرب من حيث اللغة والأسلوب والطرق المنهجية، وبمتابعة التطور العلمي السريع حتى يبقى الاتصال بين الدرسين العربي والأجنبي مستمرا دون انقطاع وبابتداع المصطلحات الموافقة للعلم من جهة و المستمدة من اللغة من جهة أخرى"[1].

فالنقص المتواجد في المصطلحات العلمية العربية عامّة واللسانية خاصة يُعزَى إلى أسباب رئيسية ذكرها علي القاسمي وهي:[2]

أولا: خلال أربعة قرون من الحكم العثماني والسيطرة الأوروبية على البلاد العربية، لم تستخدم اللغة العربية في الإدارة و لا في التعليم، ففقدت شيئا من استمرارها و نموّها في هذين المجالين.

ثانيا: و في أثناء تلك الفترة الطويلة، و قبيل نهضتنا العلمية التي بدأت في السبعينات من القرن العشرين، لم تكن هنالك اختراعات، و اكتشافات، أو أبحاث علمية رصينة في الوطن العربي، ولكي

[1]- أحمد محمد قدور، اللسانيات و آفاق الدرس اللغوي، دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط1، 2001م، ص 23.

[2]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، ص191.

تُسبَغ مصطلحات عربية على المخترعات أو المكتشفات. ونحن نعلم أن المصطلحات العلمية والتقنية يضعها، عادة، المخترعون و المكتشفون و العلماء الباحثون.

ثالثا: إنّ تدفّق المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة من الدول الصناعية كلّ يوم، يجعل من العسير على اللغة العربية مواجهتها واستيعابها بالسرعة اللازمة، إذ تُقدَّر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحا يوميا.

فالمشكلة إذن لا تكمن في توليد المصطلح اللساني " بل الإشكال الجوهري يكمن داؤه في لسانياتنا العربية الحديثة التي لم تشقّ طريقها بعد إلى العالمية، ولا وجدت نهجها القديم في المحلّية، لأن هذه اللسانيات لا تعيش فراغا أو أزمة مصطلح وحسب بقدر ما تمرّ بأزمة هضم واستيعاب للنظريات اللسانية الغربية، لبُعدنا عن جذور لسانياتنا العربية القديمة الصّلدة، و لعدم مواكبتنا النظريات اللسانية الغربية الحديثة"[1].

من خلال ما سبق تبين لنا أن عدم تظافر الجهود وجلوس اللغويين تحت سقف مصطلحات موحّدة للسانيات واحدة لهو العائق الرئيسي الذي يقف في وجه تطور اللسانيات العربية وذيوعها، وهذا ما يبرز الفجوات القائمة بين اللغويين العرب، ويمكن إجمال المشكلات التي يعاني منها المصطلح اللساني في نوعين أساسيين هما:

أ) مشكلات لغوية تخصّ اللغة العربية في حدّ ذاتها كالترادف و الاشتراك اللفظي.

[1]- عبد الجليل مرتاض، مقال مأخوذ من منصة الجريدة العلمية الجزائريةASJPبعنوان: "إشكالية المصطلح اللساني وترجمته"، العدد الخامس، السداسي الثاني، 2011م، ص73.

ب) مشكلات تنظيمية تخصّ لغة المصدر، أي اللغة الأجنبية التي تستقي منها لغتنا العربية هذه المصطلحات.

وسنقوم بالحديث عن هذه المشكلات التي باتت تهدّد المصطلحات اللسانية المتخصصة بشكل عام، و هي كما يلي:

1-1. المشكلات اللّغوية:

أ- ظاهرة الترادف:SYNONYMY

هو دلالة كلمتين أو أكثر على معنى واحد، و قد أفرد له السيوطي (ت.911هـ) فصلا خاصا من كتابه "المزهر في علوم اللغة و أنواعها" سمّاه: "معرفة المترادف" و عرّفه نقلا عن الإمام **فخر الدين** بقوله "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد قال: واحترزنا بالإفراد عن الاسم و الحدّ فليسا مترادفين وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصّارم فإنهما دلاّ على شيء واحد لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر كالإنسان والبشر وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئا كقولنا: عطشان نطشان"[1].

[1]- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، 1/388، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار الفكر، بيروت، د.ت.

كما عرّفه الجرجاني (ت816هـ) في كتابه "التعريفات" بقوله: "المترادف ما كان معناه واحدا وأسماؤه كثيرة وهو ضد المشترك، أخذ من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد..."[1].

وعرّفه بتعريف آخر فقال: "الترادف هو عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء باعتبار واحد"[2].

كما عقد البروفسور ستيفن أولمان في كتابه "دور الكلمة في اللغة" الفصل الثاني للمعنى المتعدد الذي يتحقق كما يقول في صورتين اثنتين: فقد يرتبط عدد من الألفاظ بمدلول واحد أو العكس، أي قد يكون الارتباط بين مدلولات عدة ولفظ واحد.

وعرّف الترادف لاندراجه تحت الصورة الأولى بقوله: "الترادف Synonymy، والمترادفات هي ألفاظ متعددة لمعنى واحد: وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق"[3].

[1]- الشريف الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، د.ت، 1969م، ص199.

[2]- نفسه، ص56.

[3]- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط12، دار غريب، القاهرة، ص130.

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا إجمال القول بأن الترادف يراد به دلالة كلمتين أو أكثر على معنى واحد أو بعبارة أخرى اشتراك كلمتين مختلفتين أو أثر في الدلالة على معنى واحد.

وتعود أسباب الوقوع في الترادف إلى جملة من الأسباب أهمها:

- تعدّد اللهجات وتداخلها و بالتالي كثرة المسمّيات للشيء الواحد، و من هذا الاختلاط في لغة قريش والقبائل الأخرى نشأ الترادف.
- الاقتراض من اللغات الأعجمية كالفارسية والآرامية و اليمنية القديمة، كأسماء الخمر مثلا.
- استعمال المجاز حيث ينتقل معنى الكلمة من مدلول لآخر عن طريق الاستعارة.
- التطوّر الدلالي الذي يصيب لفظا ما فيؤدي إلى تطابقه مع لفظ آخر.
- استعمال الصفة للتعبير عن الشيء حتى يصبح من مسمّياته، ومثال ذلك: السيف ومسمّياته: الصارم، البتّار، الصّقيل، المهنّد...
- الإبدال و القلب اللغوي وكل التغييرات الصوتية التي تؤدي إلى خلق الترادف داخل اللغة.

ب- ظاهرة الاشتراك اللفظي:

عرّفه السيوطي بقوله: "وقد حدّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[1].

[1]- السيوطي، المزهر، 369/1.

وعرّفه عبد الواحد وافي بقوله: "وذلك بأن يكون للكلمة الواحدة عدة معان تطلق على كلّ منها على طريق الحقيقة لا المجاز، وذلك كلفظ (الخال) الذي يطلق على أخ الأم، وعلى الشّامة في الوجه، وعلى السّحاب، وعلى البعير الضخم، وعلى الأكمة الصغيرة..."[1].

كما عرّفه الغزالي بقوله: "المشترك في الأصل هو الاسم الذي يُعبَّر به عن مسمّيين لا يكون موضوعا لأحدهما، ومستعارا منه للآخر أو منقولا منه إلى الآخر، بل لا يكون أحدهما بأن يجعل أصلا والآخر منقولا إليه أو مستعارا منه بأولى من نقيضه كلفظ المشتري، إذ لا يمكن أن يقال استعير الكوكب من العاقد، أو العاقد من الكوكب أو وضع لأحدهما أوّلا ثم حدث الثاني بعده"[2].

وقال أيضا: "و أما المشتركة فهي الأساسي التي تنطلق على مسمّيات مختلفة لا تشترك في الحدّ والحقيقة البتّة، كاسم العين للعضو الباصر وللميزان وللموضع الذي يتفجّر منه الماء وهي العين الفوّارة و للذهب والشمس وكاسم المشتري لقابل عقد البيع وللكوكب المعروف"[3].

أما الأسباب التي تؤدّي إلى وقوع الاشتراك اللفظي فهي لا تختلف عن أسباب وقوع الترادف وهي:

- السبب اللهجي: تباين اللهجات العربية القديمة.

---

[1]- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ط3، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص 145.

[2]- أبو حامد الغزالي، محك النظر في المنطق، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ص201.

[3]- أبو حامد الغزالي، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ-1993م، ص26.

- التطور اللغوي: الدلالي والصوتي.
- الاستعمال المجازي.
- الاقتراض من اللغات الأجنبية: حيث دخلت بعض الألفاظ الأعجمية التي اتفقت في صورتها الصوتية مع ألفاظ موجودة في العربية، ثم استعملت تلك الألفاظ بالدلالتين: الدخيلة والأصلية، و هذا ما سمح بحدوث الاشتراك اللفظي.
- أسباب صرفية: قد يحدث أن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتّفق لفظتان في صيغة صرفية واحدة، فينشأ عن ذلك تعدّد في معنى هذه الصيغة يفضي بها إلى أن تكون ماثلة في مضمار ما هو مشترك لفظي.

أما في الغرب فإننا نجدهم في دراستهم للاشتراك اللفظي يميّزون بين مصطلحين هما:

POLYSEMY: وتعني تعدّد المعنى للكلمة، و هذا أقرب لمعنى الاشتراك اللفظي في لغتنا العربية.

وHOMONYMY: وهو مجموعة من الكلمات لا علاقة بينها سوى أنها اتّفقت على نفس الصيغة أو الشكل، و هو أقرب للجناس التام في لغتنا العربية[1].

إنّ الترادف والاشتراك اللفظي قضيّتان دلاليتان متقابلتان، فإذا كان الترادف هو اشتمال عدّة ألفاظ على معنى واحد، فإن الاشتراك هو اشتمال لفظ واحد على عدّة معان، والترادف والمشترك

[1]- يعود أصل كلمة POLYSEMY إلى الإغريقية:POLY: كثير أو متعدّد وSEMY المعنى أي تعدّد المعنى، أما كلمة HOMONYMY فهي أيضا تعود للأصل الإغريقي:HOMO: الذات أو النفس، وOMONA: اللفظ. ثم تطور اللفظان في اللغة الانجليزية وصارتا HOMONYMY أي: نفس اللفظ أو ذاته، في اللغة العربية. ينظر: ستيف أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص134.

مبحثان ينتميان إلى موضوع واسع وكبير وشامل في التراث العربي الإسلامي، في ما يسمىّ غالبا بقضية اللفظ والمعنى.

فالتعدد المصطلحي بنوعيه (ترادف واشتراك لفظي) قد نشأ في الحقل اللساني بسبب تباين المناهج المتّبعة في وضع المصطلحات في الوطن العربي، فهناك من ينادي بالأصالة و العودة إلى إحياء التراث العربي القديم، بينما يحبّذ آخرون التعريب والاقتراض اللغوي، لذا وجدنا مفهوما واحدا يعبَّر عنه بأكثر من مصطلح، وهذا ما سبّب عرقلة الباحثين والقرّاء العرب، وجعل من تشتّت المصطلح اللساني مشكلة تنوء بثقلها على كاهل المشتغلين به.

ت- اللّبس وغموض المصطلح:

تعتبر دلالة المصطلح من أولى اهتمامات الباحث لذلك وجب أن تكون الدّلالة محدّدة، واضحة في الذهن، ومضبوطة بدقّة، فمن شروط وضع المصطلح "الدّقة والوضوح"؛ ولكن نلاحظ أن المصطلح اللساني لا يزال يعاني من اضطراب في الدلالة أثناء نقل المصطلحات الأجنبية، "فيلجأ إلى التعبير عن المصطلح بجملة أو أكثر بدل أن يضع له كلمة واحدة أو تركيبا إضافيا أو وصفيا أو نحو ذلك، والنتيجة التي يفضي إليها هذا المسلك هي الإبقاء على وجود المصطلح الأجنبي أساسا وترسيخه بدل الاستغناء عنه باللفظ العربي أو المعرّب، ومن أمثلة العبارات الشارحة التي تفسّر دلالة المصطلح الأجنبي، و لا تهتم بوضع المقابل العربي ذي الدلالة المحدّدة في نطاق اللغة العلم، ما وضع

بإزاء المصطلحات التالية وهي Synchronie: دراسة اللغة في حالة استقرار وDiachronie: دراسة اللغة في حالة تطوّر Acoustique دراسة الموجات اللغوية الصوتية"[1].

فتضارب المصطلحات وتداخلها دلاليا يؤدي إلى اللّبس و الغموض ممّا يوسّع فجوة اختلاف التأويل بين اللغويين و يفتح المجال للخلافات بينهم، يقول الألماني ليبنتز: "إنّ معظم الخلافات العلمية ترجع إلى خلاف على معنى الألفاظ ودلالتها، ويوم يصطلح العلماء على دوال معينة تضيق مسافة الخلاف أكثر"[2].

1-2. المشكلات التنظيمية:

أ-الاجتهادات الفردية:

تعود أسباب فوضى المصطلحات وعدم شيوعها إلى تعدّد واضعيها، حيث شكّلت كلّ دولة لجان ومؤسسات لغوية ومراكز للتعريب خاصة بها تُعنىَ بتوليد المصطلحات، "فبدلا من تظافر الجهود في خدمة المصطلح، نجد التناحر والتباعد وسيادة النزعة الفردية، وتغليب الأنا في العلوم المختلفة ومن ضمنها المصطلح"[3].

[1]- أحمد محمد قدور، اللسانيات و آفاق الدرس اللغوي، دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط1، 2001 م، ص31.

[2]- المصطلح اللغوي بين الواقع و الطموح، ناصر إبراهيم صالح النعيمي، نقلا عن: إبراهيم مدكور، حق العلماء التصرف في اللغة، 1959م-1960م، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، المجلد 11، ص21.

[3]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2003م، ص 59.

وهكذا ظهرت المجامع والأكاديميات اللغوية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمّان والرياض والرباط وتونس والجزائر وطرابلس، وعملت منفصلة دون تنسيق مع بعضها لمدّة طويلة، حتى دقّ ناقوس خطر التشتّت الاصطلاحي، فأسّست اتّحادا لها.

و يمكن إجمال جهات وضع المصطلحات العربية بالمؤسّسات التالية:[1]

- المجامع اللغوية و العلمية العربية.
- جامعة الدول العربية و منظّماتها المتخصصة، مثل: المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظّمة العربية للعلوم الإدارية، و المنظّمة العربية للعلوم الزراعية،...الخ.
- منظّمة الأمم المتّحدة و وكالاتها المتخصّصة، مثل اليونيسكو، و منظّمة الصحّة العالميّة،... الخ.
- الاتّحادات المهنيّة العربية، مثل اتّحاد الأطباء العرب، واتّحاد المهندسين العرب، واتّحاد الجامعات العربية،...الخ.
- الجامعات والكلّيّات ومعاهد التعليم العالي العربيّة.
- دور النشر، والمؤلّفون، والمعجميّون.
- الدوريّات من صحف ومجلاّت.
- مؤسّسات عالمية أخرى.

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص200-201.

ب- اختلاف لغة المصدر:

إنّ منهجية وضع المصطلحات وترجمتها في اللغات الأجنبية تتمّ باعتمادها على مرجع واحد فقط، بخلاف اللغة العربية التي يتم فيها النقل من المشرق إلى المغرب عن اللغتين الانجليزية والفرنسية، فتتعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد بسبب اختلاف لغة المصدر، ويقع أصحابها في فخّ الازدواجية والتعدّد المصطلحي نتيجة خصوصية كل لغة، إضافة إلى غياب إستراتيجية موحّدة لوضع المصطلح المناسب ممّا يؤدي بدوره إلى ضبابية المصطلح و عشوائية استعماله، و لعلّ أصدق مثال على هذا هو ترجمة كتاب "Cours de Linguistique Générale" لمؤلّفه دي سوسور[1] والذي تُرجِم عدّة مرات إلى اللغة العربية و بعناوين مختلفة، نذكر منها الترجمة التونسية التي قام بها كلّ من صالح القرمادي ومحمد عجينة ومحمد الشاوش الصادرة في 1985م تحت عنوان "دروس في الألسنية العامة"، والترجمة المصرية لنعيم الكراعين من نفس السنة بعنوان: "فصول في علم اللغة العام"، والترجمة العراقية التي تمّت على يد يوئيل عزيز المعنونة "علم اللغة العام" من نفس السنة أيضا، ثم تلتها الترجمة السورية لكلّ من يوسف غازي و مجيد نصر الله سنة 1986م بعنوان: "محاضرات في الألسنية العامة"، والترجمة المغربية في الأخير من طرف عبد القادر القنيني بعنوان: "محاضرات في علم اللغة العام" سنة 1987م[2].

[1]- فرديناند دي سوسور Ferdinand De SAUSSURE (1857-1913): هو العالم اللغوي السويسري الذي أحدث ثورة فكرية في مجال اللسانيات عبر محاضراته بجامعة جنيف في الفترة الممتدة بين 1906م-1911م ثمّ نُشرت بعد وفاته على يد تلميذيه: CHARLEBALLY و ALBERTSECHEHAYE بعنوان: "دروس في اللسانيات العامة" عام 1916م.

[2]- ينظر: فؤاد الطائي، اللسانيات و الترجمة.

فغياب التنسيق بين هؤلاء المترجمين و الاختلاف في مبادئ التقييس والمراجعة أدّى إلى اختلاف الترجمات و بالتالي تباين المصطلحات اللسانية التي يحملها في أدبياته.

كما نوّه بعض اللغويين إلى مسألة أخرى تتعلق بتأثير تداخل اللسانيات مع العلوم الأخرى على المصطلحات اللسانية، فقد "ظهرت في الآونة الأخيرة مجالات لعلوم اللغة تستعين بالعلوم الأخرى مثل علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الفيزيائي، وعلم اللغة الحاسوبي، وغيرها"[1].

1. إغفال التراث:

"التراث هو من نتاج فترة زمنية تقع في الماضي و تفصلنا عن الحاضر مسافة زمنية ما، تشكّلت خلالها هوّة حضارية فصلتنا ومازالت تفصلنا عن الحضارة المعاصرة، الحضارة الغربية الحديثة"[2] و إن تتبّعنا المصطلحات العربية، فإننا نميّز ما يعتريها من لُبس وغموض نتيجة إهمال التراث المصطلحي، و هذا ما نفّر العرب من لغتهم العربية و دفعهم للبحث باللغات الأجنبية.

" فالفجوة قائمة و عميقة بين ماضينا و مستقبلنا المنشود، فما نسمّيه التراث يوجد هناك في فترة من فترات الماضي، إنّه تراث حضارة، توقفت فيها جوانب التقدّم و الإبداع منذ زمن، فأصبحت بعيدة عن واقع العصر الذي نعيش فيه، و الفكر الأوروبي الذي أصبح اليوم فكرا عالميا يوجد هو الآخر هناك، كحلقة في سلسلة من التطور لم نعش بداياتها و لم نواكب بالتالي تطوّرها، أما حاضرنا بكل

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص144.

[2]- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة دراسات ومناقشات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1991م، ص30.

قضاياه و معطياته... فيشكّل مزيجا فريدا أو مجمعا غريبا تتلاطم فيه بقايا أمواج ماضينا وامتدادات أمواج حاضر غير حاضرنا... هكذا نجد أنفسنا نعيش ثلاثة عوالم تحتوينا كلا أو بعضا دون أن نحتويها مجتمعة"[1].

من هنا تتجلى الرؤية للباحثين في مجال المصطلح و كيف عمد اللغويون إلى وضع مصطلحات جديدة للتعبير عمّا استجدّ من المصطلحات اللسانية التي تعذّر عليهم إيجاد مقابلات لها، و أغفلوا المصطلحات التراثية التي تزخر بها أمهات المعاجم والكتب العربية فاعتُبر هذا ضربا من ضروب الازدواجية المصطلحية التي أدّت إلى القطيعة اللغوية وانفصام استمراريتها.

و يرى الأستاذ **علي القاسمي** أنّ إهمال التّراث المصطلحي نشأ عن عدّة أسباب أهمّها[2]:

- ✧ حالة الاستعجال التي فاجأت روّاد النهضة الفكرية العربية وغمرتهم بسيل جارف من المفاهيم الحضارية و العلمية و التقنية لم تسمح لهم بالبحث في التراث عن المصطلحات التي تعبّر عن تلك المفاهيم المستحدثة.
- ✧ مصادر المصطلحات التراثية لم تكن في متناول أيدي المثقّفين العرب لأن المصطلحات كانت مبثوثة في كتب التّراث التي لم تكن مطبوعة أو منشورة آنذاك ولم ينشر من كتب التّراث في القرن التاسع عشر إلاّ العدد القليل منها.

[1]- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة دراسات ومناقشات، ص36.

[2]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 216-217-218-219 بتصرّف

✧ المصطلحات التّراثية لم تكن كلّها سليمة الوضع شائعة الاستعمال، إذ إنّ طائفة منها وُضِعت في عُجالة أو نُقِلت عن الفارسية أو اليونانية أو البيزنطية.

✧ التقدّم العلمي فاق بمخترعاته جميع المنجزات للقرون الماضية و بذلك يجد المصطلحي العربي نفسه عاجزا عن العثور على المصطلحات التّراثية التي تعبّر عن المفاهيم الجديدة والحديثة، على الرّغم من أنّه يسعى إلى توليد مصطلحات عربية خالصة للتّعبير عنها.

ومن النتائج السلبية لإغفال التراث العربي "ظاهرة يسمّيها الأستاذ **عبد العزيز بن عبد الله** بـ "الترجمة من العربية إلى العربية". فقد استعارت اللغات الأوروبية من العربية آلاف المصطلحات مع تحويرات معيّنة لتنسجم مع الأنظمة الصوتية و الصرفية لتلك اللغات. ثم جاء المترجمون العرب وعرّبوا بعض هذه المصطلحات دون الالتفات إلى أصلها العربي، فانتهينا إلى كلمات عربية مشوّهة. ومن الأمثلة على هذه الظاهرة كلمة (Sofa) الانجليزية التي اقتُرِضت مؤخّرا على صورة (صوفا) دون أن نلتفت إلى أصلها العربي (الصُفَّة)"[1].

لذا وجب وضع منهج للتعامل مع المصطلحات التراثية يتمثل في الخطوات التالية:

- العودة لدلالة المفهوم في لغته الأصلية والبحث عن معناه وجوهره وماهيته بعيدا عن البحث في تطوّره الدلالي.

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص202-203.

- معاينة التطور الدلالي الحاصل للمصطلح منذ ظهوره إلى تعدّد معانيه الاصطلاحية، والمقارنة بينها.
- تقديم المقابلات العربية للدلالة على المصطلحات المترجمة من خلال تجريد دلالات الألفاظ في اللغة الأصل.
- تتبّع التغيّرات الدلالية الطّارئة للمصطلح، و مقارنتها بالمفاهيم السابقة.

❖ الدعوة إلى توحيد المصطلح اللّساني العربي:

يستخدم توحيد المصطلح اللساني للإشارة إلى وضع مصطلح واحد للدلالة على مفهوم واحد في مجال علمي واحد، وداخل لغة واحدة، ولذا جاءت الدعوة إلى ضرورة توحيد المصطلح نظرا لما تعرّضت له اللغة العربية من فوضى مصطلحاتية أثناء نقل المصطلحات الأجنبية الوافدة، ولازالت تسعى اللسانيات العربية لإيجاد حلول ناجعة في سبيل توحيد المصطلحات عن طريق اجتهاد العديد من المجامع اللغوية والهيئات والمؤسسات العلمية.

وقد بدت الحاجة ملحّة لتوحيد المصطلح اللساني في العصر الحديث، منذ النصف الأول من القرن العشرين ومازال مستمرا لحدّ السّاعة، وبالعودة إلى التاريخ نلاحظ أنه منذ انفصال بلاد الشام والعراق وجزيرة العرب عن الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، بدأت الدعوات الرسمية في سبيل توحيد المصطلحات، وقد بُذِلت جهود جبّارة في سبيل تحقيق ذلك، "سواء في الاجتماعات التي كان يعقدها مجلس جامعة الدول العربية، أو اجتماعات اللجان التابعة للأمانة

العامة لجامعة الدول العربية، أو من المؤتمرات التي كانت تعقدها بعض الجمعيات مثل الجمعية الطبية المصرية، التي تأسّست عام 1919م، وكانت تعقد مؤتمرات سنوية في مختلف البلاد العربية، وقد أخذت على عاتقها في كل مؤتمر تعقده البحث في المصطلحات الطبية في اللغة العربية وتوحيدها"[1].

ومن هنا بدأت فوضى المصطلحات في النشوء بين واضعي المصطلحات من الشرق إلى الغرب، بين ترجمة حرفية وبين تعريب واقتراض وغيرها من طرق توليد المصطلحات ونقلها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وأصبحت بذلك قضية توحيد المصطلحات قضية ذات وجهين أساسيين:

وجه الاتفاق على المصطلح نفسه من حيث هو قضية علمية متصلة بطبيعة اللغة وخصائصها وبالواقع الحضاري العام، ووجه توحيده في أنحاء الوطن العربي من حيث هو قضية لغوية قومية عامة، لا يمكن أن ينفرد في اختيار الحلول لها قطر عربي أو أقطار متعددة، فهو عمل معرفي في الجانب المعرفي وسياسي في الجانب القومي.

ويتطلّب توحيد المصطلحات تطبيق مبادئ و أساليب معينة متّفق عليها مسبقا من جانب اللّجان المختصّة العاملة على المستوى الوطني القطري أو القومي، لنضمن وحدة المنهجية والنتائج، على أن تعتمد هذه المبادئ والأساليب مبادئ علم المصطلح على المستوى النظري، وعلى مستوى العمل الميداني المصطلحي المماثل في بلاد أخرى.

[1]- رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 1431هـ/2010م، ص264.

كما يجب التنويه إلى أنّ أي اضطراب أو خلل في إطلاق المصطلحات، أو عدم مراعاة المفاهيم ومجموعاتها وأنظمتها، أو عدم التنسيق الكامل المسبق في وضع المصطلحات يؤدي إلى الخلط، كـ"اضطراب المصطلحات العربية إزّاء تسمية المفاهيم المرتبطة، فالكلمات التي تفيد مفاهيم مختلفة يعوَّض بعضها ببعض، فتصير المفاهيم مختلطة؛ وهذا قد يؤدي إلى إطلاق اللفظ نفسه للتعبير عن مفاهيم مختلفة بلا تمييز، وينتج عن هذا اللاتمييزية الاصطلاحية بين المفاهيم"[1]، وقد يؤدي إلى التناقض، علاوة على الاضطراب والفوضى المعجمية التي "لها أثر على تنظيم علومنا النّاشئة وعلى تفكيرنا العلمي"[2] وهذا مخالف لأهم شروط لغة العلم والمصطلحات، وهي الدقة والوضوح، وعدم التداخل أو اللُّبس.

ويمكننا أن نتجنب أي خلط أو اضطراب في المصطلح، وذلك بوضع مقاييس تهدف إلى تحسين المصطلحات المستعملة وتوحيدها، "ويجب أن تراجع المصطلحات المقيّسة المستخدمة في فترات منتظمة، حتى نتأكد من صلاحيتها، وحتى تبقى متلائمة باستمرار مع آخر التطورات في حقول العلم والتكنولوجيا"[3].

أتى في هذا الصدد علي توفيق الحمد بأهم سبل توحيد المصطلح العربي ونشره وتتمثل في:

[1]- الأخضر غزال أحمد، المنهجية العامة لتعريب المواكب، معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب، الرباط المغرب، يناير 1977، ص24-26.

[2]- الحمزاوي محمد رشاد، العربية و الحداثة، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1982، ص85.

[3]- فريحات غالب، The Structure of Contemporary Terminology in Arabic، رسالة ماجستير، مركز اللغات، جامعة اليرموك، 1989، ص55.

"دراسة وصفية ميدانية للمصطلحات المتعددة المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعدّدة على أساس المعلومات المتوافرة، لاختيار المصطلح المفضّل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة، ثم توثيقه، للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه، أي بعد القيام بدراسة المشكلة دراسة وصفية أولا ثم تطبيق مبادئ التقييس عليها، واختيار المفضّل واستبعاد المستهجَن، وهي عملية فرضية معيارية"[1]، ولو تمّ إتّباع والتقيّد بمراحل توحيد المصطلح على الصعيد الوطني والعربي لتمكنت الدول العربية من تجاوز حواجز المصطلح، ومنها تعدّد دلالات المصطلح الواحد.

وفي إطار توحيد المصطلحات، يجدر بنا الإشارة إلى الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق التعريب بالرباط، الذي يهدف إلى تجميع كل المصطلحات المستعملة في الوطن العربي، وعرضها على مؤتمر الخبراء العرب لاختيار بعضها، وبالتالي توحيدها[2]، إذ قام بـ"ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة "وتطرّق إلى مختلف قضايا المصطلح وأهمها: "المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية و وضعها" والتي نذكر بعضها فيما يأتي[3]:

1) ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا

[1]-- علي توفيق الحمد، المصطلح العربي:شروطه و توحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة اليرموك قسم اللغة العربية، إربد الأردن، المجلد 2، ع1، ص10.

[2]- ينظر د.عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007، ص382.

[3]- ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (رباط 18-1981/2/20)، مجلة اللسان العربي، العدد 18، سنة 1980، ص175-176.

يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2) وضع مصطلح واحد لمفهوم علمي واحد ذي مضمون واحد في حقل واحد.

3) استقراء و إحياء التراث العربي.

4) مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية:

أ) مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدّارسين.

ب) اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج) تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د) اشتراك المختصين لمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ) مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال الدائم بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

1) تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

2) تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

3) استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة.

4) تفضيل الكلمة المفردة لأنها تسهل الاشتقاق و النسبة و الإضافة و التثنية و الجمع.

5) في حالة المترادفات، يفضل استعمال اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

6) تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمات النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

كما يجب ألا ننسى "مجمع اللغة العربية بالقاهرة" و دوره العظيم في وضع القواعد العامة في مجال المصطلحات[1].

إنّ إشكالية المصطلح هي الجانب البارز من جوانب الدراسات اللسانية والسيميائية العربية المعاصرة، فعلى الرغم من أنها حظيت باهتمام الباحثين اللغويين قديما و حديثا إلا أننا نلاحظ وجود فوضى مصطلحات جديدة و نعني بذلك توليدها أو ترجمتها و توحيدها في الوطن العربي. ولا سيما في اللغة العربية التي واجهت ولا تزال تواجه مشكلة صناعة و توحيد المصطلح لسدّ العجز الموجود في ثروتها اللفظية، وهذا بالرغم من جهود الباحثين المبذولة في البلدان العربية لوضع حد لهذا العجز.

فقد باتت مسألة توحيد المصطلح ضرورة تحفّزنا للسعي إلى تحقيقها، لندرك غاية تتّصل بهويّة هذه الأمّة و إشاعة العلم الجديد بينها، و من ثمّ يكون لها مكان خاص في هذا العالم الجاد المتطلّع إلى الجديد.

وقد تعدّدت الدعوات المخلصة من شتى أرجاء الوطن العربي بضرورة الخروج من هذه الأزمة الحضارية، التي طرأت في العصر الحديث بعد انحسار اللغة وتوقف مدّها الحضاري نتيجة غياب الدولة الواحدة وانصهارها دويلات تابعة في مناحي متعددة في اللغة والفكر والسياسة والاقتصاد وغيرها،

[1]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة مصر، 1995، ص237.

للعودة بالعربية لغة قومية موحّدة في كلّ الأمصار[1].

I. الجهود الجماعية القائمة على توحيد المصطلح اللساني:

ولم تقتصر أزمة توحيد المصطلح اللساني على العربية فقط بل شملت اللغات الأجنبية هي الأخرى، مما استدعى تأسيس منظمة متخصصة في التوحيد هي **المنظمة العالمية للتوحيد المعياري** ISO [2]، كما كان للعرب بدورهم نصيب من الاجتهاد لإنشاء مجموعة من المجمعات والمراكز الخاصة بالمصطلحات وتقييسها وتنميطها وتوحيدها في الوطن العربي منذ الربع الأخير من القرن 19م على يد نخبة من المتخصصين.

المجامع اللغوية العربية:

هي مؤسسات تُعنى بوضع المصطلحات المستجدّة وإذاعتها، والعناية بالتراث اللغوي والأدبي، وتعدّدت هذه المؤسسات، فمنها القائمة على الوضع، ومنها ذات الأهداف اللغوية، وذات الأهداف العلمية والتقنية أو الثقافية، وذات الأهداف التجارية[2].

---

[1]- يوسف عبد الله الجوارنة، أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، جامعة الزرقاء الخاصة، مج 21، العدد2، الأردن، 2013، ص5.

[2]- **ISO (International Organization *for* Standardization)**: هي منظمة أنشئت سنة 1951م بجنيف سويسرا ، وأصدرت توصيات خاصة بتوحيد المصطلحات والمعجمية ومن بين توصياتها: المفردات وطريقة العمل ومبادئ التسمية وترتيب المفردات، وتتّبع المجمّعات العربية في إعداد المعاجم الموحّدة المنهجيّات التي وضعتها هذه المنظمة.

فالأولى تضمّ المجامع اللغوية التي سنأتي على ذكرها في المتن، وأما الثانية، فمنها: أكاديمية البحث العلمي بالقاهرة، وتمثل ذات الأهداف التقنية: المنظمة العربية للعلوم الإدارية والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس واتحاد أطباء العرب واتحاد البريد العربي، والثقافية وتشمل: المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة والمؤسسات التجارية وهي دور النشر الكبرى، كمكتبة لبنان ببيروت والأهرام بالقاهرة، إلى جانب المنظمات الدولية التي تستخدم اللغة العربية بوصفها لغة عمل، تمثل مكاتب الأمم المتحدة.

ظهرت إبّان النهضة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي عدد من المجامع في مصر والشام بمبادرة من اللغويين و العلماء، و لكنها لم تدُم طويلا، و من هذه المجامع[1] :

1) المجمّع اللغوي للوضع والتعريب- مصر 1892م- برئاسة السيد توفيق البكري.

2) مجمع دار الكتب- مصر 1916م- برئاسة شيخ الأزهر سليم البشري.

3) المجمع العلمي- لبنان 1920م- برئاسة عبد الله بن ميخائيل البستاني.

أما المجامع اللغوية القائمة اليوم فهي:

أولا: مجمع اللغة العربية بدمشق:

تأسّس عام 1919م، وكان مقرّه بالمدرسة العادلية الكبرى بدمشق، ويعدّ أوّل محاولة في الأقطار العربية لتعريب الإدارة و التعليم في سوريا، وجاء في منشور المجمع للمجلات والمجامع حول تأسيس

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح، ص 245.

المجمع العلمي بدمشق: "تألّف مجمعنا العلمي العربي في أوائل سنة 1919م من ثمانية أعضاء، وقد وكّل إليه النظر في اللغة العربية و أوضاعها العصرية و نشر آدابها و إحياء مخطوطاتها، وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم و الصناعات و الفنون عن اللغات الأوربية. وتأليف ما تحتاج إليه من الكتب المختلفة المواضيع على نمط جديد. وعُني أيضا بجمع الآثار القديمة من تماثيل وأدوات ونقود وكتابات وما شاكل ذلك ولا سيما ما كان منها عربيا. كما عني بجمع المخطوطات القديمة الشرقية والمطبوعات العربية والإفرنجية على اختلاف موضوعاتها"[1].

وترأّسه أول مرة العلاّمة "**محمد كرد علي**" (ت.1953م) وكان عدد أعضائه ثمانية من مشاهير ذلك العصر .

"و قد ألّف المجمع من أعضائه لجنتين: لجنة لغوية أدبية تبحث في لغة العرب وآدابها وطرق ترقيتها، ولجنة علمية فنية تبحث في توسيع دائرة العلوم والفنون في بلادنا السورية. وألّف لجنة من الأخصائيين في معرفة الآثار"[2].

[1]- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد العرب، دمشق، سوريا، 1998م، ص115.

[2]- ينظر: محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، مكتبة غريب، القاهرة، مصر، دت، ص56 و 57.

"كما اهتمّ المجمع بالتراث العربي فهرسة وتحقيقا، وربّما يكون هذا العمل أكبر جهود المجمع، فقد ظهرت ضمن مطبوعات المجمع سلسلة ممتازة من فهارس المخطوطات ونخبة من التّحقيقات العلمية لكتب تراثية مختلفة تكاد تصل إلى المائتين، وأسهم المجمع في تحقيق عدد كبير من الدواوين"[1].

وأعلن رئيسه عند تأسيسه جملة المهام الموكولة إلى المجمع وهي:[2]

أ) العناية باللغة العربية من حيث التعريب، ونشر الكتب المتعلقة بها، ووضع بعض المفردات والمصطلحات الإدارية لتحل محل الألفاظ الأعجمية الشائعة بين الموظفين، وفي الدواوين الحكومية.

ب) جمع المخطوطات و صيانة المكتبة بإنشاء دار الكتب الظاهرية.

ج) صيانة الآثار، وجمعها في متحف.

د) إصدار مجلة تنشر فيها أعمال المجمع، و أفكاره رابطة بينه، و بين المؤسسات الثقافية العامة.

وقد تمكّن المجمّع من تحقيق أهدافه المنشودة في وقت وجيز، كما كان لمجلته الصادرة ابتداء من 1921م دور فعّال في وضع وتوحيد المصطلحات، حيث نشرت فيها البحوث اللغوية والعلمية والأدبية، كما نظّم المجمع سلسلة من المحاضرات ونشر أعضاؤه مجموعة قيّمة من المطبوعات.

[1]- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد العرب، دمشق، سوريا، 1998م، ص115.
[2]- حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة و المصطلح، دار ابن الجوزي، الأردن، ط1، 2005م، ص 206.

ثانيا: مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

تأسّس سنة 1932م باسم "مجمع اللغة العربية الملكي"، وفي عام 1938م أصبح اسمه "مجمع فؤاد الأول للغة العربية". وبعد الثورة المصرية، وابتداءً من 1953م صار اسمه "مجمع اللغة العربية". وقد حدّدت مهامه في مرسوم التأسيس فيما يلي:[1]

- أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر؛ وذلك بأن يحدَّد في المعاجم، أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطّرق، وينبغي استعماله أو تجنّبه من الألفاظ و التراكيب.
- أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات، وتغيّر مدلولاتها.
- أن ينظّم دراسة علمية للّهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.
- أن يبحث كلّ ماله شأن في تقدّم اللغة العربية، مما يُعهد إليه فيه، بقرار من وزير المعارف العمومية.
- الإسهام في إحياء التراث العربي في اللغة والآداب وسائر فروع المعرفة المأثورة.

وأصدر المجمع مجلة علمية حولية سنة 1934م، ثم أصبحت نصف سنوية ابتداء من عددها 24، وتضمّ أربعة أبواب أساسية: باب المصطلحات التي يقرّها المجمع، وباب القرارات اللغوية التي

[1]- ينظر: الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم و الحديث، ط3، دار صادر، بيروت، 1995م، ص68.

يصدرها، وباب البحوث والدراسات اللغوية، وباب تراجم أعضاء المجمع. كما تولّت هذه المجلة فور صدورها القيام بنشر المصطلحات العلمية والحضارية، بدءا من جزئها الأول إلى الجزء السابع، "ومن أهم منشورات المجمع من معاجم المصطلحات العلمية: معجم الجيولوجيا، ط1965م، المعجم الجغرافي، ط1974م، معجم الكيمياء والصيدلة، ط1983م، معجم الفزيقا، ط1984، معجم الهيدرولوجيا، معجم الفيزيقا النووية"[1]، كما له بعض المعاجم اللغوية كالمعجم الوسيط، والمعجم الوجيز، والمعجم الكبير، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم.

كان المجمع يضم في بداية تأسيسه عشرين عضوا من العلماء المصريين واللغويين العرب والمستشرقين، ثمّ أصبح عدد أعضائه أربعون عضوا اقتداء بالأكاديمية الفرنسية، وقد تعاقب على رئاسته بعد السيد "توفيق البكري" كلّ من محمد توفيق رفعت، وأحمد لطفي السيد، و طه حسين، وإبراهيم مدكور، وشوقي ضيف، ومحمود حافظ، كما يضمّ لجانا متخصصة بوضع المصطلحات العربية للمفاهيم العلمية والتقنية الجديدة، ويتم عرض هذه الأخيرة على العلماء و الاختصاصيين للمناقشة من أجل إقرارها ونشرها، كما عمد المجمع في وضع المصطلحات على طرق النقل المتعارف عليها كالتعريب، والاشتقاق، والنحت، والمجاز...

"فأجاز مثلا الاشتقاق من أسماء الأعيان والجواهر، وترخص في أمر تلك القاعدة المشهورة من أنه **لا يشتق من الجامد** ولم يخرج في هذه الرخصة عن ألف العرب واستعمالهم، فيقال مكهرب وممغنط من الكهرباء والمغناطيس، كما قال العرب مذهّب ومفضّض.

[1]- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 168.

وفي هذا ما يمكن علماء الكيمياء والفيزياء وغيرهم من إيجاد الأفعال والصفات التي تدعو إليها الحاجة[1].

ثالثا: المجمع العلمي العراقي:

أُسِّس المجمع العراقي في عهد الملك غازي بن فيصل عام 1925م، برئاسة الشيخ محمد رضا الشبيبي. ويضم المجمع لجانا خاصة للمصطلحات العلمية، وتأليف المعاجم، والترجمة ، وتحقيق المخطوطات، وتمثلت أهدافه على غرار سابقيه من المجامع فيما يلي:[2]

- ✧ العناية بسلامة اللغة العربية، والسعي لجعلها وافية بمطالب شؤون الحضارة المعاصرة.
- ✧ العناية بأدب العرب وتاريخهم وحضارتهم.
- ✧ حفظ المخطوطات والوثائق العربية النادرة وإحيائها بالنشر.
- ✧ تشجيع الترجمة، والتأليف في العلوم والفنون الحديثة.

كما سهر المجمع على تنصيب لجان خاصة بوضع المصطلحات، ونشرها بشتى طرق ووسائل الوضع، مستندة في ذلك على قواعد علمية عامّة سنّها المجمع و هي كالآتي:[3]

أ) إنّ الاشتقاق قياسي في اللغة قياسا مطلقا في أسماء المعاني التي هي عرضة لطروء التغير على

[1]- محمد علي الزركان، المرجع السابق، ص 139.

[2]- المجمع العراقي، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم –مكتب تنسيق التعريب–)، الرباط، المغرب، 1384هـ- 1954م، ع1،ص99.

[3]- ينظر: محمد علي الزركان، المرجع السابق، ص 174.

معانيها، ومقيدا بمسيس الحاجة في الجوامد.

ب) إنّ وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري إمّا على طريقة الاشتقاق، وأما على طريقة التعريب، ولا مانع من الجمع بينهما كما في (مسرّة) و(تلفون) ويرجع إلى النحت عند الحاجة.

ج) لا يذهب إلى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة إلا إذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها بخلاف التعريب، فإنه يجوز تعريب كلمة أعجمية مع وجود اسم لها في العربية كما هو الشأن في أكثر المعربات الموجودة في اللغة.

د) يشترط في الكلمات التي تختار من كتب اللغة ليعبر بها عمّا حدث وتجدّد أن تكون مأنوسة غير نافرة، وإلا وجب تركها والذهاب إلى طريقة الاشتقاق أو التعريب.

هـ) يرجع الشائع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معاجم اللغة.

و) لا يشترط في المعرّب ردّه إلى وزن من أوزان الكلمات العربية ولكن يستحسن ذلك إن أمكن كما يستحسن تغييره بما يجعله قريبا من اللهجة العربية...

ز) اللغة إنما تقرّر باستعمال العامة أكثر من وضع الخاصة، لكن هذا فيما عدا المصطلحات العلمية فالأمر فيها بالعكس.

كما يمكن إيجاز أعمال المجمع على الوجه التالي:[1]

- كان ينظّم موسما كل عام لإلقاء المحاضرات.

[1]- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص179.

- أصدر مجلّته ابتداء من سنة 1950م.

- جعل وكده- منذ نشأته- نشر آثار السلف نشر علميا دقيقا.

- أولى عناية خاصة بالمصطلحات العلمية والفنية في سبيل توسيع أفقها وتثبيتها ونشرها بالنقل والتعريب والاشتقاق، وأصدر لها معاجم خاصة.

رابعا: مجمع اللغة العربية الأردني:

يعود إنشاء المجمع إلى سنة 1961م عندما تأسّست اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر في وزارة التربية و التعليم الأردنية تنفيذا للقرار الذي اتخذه مؤتمر التعريب الأول المنعقد في الرباط في شهر أفريل من سنة 1961م. فقد كان من جملة قراراته إنشاء شعبة وطنية للتعريب في كل بلد عربي، ترتبط بالمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الرباط. واستمرت هذه اللجنة منذ إنشائها تبذل الجهد من أجل المساهمة مع المؤسسات العربية الأخرى لخدمة اللغة العربية، لكي تصبح كما كانت لغة العلم والحضارة. واستمرت اللجنة بأعمالها حتى صدور قانون باشر المجمع مهامه بموجبه[1].

كما سطّر المجمع مثل سابقيه من المجمعات جملة من الأهداف أوجزها في القانون رقم 40 لسنة 1976م فيما يلي:[2]

[1]- محمد علي الزركان، المرجع السابق، ص193.

[2]- ينظر: المرجع نفسه: ص 196.

المادة 4: يعمل المجمع على تحقيق الأهداف التالية:

أ) الحفاظ على سلامة اللغة العربية و جعلها تواكب متطلبات الآداب والعلوم والفنون الحديثة.

ب)توحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون، ووضع المعاجم والمشاركة في ذلك مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية داخل الأردن وخارجه.

ج) إحياء التراث العربي الإسلامي في العلوم و الآداب والفنون.

المادة 5: تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يقوم المجمع بما يلي:

أ) الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة العربية.

ب) تشجيع التأليف والترجمة والنشر... وإنشاء مكتبة للمجمع.

ج) ترجمة الروائع العالمية، ونشر الكتب المترجمة إلى العربية و منها.

د) عقد المؤتمرات اللغوية في الأردن وخارجه، وإقامة المواسم والندوات الثقافية.

هـ) نشر المصطلحات الجديدة التي يتم توحيدها في اللغة العربية، بمختلف الوسائل وتعميمها على أجهزة الدولة.

و) إصدار مجلة دورية تعرف باسم "مجلة مجمع اللغة العربية الأردني".

وعكف المجمع على دراسة المصطلحات التي يتلقّاها بغية إيجاد مقابلاتها العربية وإقرارها قد انتهج المجمع لنفسه طريقا خاصا في التعريب من خلال جملة من التوصيات نسوقها كالآتي:[1]

1) أن يكون المقابل العربي معبّرا تعبيرا دقيقا عن المصطلح الأجنبي.

2) أن يكون المقابل العربي معبّرا عن الوظيفة التي يدل عليها المصطلح الأجنبي إذا كان النقل الدقيق لألفاظه يخرج به في العربية عن وظيفته.

3) أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي عربيا تراثيا كلما كان ذلك ممكنا.

4) أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو المصطلح الأجنبي مع تحوير يجعل له جرسا عربيا، إذا أعيانا وضع المقابل العربي بطريقة من الطرق السابقة.

5) أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو نفسه إذا كان من الشيوع والذيوع بحيث أصبح علما.

خامسا: مكتب تنسيق التعريب بالرباط:

تأسّس المكتب في أفريل 1961م، تحت كنف جامعة الدول العربية، بقرار عن مجلس الجامعة، ثمّ أُلحِق بالمنظمة العربية للثقافة و العلوم في سنة 1972م، ومهمّته الأساسية:[2]

أ) تلقّي و تتبّع ما تنتهي إليه بحوث العلماء و المجامع اللغوية و نشاطات الكُتّاب والأدباء والمترجمين،

[1]- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص198 .

[2]- محمد علي الزركان، المرجع السابق، ص.402.

وقيامه بتنسيق ذلك كلّه و مقارنته و تصنيفه ليستخرج منه ما يتصل بأغراض التعريب وعرضه على مؤتمرات التعريب.

ب) التعاون مع شعب التعريب في البلاد العربية على تتبّع نشاطات الهيئات المشتغلة بالتعريب فيها، وعلى تلقّي النتائج العلمية التي لن تنتهي إليها الجهود في تلك البلاد.

ج) العمل بكلّ الوسائل الممكنة على أن تحتلّ اللغة العربية مكانتها الطبيعية في جميع البلاد العربية وذلك بالتعاون والتنسيق التام مع جامعة الدول العربية و المجامع اللغوية ومع غيرها من جهات الاختصاص في البلاد العربية.

د) متابعة حركة التعريب خارج حدود الوطن العربي بالتنبيه على ما يراه من خطأ فيها، وتشجيع الصواب و تقديم المشورة.

هـ)العمل على توحيد المصطلحات العلمية الرائجة في الوطن العربي، بقصد القضاء على الفوضى التي تعم معظم هذه المصطلحات، والعمل على نشرها وتعميمها وإقرارها في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي و العالي.

و) العمل على استكمال المدركات والمفاهيم الإنسانية المعاصرة، وذلك بتتبع ما يستجدّ في العالم الحديث لوضع أداة التعبير عنه بلغة عربية موحّدة.

ز) العمل على كشف ذخائر اللغة العربية واستيعاب كنوزها بمختلف الأبحاث والدراسات التي يتقدّم بها المتبارون في المسابقات العلمية التي يجريها المكتب.

ح) محاربة الدخيل وإحلال اللفظ العربي الأصيل محلّه، وذلك بنشر سلسلة من الكتب التي تعمل على نشر النطق العربي الصحيح، وتربي النشء على التحدّث بلغة عربية سليمة تحت عنوان (قُل ولا تقُل) إلى غير ذلك من الغايات الثقافية والفكرية التي تتمثل في مختلف النشاطات التي يضطلع بها المكتب.

قام مكتب التعريب بوضع خطة مُحكمة لتنسيق المصطلحات العربية وتوحيدها إدراكا منه أنّ التعليم هو الرّكن الأساسي في العملية التربوية اللغوية والفكرية برمّتها، ولذلك فقد أقرّ نهجا علميا في الترجمة والتعريب سنة 1980م، ومما جاء فيه:[1]

- وضع المقابل الانجليزي أو الفرنسي بإزاء المصطلح العربي، مع مراعاة أن يتّفق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقييد بالدلالة اللفظية.
- إيثار الألفاظ غير الشائعة لأداء المصطلحات العلمية.
- التعريب عند الحاجة الملحّة.
- عدّ المصطلح المعرَّب عربيا، وإخضاعه لقواعد اللغة في الاشتقاق وغيره.
- يكتب اسم العلم الأجنبي وكذلك المصطلح المعرّب بالصورة التي ينطقان بها في لغتهما.
- فقد اتّخذ هذا المجمع منذ تأسيسه فكرة توحي المصطلحات العلمية شعارا له، حتى يعيد للعرب

[1]- السعيد بوطاجين، الترجمة و المصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م، الجزائر العاصمة،ط1،ص21.

وحدتهم العلمية، كما روعي في الأعضاء العاملين حين إنشائه أن يضم علماء لغويين من مختلف البلدان العربية، وإلى جانب ذلك لم يتردّد في إرساله ما يقرّه من مصطلحات إلى الهيئات العلمية في الداخل و الخارج.

كما يقوم المكتب بالمساهمة الجادّة في الجهود المبذولة في سبيل توحيد المصطلحات في الوطن العربي للنهوض باللغة العربية و مواكبتها للعصر عن طريق:[1]

- ✧ نسيق الجهود التي تبذل للتوسّع في استعمال اللغة العربية في التدريس.
- ✧ تتبّع حركة التعريب و تطوّر اللغة العربية العلمية و الحضارية في الوطن العربي وخارجه بجمع الدراسات المتعلّقة بهذا الموضوع.
- ✧ الإعداد للمؤتمرات الدورية للتعريب.
- ✧ إصدار مجلة دورية لنشر أنشطة المكتب بنشر المعاجم التي تُقرّها مؤتمرات التعريب هي "مجلة اللسان العربي".

سادسا: إتّحاد المجامع اللغوية العربية:

تأسّس اتّحاد المجامع اللغوية العربية في ماي 1971م بدعوة من الإدارة العامة للثقافة بالجامعة العربية، وكان مقرّه بالقاهرة برئاسة "طه حسين"، حيث انضمّت إليه المجمعات العربية الموجودة آنذاك، ولا يزال يضمّ المؤسسات اللغوية الرّاغبة في الالتحاق به.

ومن الأهداف التي سطّرها الاتّحاد:[1]

– تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية و تنسيق جهودها في الأمور المتّصلة باللغة العربية

[1]– ينظر: محمد أفسحي، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية، الرباط، المغرب، العدد 34، 1990م، المقدمة.

و بتراثها اللغوي والعلمي.

- العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها.

كما قام الاتحاد بعقد جملة من الندوات و المؤتمرات لتناول مشاكل المصطلح العلمي العربي استهلّها بندوة دمشق سنة 1972م، ثم توالت من بعدها الندوات التي تمخّض

عنها زخم من المصطلحات في شتّى العلوم . كما تمّ تنصيب لجنة رباعية لتأليف المعجم التاريخي للغة العربية بإشراف الأستاذ كمال بشر، نائب رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

كما توجد مجمّعات لغوية أخرى حديثة نذكر منها:[1]

- مجمع اللغة العربية بالخرطوم 1990م.
- المجمع الجزائري للغة العربية 1992م.
- مجمع اللغة العربية الفلسطيني 1994م.
- مجمع اللغة العربية الليبي 1994م.

وبعض الهيئات التي تُعنى بمجال المصطلح كـ:

- معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر 1960م، و الذي قام بمشروع الرصيد اللغوي على مستوى المغرب العربي ثم على مستوى الوطن العربي.

[1]- ينظر:محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص392.

- معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط 1960م.

- بيت الحكمة بتونس 1983م.

كان لهذه المجامع اللغوية فضل كبير في الحفاظ على اللغة العربية كونها أساسا من الأسس الحضارية، فقد اجتمعت كلّها في نقطة واحدة ألا وهي وضع المصطلحات العربية، وذلك وفق مبادئ ومنهجيات تكاد تكون موحّدة؛ ولكن ما غفلت عنه هذه المجامع عموما هو وضع معجم للمصطلحات اللسانية، كما أنّ كل أعمال هذه المجمعات لم تقض على أزمة التعدّد الاصطلاحي والازدواجية.

II. الجهود الفردية القائمة على توحيد المصطلح اللساني:

لم تتوقف جهود توحيد المصطلحات عند منهجية المجامع اللغوية، بل تعدّتها إلى مبادرات فردية بذلت في سبيل الارتقاء بالمصطلح والتصدّي للمصطلحات الأجنبية الوافدة، "حيث تنوّعت الجهود المصطلحية اللغوية العربية الحديثة التي جاء بعضها متضمنا في الدراسات اللغوية الحديثة، عندما واجه اللّغويون مشكلة المصطلحات التي تحمل مفاهيم تناولوها في دراساتهم"[1].

وكان أن انصبّت اختياراتهم على المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية مع الالتزام بكتابة المصطلح الأجنبي بصورته الأصلية إلى جانب المصطلح العربي الذي يختارونه مقابلا له. فقد كان للجهود الفردية دور كبير في بناء مصطلح قادر على مواكبة المعارف المختلفة. لأن معضلة التوحيد تقتضي التركيز على خمس طرق أساسية هي:[2]

أ) اعتماد المصادر والمراجع الأساسية المتعلقة بالموضوع.

ب) الافتراض المبدئي الذي يقرّ أن الترجمة ترجمات، وأن ترجمة المصطلح الواحد بمترادفات عدّة أمر وارد لابدّ من تسجيله والاقتناع به.

ج) جرد واستقراء المترجمات المتعلقة بميدان معين من ميادين العلوم والتكنولوجيا.

د) استخراج المصطلحات المترادفة التي لها صلة بالمفهوم الأصلي.

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، ص 154.

[2]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثالث، 2003م، ص153.

هـ) إخضاع المصطلحات المترادفة المنتقاة إن وُجدت مع مصادرها.

ارتبط نقل المصطلح بالترجمة، ومن أبرز الأعلام الذين برزوا في مجال نقل المصطلحات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، نذكر:

أ–رفاعة رافع الطهطاوي (1801م – 1873م):

اشتغل بالترجمة في مدرسة الطب، و افتتح سنة 1835م مدرسة للترجمة والتي صارت فيما بعد **مدرسة الألسن،** وكان يجمع بين الأصالة والمعاصرة ففي الوقت الذي ترجم فيه متون الفلسفة والتاريخ الغربي ونصوص العلم الأوروبي المتقدِّم نراه يبدأ في جمع الآثار المصرية القديمة ويستصدر أمراً لصيانتها ومنعها من التهريب والضياع. رأس إدارة الترجمة، وأصدر أول مجلة ثقافية في تاريخنا "روضة المدارس"، ومن مؤلفاته (تخليص الابريز في تلخيص باريز)، (القول السديد في الاجتهاد والتجديد) و(تعريب القانون المدني الفرنساوى) و(مغامرات تليماك) و(قلائد المفاخر) و(المعادن النافعة) والكثير من المؤلفات الأخرى، ومن أبرز الأعمال التي قام بها رفاعة في عهد الخديوي إسماعيل نظارته لقلم الترجمة الذي أنشئ سنة (1863م) لترجمة القوانين الفرنسية، ولم يكن هناك من أساطين المترجمين سوى تلاميذ الطهطاوي من خريجي مدرسة الألسن.

أما الكتب التي قام بترجمتها فهي تزيد عن خمسة وعشرين كتابًا، وذلك غير ما أشرف عليه من الترجمات وما راجعه وصححه وهذبه. ومن أعظم ما قدمه الرجل تلاميذه النوابغ الذين حملوا مصر

في نهضتها الحديثة، وقدموا للأمة أكثر من ألفي كتاب خلال أقل من أربعين عامًا، ما بين مؤلف ومترجم .

أهم المترجمات التي قام بها الطهطاوي:[1]

- تاريخ القدماء المصريين. طبع 1838م.
- تعريب قانون التجارة الفرنسي طبع سنة 1868م.
- تعريب القانون المدني الفرنسي.. طبع سنة 1866م.
- كتاب قلائد الفلاسفة.. طبع سنة 1836م.
- مبادئ الهندسة.. طبع سنة 1854م.
- المنطق.. طبع سنة 1838م.
- كتاب جغرافية العمومية.. وهو كتاب (ملطبرون).. ترجم منه رفاعة الطهطاوي أربع مجلدات من ثمانية.. وطبع بدون تاريخ.

هذا بالإضافة إلى عشرات الكتب والأبحاث التي كتبها بنفسه أو أشرف عليها،" وكان قد شرع في وضع معجم عربي/فرنسي، و تصدّى لمسألة المصطلح و تبعه في ذلك تلامذته"[2].

[1]- الموقع الالكتروني: https://www.marefa.org/

[2]- ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1957م، ج1، ص 723.

ب- أحمد تيمور (1871م – 1930م):

كان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق وعضواً بالمجلس الأعلى لدار الكتب، "وتألفت بعد وفاته لجنة لنشر مؤلفاته تعرف بـ "لجنة نشر المؤلفات التيمورية أخرجت العديد من مؤلفاته، وقد جمع أحمد تيمور باشا مكتبة قيمة غنية بالمخطوطات النادرة ونوادر المطبوعات (نحو 19527 مجلداً وعدد مخطوطاتها 8673 مخطوطاً)، أهديت إلى دار الكتب بعد وفاته. من مؤلفاته: أعلام المهندسين في الإسلام، الآثار النبوية، ضبط الأعلام، لعب العرب، الأمثال العامية، الحب عند العرب. كما اهتمّ بوضع المصطلحات حيث ألّف معجما صغيرا سمّاه "البرقيات"[1].

ج- أحمد فارس الشدياق (1804م – 1887م):

كان كاتبا و صحفيا ولغويا و مترجما، أصدر أول صحيفة عربية مستقلة بعنوان "الجوائب"، كانت لهذا الرجل الذي عاصر فكتور هوگو وگوستاف فلوبير وإدجار ألن بووتشارلز ديكنز اتصالات بمستشرقين ومثقفين أوروبيين وكذلك بمفكرين إصلاحيين عرب. وكم تمكن بارع في اللغة العربية، متمرس بفن البلاغة وبدقائق القاموس اللغوي، فقد كان في الوقت ذاته أحد أهم مجدديها حيث ساهم مساهمة فعّالة في تطوير لغة صحفية حديثة منقّاة من البلاغة الزائدة .وصقل العديد من

[1]- ينظر:خير الدين الزركلي، الأعلام، دار الملايين، لبنان، بيروت، ط15، ج1، ص100

المصطلحات الحديثة مثل عبارة "الاشتراكية" التي أضافها إلى اللغة العربية.وترك لنا ما يقرب من عشرين كتابًا في الدين المقارن واللغة والأدب[1].

من مؤلفاته: سر الليال في القلب والإبدال، الجاسوس على القاموس، الساق على الساق في معرفة الفارياق، اللطيف في كل معنى ظريف، الباكورة الشهية في نحو اللغة الإنكليزية، سند الراوي في الصرف الفرنساوي، منتهى العجب في خصائص لغة العرب، المرآة في عكس التوراة...

"كما دعا إلى إعادة النظر في المعاجم العربية لأنها عاجزة عن مسايرة التقدّم الحضاري فيما يأتي به من مستحدثات جديدة"[2].

د- الأب أنستانس ماري الكرملي (1866م – 1947م):

درس لغات عدّة مثل الفرنسية واللاتينية واليونانية إلى جانب اللغة العربية التي أظهر نبوغا فيها، "وكانت حصيلة هذا عدد من المؤلفات القيِّمة المطبوعة والمخطوطة ومئات المقالات في شتى صنوف المعرفة"[3]. كما اعتنى بالتصحيح اللغوي "كتصحيح المعجمات والاستدراك عليها، وثمّن المعجمات اللغوية قديما وحديثا، كما صحّح المعجمات الخاصة بألفاظ الفنون والحضارة ومصطلحاتها"[4]، وانتقد معجم المحيط لبطرس البستاني، كما صنّف معجمه "ذيل لسان العرب" الذي عدّله فيما بعد إلى "المساعد" حيث جاد هذا المعجم المخطوط في خمسة مجلّدات بكثير من ألفاظ

[1]- الموقع الالكتروني: https://www.marefa.org/

[2]- ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج1، ص225.

[3]- داغر يوسف أسعد، مصادر الدراسة الأدبية، ج2، بيروت، 1956م، ص 644.

[4]- عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، بغداد، 1981م، ص95.

الحضارة الحديثة، وقد جعل الكرملي لكل مجموعة سنوية من مجلته "لغة العرب" معجما فرنسيا للترجمات ألحقه بالفهرست.

هـ- الأمير مصطفى الشهابي (1893م – 1968م):

كان الشهابي من أوائل العاملين في تحقيق المصطلح العلمي والداعين إلى توحيده في مطلع هذا القرن، وذلك من خلال الأبحاث والدراسات المنشورة في الكتب والدوريات المختلفة، إلى جانب المؤتمرات والندوات العلمية التي كانت تعقد في عواصم البلاد العربية من أجل تحقيق المصطلحات العلمية وتوحيدها في معاجم متخصصة والتي كان الشهابي يساهم فيها مساهمة فعّالة بجهوده اللغوية والعلمية. كما كان يشغل منصب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق قرابة ربع قرن[1].

وقد كتب مقالا مطوّلا في مجلة "المقتطف" بعنوان : (المصطلحات العلمية وألفاظها العربية) حيث بيّن فيه رأيه في وضع المصطلح العلمي، ومن الذي يحقّ له أن يضع المصطلح، والصفات التي يجب أن تتوفر في ناقله.

وبحكم تكوينه العلمي، فقد اهتمّ بالمجال المصطلحي و أهم ما كتب فيه:

- المصطلحات العِلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق 1965م.
- معجم الألفاظ الزراعية 1943م، ويعتبر هذا القاموس أحد أبرز القواميس المختصّة في المعجمية العربية الحديثة.

[1]- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 320-321.

و- عبد الرحمان حاج صالح (1927م – 2017م):

عالم وباحث جزائري، لُقِّب بـ"أب اللسانيات" و"الرائد في لغة الضاد"، اشتهر بمشروعه اللساني "الذخيرة اللغوية العربية".

عُيِّن عضوا في كلّ من مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع دمشق ومجمع بغداد ومجمع عمان للغة العربية، كما ترأّس المجمع الجزائري للغة العربية، ومن أبرز أعماله: تأسيسه للدرس اللساني في الجامعة الجزائرية، و"مشروع الذخيرة اللغوية العربية الذي أسّسه بفضل أبحاثه عن طريق البرمجة الحاسوبية، ولا يخفى ما لهذا المشروع من فوائد بالنسبة للبحوث اللغوية عموما ووضع المصطلحات وتوحيدها على وجه الخصوص"[1].

من مؤلفاته: معجم علوم اللسان، وبحوث و دراسات في علوم اللسان، والسماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، وعلم اللسان العربي وعلم اللسان العام (بالفرنسية في مجلّدين)، والنظرية الخليلية الحديثة.. مفاهيمها الأساسية، ومنطق العرب في علوم اللسان.

و من الجهود الفردية الحديثة الجديرة بالذّكر:

- أعمال علي عبد الواحد الوافي من خلال كتابيه "علم اللغة" و "فقه اللغة".
- محمد مندور في ترجمته لبحث "مابيه" (علم اللسان).
- جهود محمود السعران في كتابه "علم اللغة"

[1]- ينظر: منصوري ميلود، الفكر اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع07، 2005م، ص2.

- محمد رشاد الحمزاوي ومؤلفاته في المعجمية: "من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا"، "العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات"، "معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية".

- عبد السلام المسدي الذي أثرى الدرس اللساني العربي من خلال مؤلفاته وقاموسه الشهير "قاموس اللسانيات (عربي فرنسي- فرنسي عربي) مع مقدمة في علم المصطلح.

- عبد الجليل مرتاض الذي عُني بالدرس اللساني وألّف فيه: "التحوّلات الجديدة للسانيات التاريخية"، "الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية"، "علم اللسان الحديث في القرآن"، " اللسانيات الأسلوبية"، القاموس الوجيز في المصطلح اللساني (فرنسي عربي).

- و ممّا وُضِع في صدد المعجمية اللسانية، نذكر المعاجم التالية:

- المصطلح، معجم انجليزي- عربي للمفردات العلمية والفنية من إعداد حسن السعران، سنة 1967م.

- معجم علوم اللغة، لشاني عبد الرسول، سنة 1977م.

- معجم علم اللغة النظري، من إعداد محمد علي الخولي، سنة 1982م.

- معجم المصطلحات اللغوية والصوتية، لخليل إبراهيم حمّاش، سنة 1982م.

- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، لمحمد حسن باكلا ومحمود إسماعيل صيني ومحي الدين خليل الرّيح و جورج نعمة سعد وعلي القاسمي، سنة 1983.

– معجم علم اللغة الحديث، لنخبة من اللغويين العرب، سنة 1983م.

– معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب، لمجدي وهبة وكامل مهندس، سنة 1984م.

– معجم المصطلحات اللغوية و الأدبية لعزت عياد، سنة 1984م.

– قاموس اللسانيات، لعبد السلام المسدي، سنة 1984م.

– معجم اللسانية، لبسام بركة، سنة 1984م.

– معجم علم اللغة التطبيقي، لمحمد علي الخولي، سنة 1986م.

– معجم علم الأصوات، لمحمد علي الخولي، سنة 1986م.

– قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، لإميل يعقوب، سنة 1987م.

– المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، لمحمد رشاد الحمزاوي، سنة 1987م.

– المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات الصّادر بتونس عن مكتب تنسيق التعريب سنة 1989م.

– معجم المصطلحات اللغوية، لرمزي البعلبكي، سنة 1990م.

– معجم المصطلحات اللغوية، لخليل أحمد خليل، سنة 1995م.

– معجم المصطلحات الألسنية، لمبارك مبارك، سنة 1995م.

– معجم اللسانيات الحديثة، لسامي حنا و آخرون، سنة 1997م.

- القاموس الشامل لمصطلحات علم اللغة التطبيقي، لمحمد فوزي محيي الدين محمد، سنة 2000م.
- معجم مصطلحات العلوم اللغوية، لصبري إبراهيم السيد، سنة 2000م.
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، لمحمد شباضة و ليلى المسعودي، سنة 2002م.
- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان- مترجم-، لمنذر عياشي، سنة 2002م.
- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، أوزوارد ديكرو وآخرون، ترجمة منذر عياشي، سنة2003م.
- معجم الصوتيات، لرشيد عبد الرحمان العبيدي، سنة 2007م.
- المصطلحات المفاتيح في اللسانيات —مترجم-، لعبد القادر فهيم شيباني، سنة 2007م.
- معجم المصطلحات اللغوية و الأدبية الحديثة، لسمير حجازي، سنة 2008م.
- معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري بمشاركة نادية العمري، سنة 2009م.
- المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية- مترجم-، لمحمد الهادي بوطارن ومحمد العيد رتيمة ونوال لخلف وزينب عزقولي ونصر الدين بن زروق، سنة 2010م.
- معجم اللسانيات —مترجم-، لجمال الحضري، سنة 2012م.
- القاموس الوجيز في المصطلح اللساني، لعبد الجليل مرتاض، سنة 2017م.

كانت الجهود الفردية أكثر عطاء وجدوى من الجهود الجماعية على الرغم مما يشوبها من عيوب ونقائص هي الأخرى. فمن أبرز عقبات التوحيد الاصطلاحي هي عدم توحيد الجهود الفردية. وطالما أنّ أغلب الجهود فردية، فإنّ التنسيق فيما بينها يبقى محدودا للغاية. والشيء المؤسف أنّ المجامع اللغوية تعاني هي الأخرى من نفس المشكل. حيث يعمل كل مجمع على حدة رغم تنديد الاتحادات المختلفة بذلك، و الدعوة إلى ضرورة اتّخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوحيد الجهود. ومنها تبنّي حلّ عملي لهذه الأزمة عن طريق الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية. يقول صبحي صالح: "ليس عسيرا أن تضع حدّا لاختلاف الاصطلاح العلمي إذا سعينا لإيجاد مجمع لغوي و علمي موحّد، وعقدنا مؤتمرات علمية بالتعاون مع المكتب الدّائم لتنسيق التعريب ابتغاء للوصول إلى الوحدة الثقافية"[1].

إنّ أزمة توحيد المصطلح تبقى الشّغل الشاّغل للباحثين، لأن المتتبّع للجهود الفردية والجماعية ليلاحظ أنها تفتقر للحلول الملموسة و الجذرية التي تقضي على هذه الأزمة أو تحدّ منها على الأقل، ومما لا شك فيه أنّ المساهمة في توحيد المصطلح اللساني على كافة الأقطار العربية، من شأنه التخفيف من حدّة الأزمة التي يعاني منها المصطلح اللغوي في الوطن العربي، وكذا تسهيل عملية البحث والاطّلاع على ما تجود به مؤلّفات تخصص اللسانيات.

[1]- ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 74.

منهجية ضبط المصطلح وتوحيده :

في سياق البحث عن منهجية لضبط المصطلح وتوحيده، ارتأى بعض الباحثين تقديم بعض الاقتراحات التي نراها في تقديرنا سليمة و صالحة للتطبيق، منها:[1]

- اللجوء إلى وسائل التوليد المختلفة سواء منها ما يخص المعنى أو المبنى.
- البدء بالاشتقاق والاستفادة من معاني الصيغ والأوزان.
- الابتعاد عن المصطلح القديم ما أمكن ذلك.
- اللجوء إلى المعرّب حين يستعصى إيجاد مقابل عربي مقنع.
- إنشاء مركز للمصطلحات اللسانية مجهز بإمكانيات تساعد على التخزين والتصنيف والاستدعاء.
- السهر على تأليف معاجم متنوعة للمصطلحات اللسانية بالتعاون مع جميع اللسانيين العرب.
- فرز المصطلحات اللسانية على مراحل متتابعة.

كما وضع مكتب تنسيق التعريب منهجية لتوحيد المصطلحات العلمية والتقنية المترجمة للعربية نلخّصها في ما يلي:[2]

- يحدّد المكتب الموضوع أو المجال العلمي ويضع قائمة بمصطلحاته الانجليزية و الفرنسية.

[1]- يشترك في هذه الاقتراحات كل من الباحثين: عبد القادر الفاسي الفهري، و محمد رشاد الحمزاوي، وهي اقتراحات تستحق التجربة.

[2]- عبد العزيز بن عبد الله، إستراتيجية التعريب، مجلة اللسان العربي، المجلد 2، 1975م، ص 5-7.

- يقوم خبراء المكتب ومتخصّصوه بجمع المقابلات العربية لتلك المصطلحات.
- من أعمال المجامع اللغوية والجامعات والمعاجم، وتنسيقها في مسرد يشتمل على المصطلحات ومقابلاتها العربية مع ذكر مصادرها.
- إرسال المسرد المنسَّق إلى الجهات المعنية في الوطن العربي لإبداء الرأي فيه وتسجيل الملاحظات عليه.
- عقد ندوة علمية مصغّرة أو أكثر يشارك فيها اللغويون والمختصّون في ذلك الموضوع لمناقشة المقابلات العربية، ومقارنتها مع مقابلاتها الأجنبية، لاختيار أفضل المقابلات في ضوء مدلول المصطلح العلمي وصياغته اللغوية.
- تقديم المسرد المعدّل إلى لجنة متخصّصة من لجان مؤتمر التعريب لدراسته و إقراره وليصدر عن المكتب في معجم موحّد يوزّع على جميع الأقطار العربية.

كما أُجريت بعض التعديلات على هذه المنهجية لتتناسب مع مبادئ تعريب المصطلح وتوحيده[1]، ونشر المكتب بعض المعاجم الموحّدة التي أقرّتها مؤتمرات التعريب، والتي ناهزت ثلاثين معجما، وضمّت حوالي 000 150 مصطلح، حيث بلغ عدد المصطلحات الموحّدة في المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات 3059 مصطلح لساني.

[1]- لمناقشة مبادئ تعريب المصطلح و توحيده، ينظر: عباس الصوري، "بين العريب و التوحيد" في: قضايا المصطلح في الآداب و العلوم الإنسانية، إعداد عز الدين البوشيخي و محمد الوادي (مكناس: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2000م) ص 99-107.

حلول مقترحة لحل أزمة توحيد المصطلح اللساني:

إنّ أزمة توحيد المصطلح اللساني أصبحت شائكة ومعقّدة وتدعو لتظافر الجهود والدراسة المعمّقة وذلك "وفق منظور شمولي لقضايا النهضة العلمية عموما، ومشكل المصطلح اللساني بشكل أخص في إطاره الوطني القومي"[1]. ولذا يتوجب أن تخضع المصطلحات المنقولة لـ"تخطيط مدروس لاحتياجاتنا من مصادر أجنبية و عربية يكون عونا لنا في حصر المصطلح اللساني الحديث بمدارسه وفروعه المختلفة، وكذلك جمع المكافئات العربية بحيث لا يُحرَم اجتهاد من الاجتهادات من فرصة الدخول في عملية الجمع والحصر"[2].

وللخروج من هذه الأزمة نقترح مجموعة من الحلول منها:

- ضرورة السهر على وضع أساس للتعاون البنّاء بين الجهات المعنية بوضع المصطلح أي "بين مكتب التنسيق وبين المؤسسات المختصة من مجامع لغوية وعلمية وجامعات ومراكز البحوث والدراسات، وبين المنظمات العربية والاتحادات المهنية والعلمية"[3].

- فينبغي على المجامع اللغوية اعتمادا على مبدأ التشاور وتنسيق الأفكار من أجل مصطلح موحد.

- الدعوة إلى التعاون بين الجامعات العربية و ذلك بإقامة دورات ندوات لتشجيع الأساتذة على

[1]- عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات بين الوضع و الاستعمال، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2007م، ص172.

[2]- محمد حلمي هليل، دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ندوة جهوية، ص322.

[3]- شحاذة الخوري، دراسات في الترجمة و المصطلح و التعريب، ص 178.

الإسهام فيها و التحفيز على تبادل المطبوعات لتبادل الخبرات.

- إجراء دراسات سنوية لمتابعة المصطلحات المستجدّة ومدى شيوعها واستعمالها وتقبّلها.

- الدعوة إلى رصد المصطلحات القديمة، و مفاهيمها، وإحياء ما يلزمنا منها، وما يمكن أن نوظفه في دراساتنا وأبحاثنا، لتجاوز التعدّد الناتج عن اختلاف مفهوم المصطلح.[1]

- تنشيط لجان التعريب الجامعية وتحفيزها ماديا ومعنويا وتنظيم ندوات حول واقع المصطلح اللساني و سبل توحيده في الوطن العربي.

- تخصيص مؤسسة للإشراف على الأعمال المترجمة في الوطن العربي "ولو توحّدت المصطلحات اللسانية لكان من الممكن لظاهرة الترجمة أن تكون كافية لإيجاد معرفة لسانية متقدّمة، والأمر كذلك لو أنّ كل المترجمين كانوا على علم باللغات التي ينقلون عنها"[2].

- فتح المجال لطلبة الدراسات العليا للدراسة و البحث في علم المصطلح والتحسيس بأهميته.

- الاستفادة من تجارب اللغات الأخرى في حل مشكلاتها اللغوية كاليابانيّة والصّينيّة والكوريّة وغيرها من اللغات التي تصالحت مع اللغات الأجنبية و استطاعت التكيّف معها.

- إصدار المجلات العلمية تحت إشراف علميين متضلّعين في تعريب العلوم "وذلك على غرار مجلّة "العلم" القاهرية وقد تكون هذه المجلات مترجمة إلى اللغة العربية كمجلة "العلوم" الكويتية، على أن

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج2، ص75.

[2]- حافظ اسماعيل علوي و وليد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، الرباط، المغرب، مكتبة الأمان، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م، ص53.

يلتزم المسؤولون عن هذه المجلاّت في أعمالهم بقرارات وإصدارات مجامع اللغة العربية في المصطلحات"[1].

- العمل على ترويج المعاجم العلمية الصّادرة عن مجامع اللغة العربية وتوفيرها لدى الهيئات المهتمّة بتدريس العلوم وبالتأليف فيها بالعربية وترجمتها إليها، فذلك يساعد على إشاعة استعمال المصطلحات المتّفق عليها[2].

- العمل على قيام شبكة معلومات عربية للأنشطة المصطلحية على غرار الشبكة الدولية في مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح (إنفوترم) فمن خلال هذه الشبكة تتيسّر مجاراة النشاط المصطلحي العالمي، ويسهل إشاعة المصطلحات الموحّدة بين العاملين في هذا المجال في كلّ أنحاء الوطن العربي[3].

- توظيف الحاسوب في المجال الاصطلاحي و إنشاء بنوك المصطلحات في كل الأقطار العربية، وتفعيل مشروع الشبكة العربية للعمل المصطلحي، "مع اعتبار نشر المصطلح العربي وإشاعته مسؤولية قومية جماعية يقتضي النهوض بها جهدا جماعيا عصريا يستجيب لمتطلبات العصر وتحدّياته"[4].

---

[1]- محمد يوسف حسن، في تمكين العربية من الأداء العلمي، مجلة اللسان العربي، ع39، 1995م، ص 45.

[2]- محمد يوسف حسن، المرجع نفسه، ص 46.

[3]- محمد يوسف حسن، المرجع نفسه، ص 45.

[4]- حياة خليفاتي، البحث عن استعمال المصطلح العلمي الموحّد من خلال آراء أبي العزم، مجلة الممارسة اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ع21، 2014م، ص166.

- استعمال لغة أجنبية واحدة عند نقل المصطلحات إلى اللغة العربية، "فاستعمال أكثر من لغة أجنبية في تعريب المصطلحات في الوطن العربي، يكون سببا من أسباب ازدواج المصطلح وتعدّده، فيدلّ على الشيء الواحد أكثر من مصطلح"[1].

- ضرورة حصر المصطلحات و ذلك بتطبيق "مبادئ و أساليب متّفق عليها من لدن اللجان المتخصصة على المستوى القُطري أو القومي، لضمان وحدة المنهجية والنتائج، على أن تعتمد هذه المبادئ والأساليب مبادئ علم المصطلح على المستوى النظري، وعلى مستوى العمل الميداني المصطلحي المماثل في بلاد أخرى"[2].

- محاولة التقريب بين المصطلحات العربية و العالمية لتسهيل المقابلة من قبل المكلّفين، أو المنشغلين بالعلم أو الدارسين له[3].

فإذا تمكّنّا من تطبيق المبادئ الخاصة بتوحيد المصطلح، ووحّدنا منهجيات البحث والوضع كما قال عبد الرحمان حاج صالح أنّ "اللغوي الذي لا يهتمّ بذلك فمثله كمثل الصانع يضع للناس أدوات دون أن يراعي اهتماماتهم وحاجاتهم الحقيقية ودون أن يلتفت إلى ما يناسبهم من تلك الأدوات وما

[1]- ينظر: عبد العزيز بن عثمان التويجري، اللغة العربية و العولمة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة- إيسيسكو-، الرباط، المغرب، 2008م، ص71.

[2]- ينظر: علي توفيق الحمد، مقال المصطلح العربي : شروطه و توحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، اربد-الأردن-، المجلد 2، ع1، 2005م،ص 6.

[3]- سالم العيسى، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، اتحاد الكُتّاب العرب، سوريا، 1999م، ص85.

تميل إليه طباعهم ويستخفونه ويستحسنونه"[1]، فيمكن التغلّب على أزمة التشتّت الاصطلاحي في الوطن العربي أو التخفيف من حدّتها على الأقل، وذلك في حال وضع مصطلحات موحّدة والسعي إلى نشرها واستعمالها المتواتر في الأبحاث والملتقيات العربية لإثراء لغتنا العربية من جهة ولتعزيز قوّتها ومكانتها بين الأمم، "فتوحيد المصطلح رهين بما كتبه أبناء الأمة من أبحاث بلغتهم العربية وبما يقدّمه العلماء من أفكار وآراء في مجالات مختلفة في الصحف والمجلات والمؤتمرات والندوات. كل ذلك بإمكانه أن يجعل توحيد المصطلح أمرا مفروضا. وكلما زاد نشر الأبحاث والكتب باللغة العربية زاد المصطلح ثباتا وتوحيدا"[2].

بنوك المصطلحات:

إنّ اللغة والحاسوب صنوان لا يفترقان في العصر الحديث، فالدراسات اللغوية المعاصرة أصبحت تعتمد على الحاسوب والشبكة المعلوماتية، ولعلّ اللسانيات الحاسوبية أحدث فرع من فروع اللسانيات ذلك أن تسارع وتيرة التوليد الاصطلاحي لدى الغرب فاق بكثير معدّل التعريب والترجمة لدى العرب، وهذا ما استدعى استعمال الحاسوب لاستدراك القصور في هذا المجال من أجل "ضبط عملية

[1]- عبد الرحمان حاج صالح، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 2007م، ص 384.

[2]- إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلة تحقيقه، الموقع على الإنترنت: www.arabition.org.ma

توحيد المصطلح العربي ونشره عن طريق الشبكة المعلوماتية العالمية التي أصبحت الوعاء الرئيس للمعارف الإنسانية"[1].

فالتدفق الاصطلاحي الذي تواجهه اللغة العربية استوجب آلية جديدة، فظهر ما يُعرف بالهندسة اللغوية، واستُخدِمت المدونة الحاسوبية في صناعة المعاجم من أجل إعداد مكنز عربي يضمّ الكمّ الهائل من المصطلحات اللغوية لتحقيق التوحيد الاصطلاحي والتقييس، لذا فقد "أخذت بعض الدول على عاتقها إنشاء بنوك لمصطلحاتها قصد الحفاظ عليها"[2].

ومن المعلومات التي تفيدنا بها المدونة الحاسوبية نذكر على سبيل المثال:[3]

أ) معلومات إحصائية تخصّ الكشف عن النسب المئوية للمصطلحات داخل النصوص.

ب) معلومات تاريخية تتتبّع مسار المصطلح اللغوي وتطوّره عبر مراحل زمنية مختلفة.

ج) معلومات ضرورية لكشف الترادف المصطلحي والاشتراك اللفظي والتخلّص منهما.

د) معلومات تتعلّق بشكل المصطلح، مثل طريقة الكتابة.

[1]- رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 1431هـ/2010م، ص 322.

[2]- ينظر: أبو نواس عمر محمد، " نحو معجم مفهرس للمصطلحات العربية الموحدة في ضوء اللسانيات الحاسوبية ومشروع الذخيرة العربية"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ع.1، ماليزيا، جوان 2013، ص.5-6.

[3]- ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص 691.

1) دواعي وضع معجم لساني حاسوبي عربي:

– الحاجة الماسة إلى وجود معجم دقيق لا يكتفي بوضع المقابل العربي للمصطلح الأجنبي فحسب بل يورد أيضًا تعريفًا لهذا المصطلح يسدّ حاجة القارئ إلى إدراك دلالته.

– التّزايد السريع في عدد المصطلحات.

– تعاظم أثر المعلوميات في حياتنا مع قدوم عصر المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة.

إنّ صناعة المعاجم العربية سواء أكان داخل الوطن العربي أم خارجه تتطور باستمرار، وقد حقّقت منجزات مهمة بفضل كبار المعجميين واللغويين؛ لكن الشيء الملحوظ الذي يغلب على إعدادها هو التسرّع والطابع التجاري أكثر من التأنّي المنهجي، والتجويد العلمي خاصة في الوافد اللساني الحديث – اللسانيات الحاسوبية–.

2) الأهداف المنشودة من مشروع إنشاء بنوك المصطلحات:

– توفير قاموس لساني حاسوبي يستعين به المتخصصون لتوفير الوقت و الجهد و المال.

– فتح موقع إلكتروني في الإنترنيت خاص بمصطلحات اللسانيات ليكون مرجعًا هامًا في هذا العلم.

– إثراء المجال المصطلحي اللساني الحاسوبي، "فالمعالجة الآلية للمصطلح تسمح بتوفير عدّة طرائق للبحث: كالبحث بالمصطلح العربي أو الأجنبي و البحث بالمرادف أو بالمجال المعرفي إلى غير ذلك من الطرائق"[1].

وينبغي التنويه ههنا إلى أنّ "الانطلاق من المصطلحات العربية كمداخل رئيسية، قد يحمل إشكالا ذلك أنّ معظم القرّاء أو المستعملين يستفسرون عن مصطلحات أجنبية غريبة المعنى أو جديدة، وليس العكس"[2]. و لذا ينبغي ترتيب المواد وفق المسارد الأجنبية بالنسبة للمعاجم العلمية الحديثة، واعتماد المسارد العربية في المعاجم الأدبية.

– تجديد العمل فيه دوريًا، ليبقى مواكبًا لما يطرأ من مصطلحات جديدة في هذا العلم.

– سهولة تخزين المصطلحات و توثيقها و تجميعها الفوري من خلال التعاون مع بنوك مصطلحاتية أخرى، و ضمان عدم الوقوع في التكرار و التناقض في المصطلحات.

– توحيد المصطلحات، وهو الهدف الأسمى الذي تعمل الهيئات من أجل تحقيقه.

إنّ هذا العمل يعد تجربة رائدة في هذا المضمار – مجال اللسانيات الحاسوبية- إذ يُلبّي احتياجات الباحثين في هذا المجال، ولاسيما بعد إدخال بعض الجامعات هذا التّخصص أو بالأحرى هذا المقياس ودراسته على مستويي الليسانس والماستر، لذا نطمح أن يسدّ هذا المعجم الفراغ الذي

[1]- حاج هني محمد، المعاجم اللسانية المتخصصة عند العرب المحدثين، رسالة دكتوراه، جامعة السانيا –وهران-، 2012-2013م، ص 449.

[2]- صافية زفنكي، المناهج المصطلحية-مشكلاتها التصنيفية و نهج معالجتها-، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ط1، 2010م، ص303.

يعاني منه هذا التخصص الجديد، ويعتمد كمرجع أساسي في حل المشاكل المتعلقة في هذا المجال. وكذا اعتماده كأرضية معرفية تأسيسية لدراسات أخرى قائمة على الخوض في غمار الدرس الحاسوبي الحديث وفك مغاليقه.

أمّا وسائله فتتمثل في:[1]

- الاستئناس بعدد غير يسير من معاجم مصطلحات المعلوميات (العربية، الإنكليزية، الفرنسية).
- توفير مجموعة من الباحثين المتخصصين على إنجازه.
- الاستعانة بخبراء في مجال اللسانيات العربية والحاسوبية، وعلم الترجمة، وكذا عقد شراكة وتعاون مع خبراء تقنيين في مجال صناعة القواميس لشرح منهجية البحث والعمل والإخراج.
- الاستعانة بمدقّق ومصحّح لغوي يتقن اللغات الثلاث.
- تكوينات بالخارج في مجال الصناعة المعجمية إلى جانب الوسائل اللوجيستية كآلات السحب والطباعة والوثائق والتجهيزات.

[1]- سعيد فاهم، نحو معجم لساني حاسوبي عربي –قراءة في المنهج و الإجراء-،مقال منقول من المجلة الالكترونية Aleph، الموقع الالكتروني: https://aleph-alger2.edinum.org/913.

III. انعكاسات توحيد المصطلح اللساني على التواصل الحضاري:

لمّا كانت اللغة لسان الحضارة، و مقياس تقدّم الأمم، كان لزاما على الشعوب التي تسعى إلى الرُقيّ و تحصيل الازدهار إلى تطوير لغتهم وجعلها عالمية مهيمنة، مصداقا لقول العلاّمة ابن خلدون: "إنّ غلبة اللغة بغلبة أهلها، وإنّ منزلتها بين اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم"[1] لذلك سعت الحضارات منذ الأزل إلى التلاقح المعرفي والتزاوج الثقافي لمواكبة الرّكب الحضاري والنهضة العلمية الحديثة عبر تجديد اللغة و تطويرها لضمان بقائها وعدم اندثارها.

فقضية توحيد المصطلح اللساني تعدّت كونها قضية لغوية، بل تُعدّ في جوهرها قضية حضارية بالدرجة الأولى، باعتبار أنّ واضع المصطلح ينتمي إلى واقع مأزوم حضاريا وثقافيا ووجوديا في مواجهة الحضارة الغربية المنقول عنها مع اختلاف مرجعيات وهوية الحضارتين، وكأن المشكل الاصطلاحي هو عنوان بارز للمشهد الحضاري المرتبك كما يتصوّر الباحث حمزة المزيني[2]، أو بمعنى آخر فإنّ المشكلة هي مشكلة بنية حضارية لها خصوصياتها الفكرية والمعرفية التي تختلف عن البنية المحتضنة للعلم[3]، مع أنّ العلاقة مع الآخر هي علاقة مُثاقفة وتخضع لِما يسمّى بالمشترك الحضاري والإنساني وكذلك العولمة التي تجبر الثقافات والحضارات على الخضوع والانخراط في كونية شاملة على الرغم من تباين الهويات والذوات والمرجعيات، ولعلّنا نستعين هنا بتساؤلات أحد الباحثين اتجاه امتدادات العولمة

[1]- ينظر: هجرة المصطلح بين أزمة الترجمة وحلم التقدّم، وئام المددي، مجلة الحوار المتمدّن، العدد 2754، 2009م، ص30.

[2]- نظر: حمزة قبلاني المزيني، التحيّز اللغوي وقضايا أخرى، مؤسسة اليمامة، الرياض، 2004م، ص 204.

[3]- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي المعاصر، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط1، 2005م، ص293.

وبأيّ الكيفيات.

واللغات الناجعة يمكن مواكبة العصر والتجديد والتطوير وذلك في قوله: "وتتحكّم في رقاب هذا الموضوع أسئلة عديدة من قبيل: بأي وضع لغوي نستقبل ما يسمىّ بعصر العولمة؟ وبأيّ وعي لساني نلج هذا العصر؟ أهو وضع و وعي لغوي متأخّر أم متقدّم؟ فهل يسمح أو لا يسمح بالتّحديث؟ وما دور اللغة (ات) التي يراد لها أن تحدّثنا؟ وهل نحمل كل ذلك التّراكم اللساني العربي... على بدء لبنات التحديث؟"[1].

ولعلّ ضمن هذه الأسئلة التي تُطرح يتجلى بشكل صارخ هاجس العولمة والهويّة والاختراق العولمي للثقافة، وهما أي العولمة والهوية مفهومان متواشجان مترابطان بروابط جدلية خاصة، كما تتجلىّ قضية الصراع بين التّراث و الحداثة– أي الصراع بين الأصالة اللغوية والمعاصرة اللسانية– لدى الباحثين العرب في مجال البحث اللساني، انطلاقا من نزاع العولمة والهوية ونقصد هنا الهوية الثقافية للذات العربية، وهي الذات التي تحتاج إلى إعادة بناء وإعادة صياغة بتكريس التأصيل والانطلاق من مرجعيات التراث وهو ما دعا البعض مثل الباحث المغربي الشاهد بوشيخي إلى ضرورة المناداة بتأسيس القراءة الثالثة لهذا التراث، ويقصد بها القراءة الذاتية له دونما اتّكاء على القراءتين الأخريين وهما قراءة غرب الغرب وقراءة شرق الغرب كما يسميّها[2]، وبهذا يمكن أن تتجلىّ معادلة الذات والبناء أو الأصالة والمواكبة، والهويّة وتخطيّ العولمة المتوحّشة ومجابهتها وربما محاورتها ومجاوزتها بـ "**عولمة**

[1]– ينظر: مبارك حنون، اللسانيات و العولمة، مجلة فكر ونقد، ع 24، المغرب، 1999 م، ص112.

[2]– ينظر: الشاهد بوشيخي، دراسات مصطلحية، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط1، 2012 م، ص 18.

مضادّة" كما يُسميها الباحث عبد السلام المسديّ، وهي تلك الفاعلة والإيجابية والندّية وذلك في قوله: "إنّ مفهوم العولمة الذي صغناه في معالجتنا الثقافية في كتاب العولمة والعولمة المضادّة لا يعني أنّنا ننكر ظاهرة العولمة ولا أننا نعترض على وجودها جذريا ولسنا البتّة ننادي بمقاومتها كُلياّ، ولو فعلنا شيئا من ذلك أو زعمناه لكنّا طوباويين بالمعنى المطلق، إنّ الذي ندعو إليه هو استزراع وعي جديد تكون فيه العولمة المضادّة آلية ذهنية لا تقوم على النقض النآسف ولكن تقوم على النقض الجدلي الفاعل"[1]، بل إنّ هناك من نلفيه انطلاقا من هذه الحالة المأزومة والحرجة حضاريا وثقافيا وهوياتيا، يدعو إلى حتمية التصدّي للعولمة أو للسّوس التي صارت تنخر كل المجالات دون استثناء ويطالب بتأسيس ما سمّاه بـ"عولمة العولمة" أو تحرير العولمة[2]، بمعنى الاتّجاه نحو الانعتاق والتحرّر الثّقافي الذي بإمكانه أن يمنح للذات العربية رؤية حقيقية تستطيع من خلالها اختراق حاجز الزمن ومن ثمّة الانطلاق في المساهمة الفعّالة في بناء حضارة كونية تضفي عليها هويّتها وقيمها[3].

فاللغة العربية اليوم بأمسّ الحاجة إلى توحيد مصطلحاتها، و"إلى أجيال من المختصين المتحمّسين إلى لغتهم السآّعين إلى تنميتها وتطويرها"[4] لأنّ مستقبل اللغة العربية مرهون بمستقبل الحضارة العربية الإسلامية، "فإذا ازدهر وأشرق وكان أفضل من الحاضر ازدهرت اللغة العربية وتطوّرت وتحسّن

[1]- نقلا عن: جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي للطباعة والنشر، الرياض، 2000 م، ص 279.

[2]- ينظر: المهدي المنجرة، عولمة العولمة، من أجل التنوع الحضاري، منشورات الزمن، ط2، 2011 م، ص 34.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 72.

[4]- مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح و لغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012م، ص 70.

وضعها"[1]، فقيام منظومة اصطلاحية بلغتنا العربية من شأنه أن يحافظ على تراثها اللغوي القيّم من جهة، وكفيل بإرجاع قيمتها التي فقدتها من جهة أخرى.

[1]- ينظر: عبد العزيز بن عثمان التويجري، اللغة العربية و العولمة، ص 70.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي

ارتأينا اختيار مدوّنة تتألّف من ثلاثة معاجم لسانية متخصّصة وهي كالآتي: "قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدّي" و"القاموس الوجيز في المصطلح اللساني لعبد الجليل مرتاض" و"معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري"، وذلك للقيام بدراسة صوتية وصرفية ودلالية مقارنة، لبيان الفروق اللغوية بينها، لمعرفة انعكاسات أزمة التعدّد الاصطلاحي على التواصل الحضاري.

ولعلّ كلّ من له دراية بالمجال اللساني ليُدرِك تمام الإدراك أنّ مجرّد التّفكير في حصر وإحصاء ألوف المصطلحات اللّسانية ضرب من المبالغة والعُدول عن منطق البحث العلمي الموضوعي السليم.

أشرنا إلى ما أشرنا أعلاه حتى لا نزعم في هذا الفصل التّطبيقي لهذه الأطروحة أننا سوف نُلمّ إلماما جامعا مانعا بكلّ المصطلحات اللسانية المستعملة في مجالات الدرس اللغوي الحديث: من فونولوجيا صوتية وسانتكسية ومورفولوجية وعدلالية[1] (علم الدلالة)...

وبناءً على ما أُشير إليه أيضا أننا سنقتصر في هذا العمل التطبيقي على أهمّ العيّنات المتعلّقة بأبرز المصطلحات اللسانية المتداولة عربيا وغربيا، ونعني بذلك المصطلحات اللسانية العامّة المستعملة بين اللسانيين في المغرب العربي، ومع ذلك فنؤكّد مرّة أخرى على أنّ هذه الدراسة ستكون عبارة عن عيّنات نموذجية من المصطلحات المشار إليها أعلاه لدى كلّ من اللّسانيين الثلاثة المغاربيين[2].

[1]- هذا المصطلح منحوت من علم الدّلالة، وهو مأخوذ من القاموس الوجيز في المصطلح اللساني لعبد الجليل مرتاض، ص438.

[2]- عبد السلام المسدّي، عبد الجليل مرتاض، عبد القادر الفاسي الفهري.

التّعريف بالمدوّنة:

I. قاموس اللسانيات (عربي–فرنسي) (فرنسي–عربي)مع مقدّمة في علم المصطلح لعبد السلام المسدّي[1] 1984م: رمزنا إليه أثناء الدراسة بـ المختصر (ع س م)

يُعتبر هذا القاموس خلاصة مجهود رجل اللّسانيات كما سُمّي و هو الباحث التّونسي عبد السلام المسدّي، حيث صدر سنة 1984م عن الدّار العربية للكتاب بتونس، وهو معجم لساني ثنائي اللغة (عربي–فرنسي/فرنسي–عربي)، مُؤَلَّفا من 250 صفحة من الحجم المتوسّط.

يضمّ القسم العربي 4088 مصطلحا، أمّا القسم الفرنسي فيشتمل على 4397 مصطلحا حيث أورد فيه صاحبه المصطلحات العربية ومقابلاتها باللغة الفرنسية دون شرح أو تعريف، وتتنوّع مجالاتها حيث تُلِمّ بالمصطلحات الصّوتية والدّلالية والنّحوية والمعجمية واللسانيات بفروعها النفسية والاجتماعية ...

عمد عبد السلام المسدّي على نقل المصطلحات من المراجع الفرنسية إلى جانب عدد من المراجع العربية المترجمة، فكانت أوّل محاولة لترجمة المصطلحات اللسانية من اللغة الفرنسية ، ولذا فهو يعتبر من أهمّ المراجع للطّلبة و الباحثين في مجال اللسانيات.

[1]– عبد السلام المسدّي: من مواليد 26 يناير 1945م بصفاقس– تونس– أكاديمي وكاتب ودبلوماسي ووزير التعليم العالي في تونس. من أهم الباحثين في مجال اللسانيات واللغة .يُعدُّ واحدا من النّقاد القلائل الذين ترسّخت أسماؤهم في حركة النّقد الأدبي ليس في تونس فقط بل في العالم العربي، فعلى مدار مسيرته الطويلة قدّم عطاءً وافراً أسهم في ثراء الحركة النقدية العربية، وهو بالإضافة إلى هذا له إسهامات في العمل السياسي والدبلوماسي والأكاديمي؛ حيث يعمل أستاذ اللسانيات في الجامعة التونسية، كما تولى عدة مناصب سياسية من بينها توليه حقيبة التعليم في تونس.

ويقع هذا القاموس في ثلاثة أقسام هي:

- القسم الأول: مقدّمة عن المصطلح جاءت في 96 صفحة.
- القسم الثاني: قاموس (عربي-فرنسي) في 72 صفحة.
- القسم الثالث: قاموس (فرنسي-عربي) في 78 صفحة.

ويبلغ عدد المصطلحات اللسانية 4350 مصطلحا تقريبا.

كما قسّم المقدّمة إلى ثمانية أبواب، نذكرها بالترتيب:

1) العلوم ومصطلحاتها.
2) أعراض القضيّة الاصطلاحية.
3) اللّسانيات والمصطلحيّات.
4) الاصطلاح والحركة الذّاتية.
5) مراتب التّجريد الاصطلاحي.
6) مصطلح العلم وعلم مصطلحه.
7) الجهود العربية في المصطلح اللّساني.
8) القاموس المختصّ ونماذجه.

II. القاموس الوجيز في المصطلح اللساني (فرنسي–عربي) لعبد الجليل مرتاض[1] 2017م:رمزنا إليه أثناء الدراسة بالمختصر (ع ج م)

هو قاموس حديث ولعلّه الأحدث في تاريخ اللسانيات، يمثّل ثمرة مجهود طويل لعبد الجليل مرتاض، هو قاموس لساني ثنائي اللغة (فرنسي–عربي)، صدر في 2017م عن دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع بالجزائر، وجاء هذا القاموس في 541 صفحة متوسطة الحجم.

يشمل 1704 مصطلحا لسانيا جاءت مرتّبة ترتيبا أبجديا باللغة الفرنسية، حيث استهلّ القاموس بمسرد للرموز المستعملة فيه ، ثمّ بمقدّمة من أربع صفحات ذكر فيها أهداف تأليفه لهذا القاموس، ومنهجه في نقل المصطلحات اللسانية. تليها المصطلحات الفرنسية بتعاريف وشروح مفصّلة لكلّ مصطلح، ليختمه في الأخير بدليل للمصطلحات.

اعتمد عبد الجليل مرتاض في جمع مادّته على عدد كبير من المراجع العربية و الفرنسية على حدّ سواء، كما أنّ التّعريفات التّي شملها القاموس تميّزه عن غيره من القواميس اللسانية الحديثة، لأنّها تسهّل على الباحثين الجدد الخوض في حقل اللسانيات، كما أنّ منهجه في نقل المصطلحات اللسانية

[1]- عبد الجليل مرتاض: من مواليد 1942 بمسيردة ولاية تلمسان، يعدّ واحدًا من أعمدة البحث العلمي اللّغوي والأدبي في الجزائر والوطن العربي، وأحد الرموز المناصرة للغة العربية، عمل دون هوادة على تنميتها وتطويرها بما أنجزه من بحوث وبما كوّنه من إطارات هم الآن منتشرون في العديد من المؤسسات الوطنية والدولية. تقلّد مجموعة من المهام خارج إطار المحيط الجامعي. فهو عضو اتحاد الكتاب الجزائريين، وعضو اللجنة الوطنية لبرامج اللغة العربية، وعضو المجلس الأعلى للغة العربية، وعضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية (الرياض) تنوعت كتاباته بين البحث العلمي في اللّغة والنّقد والتّرجمة والرواية مسّت قضايا الفكر بين التراث والحداثة، وجاءت كتبه العلمية لتوجّه أنظار الباحثين في التراث العربي القديم في المجال اللساني على وجه الخصوص.

اختلف عن منهج أصحاب القواميس الأخرى التي تفضّل الأساليب المباشرة كالاقتراض و التعريب، حيث أنّه استعمل أسلوب النحت في كثير من المصطلحات المنقولة، كما أنّه حاول مقابلة كل مصطلح لساني أجنبي بمصطلح لساني عربي واحد، ممّا جعل القاموس يزخر بكمية هائلة من الكلمات المستحدثة لأوّل وهلة في لغتنا العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا القاموس لا يُشكِّل إلاّ نحو خُمس من مجلّد القاموس الموسوعي للمصطلح اللساني الذي لا يزال قيد الطّباعة.

III. مُعجم المصطلحات اللّسانية إنجليزي–فرنسي–عربي) لعبد القادر الفاسي الفهري[1] ونادية العمري[**] 2009م:رمزنا إليه أثناء الدراسة بـ المختصر(ع ف ف)

هو معجم ثلاثي اللّغة (إنجليزي–فرنسي–عربي) من إصدار الكتاب الجديد المتحدة للنّشر والتوزيع، صدرت طبعته الأولى سنة 2009م، و جاء هذا المعجم في 465 صفحة.

يعدّ هذا المعجم اللّساني أضخم معجم من حيث مصطلحاته، حيث ضمّ حوالي 11980 مصطلحا إنجليزيا و12218 مصطلحا باللغة الفرنسية، كما قُدِّرت المصطلحات العربية بنحو

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري: من مواليد 20 أبريل1947، بفاس– المغرب– هو عالم لسانيات وخبير لساني دولي مغربي، وأستاذ وباحث في اللسانيات العربية المقارنة، هو دكتور دولة و دكتور السلك الثالث بجامعة باريس في اللسانيات العامة والعربية وفقه اللغة.ورئيس جمعية اللسانيات بالمغرب ومدير دراسات السلك العالي والدكتوراه بجامعة محمد الخامس بالرباط. حائز على جائزة الاستحقاق الكبرى للثقافة والعلوم و وسام العرش من درجة فارس.

[**]- نادية العمري: أستاذة و باحثة في اللّسانيات واللغة العربية، متحصّلة على الإجازة في اللّسانيات التّطبيقية، ودبلوم الدّراسات العليا في التّرجمة، و أستاذة محاضرة في اللّسانيات التّطبيقية بجامعة ابن طُفيل منذ سنة 2007م.

13733 مصطلحا. حيث أورد صاحباه المصطلحات الإنجليزية متبوعة بمقابلاتها الفرنسية والعربية على التّوالي، و ذلك دون التطرّق إلى الشّرح أو التّعريف.

صدر من هذا المعجم اللساني ثلاثة أعداد، يسبِقها عدد تناول فيه المؤلّف بعض المنهجيات التي اعتمد عليها في ترجمته للمصطلحات اللّسانية، كما ذكر المراجع الأجنبية التي اعتمد عليها ووضع مسردا لمصطلحات المعجم.

وعلى الرّغم من ثراء هذا المعجم بمصطلحات المدرسة التّوليدية؛ إلاّ أنّه يفتقر لبعض المصطلحات اللسانية المستجدّة، كمصطلحات مجالات اللسانيات الحاسوبية والنفسية، والاجتماعية والتّعليمية وغيرها، كما أنّه كان يقابل المصطلح الأجنبي بأكثر من مقابل عربي و هذا ما ينتج عنه التعدّد المصطلحي في المعجم الواحد.

من بين المعطيات الأولى التي نقف عليها من خلال هذه التعاريف، هو تفاوت عدد المداخل اللّسانية عموما بين معاجم الدّراسة، وهذا يمكن تفسيره بطبيعة المعاجم في حدّ ذاتها، حيث تضمّن القاموس الوجيز لعبد الجليل مرتاض ركن التّعريف الذي خَلَا منه قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدّي ومعجم المصطلحات اللّسانية للفاسي الفهري.

أولا: المستوى الصوتي والمصطلحات الصوتية:

المستوى الصوتي هو علم الفونولوجيا الذي يُعنىَ بدراسة الأصوات وإنتاجها في الجهاز النّطقي وخصائصها الفيزيائية، ويأخذ هذا العلم على عاتقه إحصاء الأصوات اللغوية وحصرها في أعداد

وتصنيفيها. كما يعالج كيفية تشكّل الكلمات من خلال عدد من الفونيمات، وتسلسلها وتعالقها فيما بينها.

أخذت المصطلحات الصّوتية حصّة الأسد في معظم المعاجم اللسانية، حيث تنوّعت المصطلحات الصّوتية حسب مجالاتها من صوتيات تشمل أعضاء النطق و صفات صدور الأصوات ومخارجها، إلى مجال الفونولوجيا الذي يُعنى بدراسة الفونيمات التي تُكوّن النّظام اللّغوي، ويقسّم

الدّارسون الأصوات إلى وحدات صوتية أساسية تتدرج من البسيط إلى المركب، حيث يمكن تلخيص الدّراسة الصوتية في الشكل التالي:

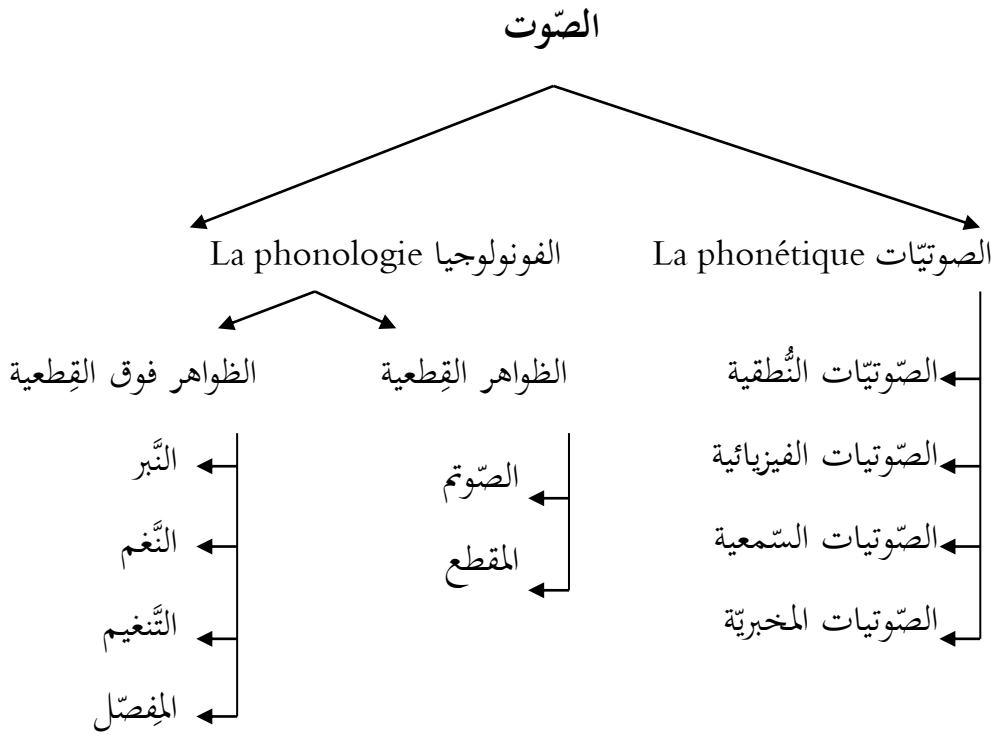

وقد تعدّدت طرائق وضع المصطلحات الصّوتية، الأمر الذي أدّى إلى تعدّد المقابلات العربية وحال دون توحيدها، من هنا نطرح عيّنة من المصطلحات الصّوتية الواردة في المعاجم اللسانية المختارة على سبيل المثال لا الحصر، من أجل المقارنة بينها، وتجدر الإشارة إلى أنّنا تناولنا المصطلحات التي وجدنا فيها تباينا في الترجمة إلى اللغة العربية.

الترقيم	المصطلح الأجنبي	قاموس اللسانيات (عبد السلام المسدي)	القاموس الوجيز (عبد الجليل مرتاض)	معجم المصطلحات اللسانية (الفاسي الفهري)
01	**Allophone**	صوتم تعاملي ص246	بديل صوتي، متغير صوتي ص27	بَدْصَوت، بديل صوتي ص19
02	**Bilabial**	شفوي مزدوج ص240	شفوي مزدوج، شَفْمَزَة ص58	شَفَتاني ص30
03	**Cacophonie**	تَناشُز ص238	تنافر صوتي ص62	نَشَاز صوتي ص36
04	**Coarticulation**	تقطيع مُصاحب ص236	ازدواج المخرج ص73	شركة نطق، مُزاوجة نُطقية ص45
05	**Commutation**	تَعاوُض ص236	استبدال ص76	تبديل ص48
06	**Compact**	سَميك ص236	صَوائِم مُتَجمِّعة ص76	مُتَرَاصّ ص48
07	**Corrélation**	تَلازُم ص232	علاقة ارتباط ص88	تَعالُق، تَضايُف، لازِمة ص64
08	**Créole**	لغة مزيج ص232	كرِيُّول ص90	كريّول، لغة هَجين ص65
09	**Diphtongue**	حركة مزدوجة ص228	صائِت ثُنائي ص107	مُصوّت مزدوج ص80
10	**Glottal**	مِزْمارَي ص219	حُنْجُري ص155	حُنْجُري، زردَمي ص120
11	**Implosif**	ارْتِخَائي ص215	ابْتِلاعِي ص172	انْقِبَاضِي ص140
12	**Labiovélaire**	شَفَوِي طَبَقي ص208	شَفْلَهي، شَفَوي لَهَوي ص202	شَفَوي حِجابي ص164

13	**Lingual**	ذَوْلَقي ص207	صاَمِت لِساَني ص210	لِساَني ص175
14	**Monophonématique**	فَريد الصَّوْتَمية ص203	أُحاَدِي الصَّوْتَم ص232	أُحاَدِي الصَّوتِيّة ص201
15	**Mutation**	انْقِلاب ص202	تَحَوُّل ص239	تَبَدُّل، تَحَوُّل ص208
16	**Nasalisation**	إِضْفاَء الخَيْشُومية ص201	خَيْشَمَة، أَنْفَنَة ص244	تَأْنِيف ص211
17	**Occlusif**	انْسِدَادِي ص199	سَادّ، حَابِس، انْفِجاَرِي ص259	انْغِلاَقِي ص228
18	**Pharynx**	أَدْنىَ الحَلَق ص195	الحَلَق أو الحُلْقُوم ص287	حُنْجُرَة ص245
19	**Phone**	صَوْت ص195	إِصاَتَة ص289	صَوْتَة ص246
20	**Phonématique**	صَوَاتِمِيّة ص195	عِلْم الصَّوَاتِم ص289	صَوْتِيّات ص247
21	**Phonétique**	صَوْتِيّات ص195	عَلاَصَة (عِلم الأصوات) ص291	أَصْوَاتِيَّة ص248
22	**phonique**	تَصْوِيتِي ص195	صَوْتِي ص292	صَوْتِي ص248
23	**Phonologie**	صَوْتَمِيَّة ص194	فُونُولُوجِيَا ص292	صِوَاتَة ص249
24	**Pitch**	مُكَاثَفَة ص194	طَبَقَة الصَّوْت ص300	دَرَجَة الصَّوْت ص251
25	**Point d'articulation**	مَخْرَج ص194	مَخْرَج النُّطْق ص304	نُقْطَة نُطْق ص253
26	**Prothèse**	حَرَكَة اعْتِمَاد ص191	تَصْدِير صَوْتِي ص319	إِضَافَة اسْتِهْلاَلِية ص270
27	**Rétracté**	مُنْجَذِب ص186	مُقَلَّص ص339	مُنْقَبِض ص287
28	**Sonante**	مُصَوّت ص183	جَرْسِيَّة ص366	مُصَوِّت، أَذْلَق ص309
29	**Sonorisation**	تَجْهِير ص183	جَهْرَرَة ص 367	رَنِين ص309
30	**Synalèphe**	إِدْغَام حَرَكِي ص180	اِنْدِغَام حَذْفِي ص395	تَرْخِيم، إِدْغَام حَذْفِي ص326
31	**Tonalité**	نَغْمَة ص178	اِرْتِفَاع دَرَجَة الصَّوْت ص417	تَنْغِيم ص338

32	**Triphtongue**	حَرَكَة مُثلثة ص177	ثُلاثِي الصَّوَائِت ص423	مُصَوِّت ثُلاثِي ص342
33	**Vibrant**	تَكْرِيرِي ص175	مُرْتَجّ، مُهْتَزّ ص433	اِهْتِزَازِي ص353
34	**Voix**	صَوْت ص174	صِيغَة (بِنَاء) ص436	جَهْر، بِنَاء، صَوْت ص355

من خلال الجدول نلاحظ أنّ هناك علاقة مُطَّرِدة بين المصطلحات الصّوتية الأجنبية والعربية، فتكون المصطلحات في بعض الأحيان موافقة للمفهوم بلفظه ومعناه، بينما يطرح تعريبه إشكالا عندما يُنقَل بشكل خاطئ لا يُناسب معناه، أو عندما تتعدّد المقابلات للمفهوم الواحد.

– نجد تنوّعا في استعمال تقنيات الترجمة لدى أصحاب المعاجم اللّسانية وعدم اقتصارهم على تقنية واحدة في نقل المصطلحات الصّوتية وهذا ما سبّب اختلافا ملحوظا بين المصطلحات الصّوتية العربية، والأمثلة عن ذلك كثيرة نذكر منها:

–ترجمة السوابق واللواحق الأجنبية إلى اللغة العربية كما في المدخل رقم01 **Allophone** الذي نُقل إلى العربية بـ "**صَوْتَم تَعَامُلِي**" لدى (ع س م)، و"**بَدِيل صَوْتِي**" و"**مُتَغَيّر صَوْتِي**" لدى (ع ج م)، و"**بَدْصَوْت**" و"**بَدِيل صَوْتِي**" لدى (ع ف ف).

وبالرّجوع إلى تعريف هذا المصطلح في "القاموس الوجيز" لعبد الجليل مرتاض، فـ"يُشار به إلى المتغيّرات النَّسقية (التّوافقية) أي: استخدام البديل الصّوتي بكثرة كثيرة بمعنى المتغيّرات التوافقية لفونيم.

فالبدائل الصّوتية لفونيم ما هي إلاّ تحقيقات لهذا الفونيم موزَّعَة في السّلسلة الكلامية بحيث إنّ أياّ من بينها لا يظهر البتّة في نفس المحيط التّوزيعي إلاّ إذا ظهر بديل صوتي آخر غيره"[1].

يتكوّن المصطلح الأجنبي **Allophone** من مقطعين هما: السّابقة **Allo** و تعني آخر أو مختلف وهنا نُقِلت بمعنى "**بديل**" و **phone** المتعارف عليها بـ "**صوت**"، و بالنّظر إلى المقابلات العربية له في المعاجم المدروسة نجد أنّ:

- المصطلح العربي المقابل الذي وضعه (ع س م) هو "**صوتم تعاملي**" فهو مكوّن من صوتم المكوَّنة من صوت واللاّحقة الميم الدّالّة على الكثرة، إن كانت عربيّة، واللاّحقة (m) في فونيم، وأمّا تعامليّ، فمن تعامل الدّال على المشاركة في التّعامل مع ياء النّسب، فكأن المقصود بذلك (فونيم منسوب إلى التّعامل) وهو إحدى صور الفونيم أو التّنوّعات النّطقيّة للفونيم. ويبقى الألفون الأوفر حظا في الدلالة على المفهوم المقصود كصنوه الفونيم،أما (ع ج م) فوضع مصطلحي "**متغيّر صوتيّ**" و"**بديل صوتي**" ليعني بمتغيّر اسم فاعل من تغيّر الدّال على التّحوّل والانتقال من حال إلى حال، وصوتيّ مضاف إليه ومحدّد لنوع التّغيّر. كما نجد (ع ف ف) استعمل مصطلحين أيضا الأول هو "**بَدْصَوْت**" المنحوت وأضاف المصطلح المركَّب المنحوت منه وهو"**بديل صوتي**".

ويمكننا اقتراح مصطلح آخر للمصطلح الأجنبي **Allophone** وذلك عن طريق تعريبه مع الحفاظ على البنية الصرفية العربية: ألوفون يصير "**أُلْفن**" على وزن أُفعُل.

[1]- عبد الجليل مرتاض، القاموس الوجيز، ص27.

- بعض المصطلحات الأجنبية قوبِلت بمصطلحات مُفردة، بينما نُقِل بعضها الآخر بمصطلحات مركّبة والأمثلة ههنا كثيرة نأخذ منها نموذجا أو نموذجين على الأكثر: فالمثال الأول في المدخل رقم02 **Bilabial** حيث ترجمه (ع س م) بالمصطلح المركّب "**شفوي مزدوج**" أماّ (ع ج م) فذكَر مصطلحَيْن هما: "**شفوي مزدوج**" والثاني منحوت من نفس المصطلح المركّب وهو "**شَفْمَزَة**"؛ فيما نجد (ع ف ف) ترجمه بمصطلح مفرد هو "**شَفَتَانِي**" الدال على المثنى، والمثال الثاني الذي نصوغه في المدخل رقم 31 **Tonalité** والذي قوبِل بالمصطلح المفرد "**نَغْمَة**" لدى (ع س م) و"**تنغيم**" المفرد كذلك لدى (ع ف ف)، بينما ترجمه (ع ج م) بالمصطلح المركّب "**ارتفاع درجة الصّوت**". والأمثلة عن ذلك كثيرة في الجدول المبين أعلاه وهي كالآتي: 03-06-07-08-12-13-16-18-20-24-25-30.

- في المدخل رقم03 **Cacophonie** وظّف كلّ من (ع س م) و (ع ج م) أسلوب الاشتقاق لنقل هذا المصطلح على وزن "**تَفاعُل**" فوضع له (ع س م) مصطلح "**تَنَاشُز**" و(ع ج م) مصطلح "**تَنَافُر صَوتي**" أما (ع ف ف) فاستعمل المصدر "**نَشَاز صَوتي**".

- المصطلح رقم 21 **Phonétique** الذي نُقِل بثلاثة طرق متباينة، حيث استعمل (ع س م) مصطلح "**صَوْتِيَّات**"، واستعمل (ع ج م) مصطلح "**عَلَاصَة**"؛ بينما وضع (ع ف ف) مصطلح "**أَصْوَاتِيَّة**" كمقابل له، و إذا قارنّا بين هذه المصطلحات الثّلاثة فإنّ مصطلح "**صَوتيّات**" هو مصدر صِناعي نسبة إلى "**صَوْت**"، أماّ مصطلح "**العَلَاصَة**" فهو نحت لعلم الأصوات ونعتقد أنّه

ورغم أنّه يبدو غريبا لأوّل وهلة فإنّه لا يكون بهذا العلم لأنه يدلّ مباشرة على علم الأصوات كما أنّ المفرد إليه هو "**عَلْأَصِي**" أي "**عالِم الأصوات**"، و"**عَلْأَصِيّون**" وهو "**علماء الأصوات**" ...الخ.

وأمّا (ع ف ف) فاستعمل مصطلح "**أَصْوَاتِيَّة**" حيث نسب إلى الجمع وهذا غير جائز من الناحية اللغوية لأنّ النّسبة تُردّ إلى مفردها، كما نقول: دَوْلي في دُوَلي و مَغْرِبي في مَغَارِبي...الخ.

ومثل هذه الأمثلة كثيرة حيث تردّدت في كثير من المصطلحات.

- كما نلاحظ أنّ تقنية التعريب مثلا غائبة عن السّاحة إلاّ نادرا مثل: ترجمة (ع ج م) للمصطلح رقم23 **Phonologie** بـ "**فونولوجيا**" و المصطلح رقم 08 **Créole** بـ"**كريّول**"، كما نجد (ع ف ف) قد عرّب مصطلح **Créole** أيضا و أضاف إليه مصطلح "**لغة هجين**" بينما آثر (ع س م) ترجمته بما يقابله في اللغة العربية بـ "**لغة مزيج**".

ولأنّ المصطلحات المعرَّبة تبقى غامضة المفهوم أحيانا، فإنّه من المستحسن إرفاقها بتعريفات وتوضيحات وأمثلة ترفع عنها هذا الغموض، كما جاء في القاموس الوجيز (ع ج م).

- وفيما يخصّ تقنية النّحت فقد وجدنا أنّ قاموس اللسانيات (ع س م) لم يحتوي على أي مصطلح منحوت، بينما استعمله(ع ف ف) في بعض المصطلحات كالمدخل رقم01 **Allophone** "**بَدْصَوْت**" كما استعمله بكثرة (ع ج م) في المدخل رقم 02 **Bilabial** "**شَفْمَزَة**" والمدخل رقم 12 **Labiovélaire** "**شَفْلَهِي**"، و المدخل رقم21 **Phonétique** "**عَلاَصَة**".

- نشير هنا إلى أنّ بعض المصطلحات كما في المدخل رقم 18 حيث يعبّر عن مصطلح **Pharynx** لدى (ع س م) بـ"**أَدْنى الحَلق**" وعند (ع ج م) بـ "**الحَلْق**" أو "**الحُلْقُوم**" أمّا (ع ف ف) فوضع له مصطلح "**حُنْجُرَة**" وهذه المصطلحات المختلفة بين معجم وآخر هي ما تُسبّب الغموض وعدم الفهم للقارئ.

- في المداخل الأخرى نجد أن كلاّ من أصحاب المعاجم الثلاثة المدروسة قد استعملوا أسلوب الاشتقاق بمختلف صيغه بتوظيف صيغة من صيغ المصدر.

ثانيا: المستوى النحوي والمصطلحات النحوية:

لقد كان شأن كلمة "المصطلح" شأن كلمة "النحو" نفسها في الانتقال من المعنى اللغوي إلى المعنى العلمي المجرّد، وهما كغيرهما من الألفاظ والتعبيرات التي اتّخذت مدلولها العلمي بعد أن غبرت طويلا تعرف بمعناها اللغوي، فقد انتقلت كثير من المصطلحات النحوية من معانيها اللغوية إلى معان اصطلاحية جديدة، حتى أنّ العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أصبحت وطيدة لدرجة أنّ انفصالهما في الدّلالة هو أمر شبه مستحيل، لأنّ النحاة حاولوا اشتقاق اصطلاحاتهم مما تدلّ عليه لغويا، حتى استقامت قواعدهم واطّردت، وأصبحوا يدلّون بلفظ واحد على ما كانوا يعبّرون عنه بجملة أو أكثر، ولهذا نجد النّحاة قد اتّفقوا على وضع مصطلحات معيّنة للتعبير عن الأفكار والمعاني النّحوية، وهو ما يعبّر عنه بالمصطلح النّحوي.

وقد نجد المصطلح الواحد عند أكثر فئة من النحاة، و لكنا نجده بمعان مختلفة أيضا، فاختلاف النحاة في المصطلحات أمر أَمْلَته المناهج العلمية التي يتبعها طوائف العلماء، ونظرا لكثرة المتحمّسين من كلّ فرقة لرؤسائها، فقد كوّنت كلّ طائفة ما يشبه الإجماع على هذا المصطلح أو ذاك[1].

وفيما يلي سنستعرض أهم المصطلحات النحوية ومقابلاتها العربية للتعرّف على الاختلافات وإبراز الأجود منها والأقرب للمعنى.

الترقيم	المصطلح الأجنبي	قاموس اللسانيات (عبد السلام المسدي)	القاموس الوجيز (عبد الجليل مرتاض)	معجم المصطلحات اللسانية (الفاسي الفهري)
01	**Adjoint**	مُسَاعِد ص248	بَدِيل (مُعَاوِن) ص20	مُلْحَق ص17
02	**Agentif**	عَوْنِي ص247	حالة فاعلية معلومة ص24	مَنْفَذِي ص18
03	**Attribut**	صفة الحال ص242	صفة مميّزة ص47	مَنْسوب ص26
04	**Complément**	تَمِيم ص235	مفعول ص76	فضْلة، تَكْمِلة ص49
05	**Constituante**	إِرْسَائِي (توَال) ص233	مُؤَلِّف (مُرَكِّب) ص82	مُكَوِّن ص57
06	**Epithète**	خِصّيصَة ص224	صفة غير مميزة ص129	نَعْت، لَقَبْ، خِصِّيصَة ص94
07	**Ergatif**	فَاعل مُتَعَدّ ص224	فَاعِل مُتَعَدّ ص129	أَرْكَانِي ص95
08	**Evaluation**	تَثْمِين ص223	تَقْدِير ص133	تَقْيِيم ص96
09	**Expansion**	انْتِشَار ص222	فَضْلَة ص134	تَوْسِيع، تَوَسُّع ص98
10	**Explétif**	مُسْتَزَاد ص222	حَشْو ص135	مُطْنِب، حَشْوِي ص99
11	**Extra position**	مُطَارَفَة ص222	زَحْزَحَة ص137	زَحْلَقَة، مُطَارَفَة ص102
12	**Grammaire générale**	نَحْو تَوْلِيدِي ص218	النَّحْو ص150	نَحْو عَام ص117
13	**Génotype**	نَمُوذَج التَّكوِين ص219	طِرَاز نَحْوِي مُجَرَّد ص152	جِينُونَمَط ص119

[1]- ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط1، 1401هـ-1981م، شركة الطباعة السعودية المحدودة –الرياض–، المملكة العربية السعودية، ص 24 و ما بعدها.

14	**Gérondif**	صِيغَة الحَالِية ص219	مَصْدَر فِعْلي ص152	مَصْدَر، جِيرُونْدِيف ص119
15	**Grammaire**	نَحْو ص218	عِلم النَّحْو و الصَّرْف، عَلْصَنَة ص156	نَحْو ص122
16	**Grammatical**	نَحْوِي ص218	عَلْنَحِي ص156	نَحْوِي ص123
17	**Grammaticalisation**	اِنْتِحَاء ص218	صَيْرُورَة عَلْنَحِيَّة ص156	تَقْعِيد ص124
18	**Grammaticalité**	نَحْوِيَّة ص218	عَلْنَحِيَّة ص157	نَحْوِيَّة ص124
19	**Grammème**	مَنْحَمْ ص218	الغْرَامِيم ص157	نَحْوِية، وِحْدَة نَحْوِيَّة ص122
20	**Hétéroclite**	غَير قِيَاسِي ص217	شَاذّ ص162	غَير مُتَجَانِس، غير مُطَّرِد، شاذّ ص129
21	**Hybride**	هَجِين ص216	كَلمة مُؤَلَّفَة من لُغَتَين ص165	هَجِين، مَبْغُول ص134
22	**Inaliénable**	مِلْكِيّة حَتْمِيّة ص214	غَير قَابل للتصرُّف (لا يتجزّأ) ص173	غَير قَابِل للتَّحْويل ص141
23	**Inanimé**	جَامِد ص214	غَير حَي ص173	غَير حَي، غَير عَاقِل ص141
24	**Indicatif**	إِشَارِي ص214	صِيغَة دَلاَلِية ص177	بَيَانِي، تَعْيِينِي ص143
25	**Infinitif**	صِيغَة الحَدَث ص214	مَصْدَرِي ص178	غَير مُتَصَرِّف ص146
26	**Locatif**	مَفْعُول المؤْضع ص207	حَالَة المكَانِية ص213	مَحَلِّي، مَكَانِي ص179
27	**Mécanisme**	آلاَتِيَّة ص205	إِوَالِيَة ص220	آلِية ص189
28	**Modification**	تَحْوِير ص203	تَعْدِيل ص231	نَعْت 199
29	**Momentané**	مُتَوَاقِت ص203	لَحْظِي ص231	آنِي، لَحْظِي ص200
30	**Préverbe**	سَابِق الفِعل ص192	سَابِقَة فِعْلِيَّة ص313	قَبْل الفِعل، فِعْل قَبْلِي ص262
31	**Proclitique**	مُلْحَق نَبْرِي ص191	مَوْصُول بِمَا بَعْدَه ص316	مُتَّصِل بَعْدِي ص265
32	**Subordination**	تَعْلِيق ص182	تَبَعِيّة ص384	إِتْبَاع ص322
33	**Taxème**	مِصْنَاف ص179	سِمَة نَحْوِيَّة ص407	وِحْدَة تَرْكِيبِيّة، تَاكْسِيم ص332

من خلال الأمثلة السابقة ارتأينا أن نقدّم بعض الملاحظات في هذا الصّدد:

- تختلف المصطلحات النحوية من معجم لساني لآخر خاصّة في مسمّيات وحدات هذا المستوى اللغوي و نلمس ذلك جليّا في المداخل 01 و02 و03 و04 و06، حيث نجد لكلّ واحد حزمة من المصطلحات المستعملة في بقعته و التي تختلف تماما عمّا أتى به الآخران و هكذا دواليك.

- اعتمد (ع ف ف) على تعريب الدّخيل في بعض المصطلحات النحوية كما في المدخل رقم 07 حيث نقل المصطلح **Ergatif** بـ"**أَرِكَاتي**" ولم يُرفِقه بمصطلح آخر كعادته لتوضيح المصطلح أكثر فيما اعتمد (ع س م) و (ع ج م) مصطلح "**فاعل متعدّ**" ولعلّه أسهل وأوضح من تعريبه كما جاء في(ع ف ف)، ونفس الطريقة نقل بها المدخل 14 حيث وضع له مصطلح "**جِيرُونْدِيف**" ولكنّه أرفقه في هذه المرّة مع مقابله العربي "**مَصْدَر**"، فيما ترجمه (ع س م) بـ"**صِيغَة الحالية**" و(ع ج م) بـ"**مَصْدَر فِعلي**".

في المداخل الأخرى نجد أن كلاّ من أصحاب المعاجم الثلاثة المدروسة قد استعملوا أسلوب الاشتقاق بمختلف صيغه بتوظيف صيغة من صيغ المصدر، فنجدهم تارة يتّفقون في وزن التفعيلة مع اختلاف المصطلح كما في المدخل رقم 08 **Evaluation** حيث نقله أصحاب المعاجم بالاشتقاق على وزن "**تَفْعِيل**" و اختلفوا في المصطلحات فوضع (ع س م) مصطلح "**تَثْمِين**" ووضع (ع ج م) مصطلح "**تَقْدِير**" كما وضع (ع ف ف) مصطلح "**تَقْيِيم**"، ونجدهم يختلفون في وزن التفعيلة والمصطلح تارة أخرى كما في المدخل رقم 09 **Expansion** حيث وضع له (ع س م) مصطلح

"**انتشار**" وهو مصدر من فعله الخماسي، و وضع له (ع ج م) مصطلح "**فَضْلَة**" المشتقّ من اسم المرّة على وزن "**فَعْلَة**"، كما اشتقّ له أيضا (ع ف ف) مصطلح "**تَوْسيع**" وهو مصدر رباعي على وزن "**تَفعيل**"، و الأمثلة في هذا الصّدد كثيرة.

- وظّف (ع ف ف) التعريب الجزئي في المدخل رقم 13 **Génotype** فوضع له مصطلح "**جِينُونَمَط**" بينما نقله (ع س م) بما يقابله في اللغة العربية بـ"**نموذج التّكوين**" وكذا (ع ج م) بالمصطلح المركّب "**طِرَاز نَحْوِي مُجَرّد**".

- أمّا فيما يخصّ اسم العِلم ووحدته في المدخل رقم15 **Grammaire** فقد نقله (ع ج م) بتقنية النّحت بـ"**عَلْصَنَة**" وكذا مصطلح **Grammatical** بـ"**عَلْنَحِي**" و"**عَلْنَحِيّة**" للدلالة على مصطلح **Grammaticalité**، أما الوحدة النّحوية **Grammème** فعرّبها بمصطلح "**الغْرَامِيم**"، فيما اتّفق (ع س م) و(ع ف ف) في ترجمتهما لهذا العلم بمصطلح "**نَحْو**" والصّفة بـ"**نَحْوِي**" وكذا في مصطلح **Grammaticalité** حيث اتّفقا في نقله بـ "**نَحْوِيّة**"، ولكنّهما اختلفا في ترجمة الوحدة حيث وضع لها (ع س م) المصطلح "**مَنْحَم**" المشتق على وزن "**مَفْعَل**" أمّا (ع ف ف) فترجمها بما يقابلها في اللغة العربية "**وِحدَة نَحْوِيّة**".

- لاحظنا اختلاف في طريقة استعمال أساليب الترجمة عن طريق توظيف تقنية التّطويع، مثلما جاء في المدخل رقم 20 أين نقل (ع س م) و (ع ف ف) المصطلح **Hétéroclite** بمصطلح "غير قِيَاسِي" و"غير مُتَجَانِس" فيما استعمل (ع ج م) أسلوب التّطويع ليُخرج مصطلح "شاذّ" مباشرة

للتعبير عن هذا المصطلح، و نفس الشيء تكرّر في المدخل رقم 23 **Inanimé** حيث نجد كلاّ من (ع ج م) و (ع ف ف) قد نقلا المصطلح بترجمة السّابقة **"in"** بـ"**غَير**" ليُعبّرا عنه بالمصطلح "**غَيْر حَيّ**"بينما وظّف (ع س م) أسلوب التّطويع ليضع مصطلح "**جَامِد**" مباشرة.

- نُقِل المدخل رقم 33 **Taxème** بصفة مختلفة أيضا لدى كلّ من أصحاب المعاجم المدروسة حيث نجد (ع س م) قد نقله عن طريق الاشتقاق فوضع "**مِصْنَاف**" على وزن "**مِفْعَال**" الذي يدل على اسم الآلة فيما وضع له (ع ج م) المصطلح المركّب **"سِمة نحوية"**، بينما عرّبه (ع ف ف) بالمصطلح "**تَاكْسيم**".

ثالثا: المستوى الصرفي و المصطلحات الصرفية (المورفولوجية):

يُعنَى الدّرس الصرفي الحديث، وهو فرع من فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللغوي بتناول البنية التي تمثّلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصّوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية..ويطلق الدّارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح (المورفولوجيا) وهو يشير عادة إلى دراسة الوحدات الصرفية أي: "المورفيمات" دون أن يتطرق إلى مسائل التركيب النحوي.

وتأتي دراسة الصرف على هذا النحو ضمن تسلسل العناصر اللغوية الذي انتهجته اللسانيات الحديثة.. وهو يبدأ من الأصوات إلى البنية فالتركيب النحوي ثم الدلالة التي تمثل قمة هذه العناصر وثمرتها.

وإذا كان الفونيم هو مجال الدّراسة ووحدة التّحليل في المستوى الصوتي، فإن المورفيم هو مجال الدّراسة ووحدة التحليل في المستوى الصرفي أو المورفولوجي كونه يختصّ بدراسة البناء الداخلي للكلمة، وما يطرأ عليها من تغيّر بالزيادة أو النقصان. ومع أنّ هذا الدّرس درس محدث، فإنّ معظم اللغات المعروفة الحديثة والقديمة عبّرت عمّا تشير إليه المورفيمات كالصيغ والمقولات الصرفية والنحوية كما حفلت بالجداول التصريفية التي حددت أزمنة الأفعال... وهذا الدّرس التقليدي للصّرف لم يكن مستقلًا بذاته لأنه كان يُتناول ضمن القواعد النحوية.. ومعروف أن هذا الدّرس غلب عليه المنهج المعياري الذي زادته الطرق التعليمية حدّة باحتكامها إلى قواعد الخطأ والصواب وحدها. كان يعدّ الصّرف قسيمًا للإعراب لدى معظم الدّارسين القدامى والنحو علمًا شاملًا للصرف والإعراب مع أن كلًا منهما يخطي باستقلال المسائل ووضوح الحدود الفاصلة بين هذا وذاك.

ولأن الإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف فإن النحاة القدامى مهّدوا لأبواب الدّراسة بالحديث عن اللفظ وأقسامه. وعن الشروط الصرفية التي لا يصحّ بها هذا الإعراب أو ذاك.. وقد تنبه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثيقة بين الأصوات والتغييرات الصرفية حين قدموا لأبواب الإدغام والبدل ونحوهما بعرض الأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يأتلف منها في التركيب وما يختلف.

وفيما يلي بعض المصطلحات الصرفية التي سنتناولها بالمقارنة والتحليل:

الترقيم	المصطلح الأجنبي	قاموس اللسانيات (عبد السلام المسدي)	القاموس الوجيز (عبد الجليل مرتاض)	معجم المصطلحات اللسانية (الفاسي الفهري)
01	**Allomorphe**	شَكْلَم ص246	بَدِيل صَرْفِي ص26	بَدِيلَة صَرْفِية، بَدْصَرْفَة ص19
02	**Conjugaison**	تَصْرِيف ص234	تَصْرِيف ص80	تَصْرِيف، اِقْتِرَان ص55
03	**Déclinaison**	صَرْف إِعْرَابِي ص230	إِعْرَاب الأَسْمَاء ص94	تَصْرِيفُ الآخر ص70
04	**Diptote**	ثُنَائِي الصَّرْف ص228	غَير مُنْصَرِف ص108	ثُنَائِي الصَّرْف ثُنَائِي الإِعْرَاب ص80
05	**Fléchi**	مُعْرَب ص221	مُعْرَب، مُتَصَرِّف ص 143	-
06	**Flexion**	إِعْرَاب ص221	تَصْرِيف ص143	صُرْفَة (inflexion) ص107
07	**Flexionnel**	إِعْرَابِي ص221	إِعْرَابِي ص143	تَصْرِيفِية ص 107
08	**Indéclinable**	غَير مُعْرَب ص214	مَبْنِي (غَير مُتَمَكّن) ص176	غَير مُتَصَرِّف، جَامِد، غَير مُعْرَب ص 142
09	**Mode**	صَوْغ ص203	صيغَة الفِعل ص230	وَجْه، صِيغَة ص202
10	**Morphe**	تَشَكُّل ص203	مُورْف (وِحْدَة بِنْيَوية) ص233	صَرْفَة ص202
11	**Morphème**	صَيْغَم ص203	مُورفِيم ص234	صَرْفِيّة، مُورفِيم ص202
12	**Morphologie**	صيغَمِيّة ص203	العَصْرَفَة ص234	صِرَافَة، عِلم الصَّرف ص204
13	**Morphosyntaxe**	تَشَاكُلِيّة ص203	عَصْرَفَة سَانْتَكْسِيّة ص235	صَرْف، تَرْكِيب ص206
14	**Morphonologie**	صَرْفَمِيّة ص203	عَصْرَفَة صِوَاتِيَة ص234	صَرْف، صِوَاتَة ص248
15	**Paradigme**	جَدْوَل ص197	نَمَطِيّة الاسْتِبْدَال ص274	أَنْمُوذَج، أَمْثُول ص237
16	**Permutation**	تَقْلِيب، تَنَاوُب، تَعَاوُض، تَبَادُل ص196	الإِبْدَال ص286	تَبْدِيل، قَلْب مَكَانِي ص244

بعد ذكر أهم المصطلحات الخاصة بهذا المستوى لا بأس أن نشير إلى بعض النقاط التي لاحظناها أثناء المقارنة بين المصطلحات المترجمة:

- في المدخل رقم 01 **Allomorphe** نميّز بين الترجمات الثلاث لهذا المصطلح، فقد نقله (ع س م) بـ "**شَكْلَم**" بينما نقله (ع ج م) بمصطلح "**بَدِيل صَرْفي**" فيما استعمل (ع ف ف) أسلوب النحت ليقول "**بَدْصَرْفَة**" عن "**بَدِيلة صَرْفيّة**".

- اتّفق أصحاب المعاجم الثلاثة المدروسة في نقل بعض المصطلحات الصرفية كما اختلفوا في بعضها الآخر فكما نلاحظ المدخل رقم 04 **Diptote** قد نقله كلّ من (ع س م) و(ع ف ف) بالمصطلح المركّب "**ثُنائي الصَّرف**" بينما وضع له (ع ج م) مصطلح "**غَير مُنْصَرِف**" وشتّان بين المعنيين.

- أمّا في مصطلحات الإعراب كما هي مبيّنة في المدخلين 06 و07 **Flexion** و**Flexionnel** فقد وضع لها (ع س م) مصطلحي "**إِعْرَاب**" و"**إِعْرَابِي**" على التّوالي المشتقّة على وزن "**إِفْعَال**" بينما جاء (ع ج م) بمصطلح "**تَصْرِيف**" المشتقّة على وزن "**تَفْعيل**"، و"**إِعْرَابي**" من المصدر على وزن "**إِفْعَال**"، كما استعمل (ع ف ف) مصطلح "**صُرْفَة**" على وزن "**فُعْلَة**" والمصدر الصّناعي "**تَصْرِيفِيّة**".

- اعتمد كلّ من (ع س م) و(ع ج م) و(ع ف ف) نمطية خاصة به في صياغة المصطلحات ومن ذلك توحيد تسمية العلم و وحدته الأساسية دون إغفال الوحدات الصغرى كما في المدخل رقم

12 **Morphologie** حيث نجد (ع س م) قد نقل اسم هذا العلم بمصطلح "**صِيغَمِية**" ووحدته "**صَيْغَم**" ولكنه وضع مصطلح "**تَشَكُّل**" للتعبير عن أصغر وحداته. أما (ع ج م) فقد أطلق المصطلح المنحوت "**عَصْرَفة**" للتعبير عن اسم العلم و المصطلحين المعرَّبين "**مُورفِيم**" و"**مُورْف**" للدّلالة على وحداته. فيما اتّبع (ع ف ف) توليد موحّد لهذه المصطلحات عن طريق الاشتقاق فوضع مصطلح "**صِرافة**" بصيغة "**فِعَالة**"، و وحدته بالمصدر الصّناعي "**صَرْفِيّة**" بإلحاق ياء النسبة والتاء المربوطة (ية) للمجال وأصغر وحدة "**صَوْتَة**" على وَزْن "**فَعْلَة**".

- في المدخل رقم 14 **Morphonologie** نلاحظ استعمال أسلوب النّحت لدى (ع س م) لأوّل مرّة في دراستنا حيث مزج بين "الصَّرْف" و"الصَّوْتَمِيَّة" فوضع المصطلح "صَرْفَمِيّة" كما نحت أيضا (ع ج م) من "عِلْم الصّرف" مصطلح "عَصْرَفَة"، أمّا (ع ف ف) فوضع مصطلحين هما " صَرْف" و"صِوَاتة".

- في المدخل رقم 15 **Paradigme** نقله (ع س م) بمصطلح "**جَدول**" فيما أطلق عليه (ع ج م) مصطلح "**نَمَطِيّة الاسْتِبدال**"، أما (ع ف ف) فآثر استعمال أسلوب التّصغير بقوله "**أُمْثُول**".

رابعا: المستوى التراكيبي و المصطلحات السانتكسية (التراكيبية):

يشتغل هذا المستوى على الجملة وبنائها، أي على بناء الكلمات في جمل، أو مجموعات كلامية من خلال دراسة عناصر الجمل ووظائفها التركيبية، وهو مستوى لا ينفصل عن المستويات الأخرى،

بل إنّ هذا المستوى هو الذي يصل بين الأصوات والمفردات والدّلالة، وهو غاية تلك المستويات وهدفها، بل هو الذي يميّز اللغة البشرية عن غيرها من أنماط التواصل.

"وإذا كان الفونيم هو وحدة التحليل في المستوى الصوتي، و المورفيم هو وحدة التحليل في المستوى الصرفي، فإنّ الجملة هي وحدة التحليل في المستوى التركيبي، وليست وحدة لذاتها، و إنما هي مجموعة من الوحدات الصرفية، أي إن وحدات النظام التركيبي هي عينها الوحدات الصرفية حين تنتظم في عبارات أو جمل"[1].

ولأنّ علم التّراكيب هو العلم الذي يدرس الكلمات في علاقة مع بعضها البعض، و حين تتّخذ الكلمة مكانها في الجملة، يصير لها معنى تركيبي أو وظيفي معيّن يحكمه تفاعلها مع غيرها، ومدى تأثيرها وتأثّرها به. على أنّ أهمّ خطوة في التّحليل التّركيبي، هي أن تُحدَّد الكلمة، وعلى هذا التّحديد يتوقّف فهمنا للجملة ويتوقّ صواب التّحليل من خطئه أيضا.

والجدول الموالي سيعرض أهم المصطلحات التراكيبية وترجمتها إلى اللغة العربية للمقارنة بينها.

[1]- ينظر: مختار حسيني، مقال: الخطاب الشعري ومستويات التحليل اللغوي دراسة وصفية تطبيقية، مجلة الباحث، منشورات مخبر اللغة العربية، كلية الآداب و اللغات، جامعة الأغواط –الجزائر–، ع17، ص87.

الترقيم	المصطلح الأجنبي	قاموس اللسانيات (عبد السلام المسدي)	القاموس الوجيز (عبد الجليل مرتاض)	معجم المصطلحات اللسانية (الفاسي الفهري)
01	**Affixe**	زَائِدَة ص247	زَائِدَة ص23	لاَصِقَة ص18
02	**Combinaison**	تَقْلِيب ص236	تَأْلِيف ص74	تَأْلِيفَة، تَأْلِيف ص48
03	**désambiguïsation**	تَجْلِيَة ص229	إِزَالَة الغُمُوض ص99	-
04	**Endocentrique**	اِنْضِوَائِي ص224	دَاخِلِي المرْكَز ص126	تَرْكِيب دَاخِلِي المرْكَز ص93
05	**Factitif**	مُعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْن ص221	نَاصِب مَفْعُولَيْن ص138	وَاقِع عَلَى المفْعُول ص103
06	**Prolepse**	اِسْتِبَاق ص191	اِسْتِبَاق ص318	تَوَقُّع ص267
07	**Syntaxe**	تَرْكِيب ص180	سَانْتَكْس ص397	تَرْكِيب ص329
08	**Syntagme**	نَسَق ص180	تَرْكِيب ص397	مُرَكَّب ص329
09	**Syntagmatique**	نَسَقِي ص180	تَرْكِيبِي ص397	مُرَكَّبِي ص329
10	**Synthème**	مُنَسَّق ص180	مُونِيم مُرَكَّب ص402	-

رغم أنّ المصطلحات التراكيبية قليلة فإننا سجّلنا فيها بعض الاختلافات أيضا بين المعاجم اللسانية المدروسة و هذا ما يتجلىّ من خلال الملاحظات التالية:

- استعمل كلّ من (ع س م) و(ع ج م) و(ع ف ف) أسلوب الاشتقاق بمختلف صيغه بتوظيف صيغة من صيغ المصدر للتعبير عن المصطلحات التراكيبية ففي المدخل رقم 01 على سبيل المثال قد نُقِل المصطلح **Affixe** إلى اللغة العربية بصيغة اسم الفاعل "**زَائِدَة**" لدى كلّ من (ع س م) و(ع ج م)، وبنفس الاشتقاق لدى (ع ف ف) بمصطلح "**لاَصِقَة**"، كما لم تختلف الأوزان

الاشتقاقية في المدخل رقم02 **Combinaison** حيث استعملوا نفس وزن الاشتقاق "**تَفْعِيل**" فوضع له (ع س م) مصطلح "**تَقْلِيب**"، وأمّا (ع ج م) و(ع ف ف) فوضعا مصطلح "**تَأْلِيف**".

- اختلفت بعض معاني المصطلحات مثلما جاء في المدخل رقم 05 **Factitif** فقد عبّر عنه (ع س م) بمصطلح "**مُعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْن**" بينما وضع له (ع ج م) مصطلح "**نَاصِب مَفْعُولَيْن**" ونقله (ع ف ف) بـ"**وَاقِع عَلَى المَفْعُول**" وهي تختلف في الدّلالة ما يسبّب اللُّبس في فهم كلّ مصطلح.

أمّا فيما يخصّ تسمية العِلْم و وحداته فقد سجّلنا اختلافا بين المعاجم الثلاثة حيث وضع كلّ من (ع س م) و(ع ف ف) مصطلح "**تَرْكِيب**" للدّلالة على اسم العِلْم في المدخل رقم 07 **Syntaxe** بينما عرّبه (ع ج م) بمصطلح "**سَانْتَكْس**"، وأما وحدته **Synthème** فلم يذكرها (ع ف ف) في معجمه بينما وضع لها (ع س م) المصطلح المشتق من اسم الفاعل "**مُنَسِّق**" بينما وضع له (ع ج م) مصطلح "**مُونيم مُرَكَّب**".

كما نقل (ع س م) كلّ من **Syntagme** و**Syntagmatique** بـ"**نَسَق**" و"**نَسَقِي**" على التّوالي، و وضع لهما (ع ج م) كلّ من "**تَرْكيب**" و "**تَرْكيبي**" فيما نقلهما (ع ف ف) بصيغة اسم المفعول بوضع "**مُرَكَّب**" و"**مُرَكَّبِي**".

خامسا: المستوى الدلالي والمصطلحات الدلالية (المعجمية):

كلّ المستويات اللغوية السابقة من أصوات وأبنية صرفية وأنساق تركيبية لا بدّ أن تكون حاملة للمعاني أي "الدّلالات"، وقضية الدّلالة من أهمّ وأقدم ما شغلت الحضارات من قضايا ساهم في دراستها الفلاسفة واللغويون والبلاغيون وعلماء الأصول من العرب وغيرهم.

ويعدّ البحث الدلالي محورا من محاور علم اللغة الحديث، يجري التّحليل فيه على تمييز الوحدات الدّلالية التي عرّفها جورج مونان بقوله: "هي الوِحدة الدّلالية الصّغرى الحاصلة عن تحليل المدلولات"[1].

وتتناول المعالجة الدلالية الجملة بوصفها وحدة لتحليل الجملة، واستحضار جانبها الدّلالي. ويمكن القول إنّ المعنى ينتج من مُعطيين اثنين، من معنى الكلمات، و من المعنى الذي تفيده العلاقات بين الكلمات، ولذا كان المستوى الدّلالي أكثر تعقيدا من مستويات التحليل السابقة في التوصيف والتشكّل، مما ينعكس على المنجزات الإجرائية التي تعتبر قليلة نسبيا حيث أنّ التحليل الدلالي يقتصر على بعض المجالات فقط دون غيرها. كما تتناول المعالجة الدلالية جانبا عمليا أو تطبيقيا يتمثل في الصناعة المعجمية، ويكون محور البحث فيها مُرتكزا على المفردات ودلالاتها وأصولها وتطوّرها التّاريخي ومعناها الحاضر وكيفية استعمالها، وتنضوي تحت هذا الجانب مسائل ذات علاقة بالتعدّد الدلالي والاشتراك اللفظي والترادف والتضاد والمكونات الدلالية للفظ الواحد وغيرها.

[1]- MOUNIN, dictionnaire de la linguistique, p 294.

وفيما يلي بعض المصطلحات الدلالية المنتقاة من أجل المقارنة بينها:

الترقيم	المصطلح الأجنبي	قاموس اللسانيات (عبد السلام المسدي)	القاموس الوجيز (عبد الجليل مرتاض)	معجم المصطلحات اللسانية (الفاسي الفهري)
01	**Aire**	حَيِّز لُغَوِي ص247	مَنْطِقَة لُغَوِيّة، اِمْتِدَاد لُغَوِي ص25	مَجَال، مَنْطِقَة ص23
02	**Asémantique**	لاَ دَلاَلِي ص243	عَدِيم الدَّلاَلَة ص43	لاَ دَلاَلِي ص24
03	**Associatif**	تَجْمِيعِي ص243	تَجْمِيعِي، تَدَاعَوِي، تَرَابُطِي ص45	اِقْتِرَانِي، اِرْتِبَاطِي ص25
04	**Dénomination**	تَعْيِين ص229	تَسْمِيَة، تَقْلِيب ص97	تَسْمِية ص73
05	**Dénotation**	دَلاَلَة ذَاتِيَّة ص229	دَلاَلَة حَقِيقِية ص97	دَلاَلَة الوَضْع ص73
06	**Dénoté**	مَرْجع ص229	مُشَار إِلَيْه ص97	مَدْلُول ص73
07	**Entrée**	مَدْخَل ص224	مَدْخَل مُعْجَمِي ص127	دَخْلَة، مَدْخَل ص93
08	**Glossaire**	كَشْف ص219	مَسْرَد لُغَوِي، مَسْلَغِي ص154	مَسْرَد المُفْرَدَات ص120
09	**Hétéronyme**	مُجَالِي ص217	مُتَجَانِس ص162	مُتَجَانِس في المعْنَى ص130
10	**Homonyme**	مُجَانِس ص217	مُشْتَرَك لَفْظِي، مُتَجَانِس لَفْظِي ص164	مُشْتَرَك لَفْظِي ص133
11	**Inclusion**	تَضَمُّن ص214	اِشْتِمَال ص175	اِحْتِوَاء،اِشْتِمَال، تَضْمِين ص141
12	**Lexème**	مَأْصَل ص207	مَأْصَل، مَجْذَر ص207	مُعْجَمِيّة ص171
13	**Lexical**	مُعْجَمِي ص207	مُعْجَمِي (حَقل) ص208	مُعْجَمِي ص171
14	**Lexicalisation**	تَعْجِيم ص207	مَعْجَمَة ص208	مُعْجَمَة ص173
15	**Lexicographie**	قَامُوسِيّة ص207	صَنْمَعَة، صِناعَة المعَاجِم ص208	قَامُوسِيَّات ص173
16	**Monosémique**	فَرِيد المعنى ص203	أُحَادِي الدَّلاَلَة ص233	أُحَادِيَة الدَّلاَلَة ص201

17	**Onomasiologie**	مُسَمَّيَاتِيّة ص199	دَلاَلَة غَير لَفْظِيّة، دَغْلَفَة ص261	دِرَاسَة الأَعْلاَم، أَعْلاَمِيّات، مُسَمَّيَاتِيّة ص229
18	**Onomastique**	أَسْمَائِيّة ص199	دِرَاسَة الأَعْلاَم	تَسْمِيَة ص229
19	**Paronyme**	مُجَانِس غَير تَام ص196	شِبه تَجَانُس لَفْظِي ص280	مُشْتَرَك الجِذْر، مُجَانِس ص239
20	**Plurivoque**	مُتَعَدِّد القِيمة ص194	مُتَعَدِّد المعَانِي ص 302	مُتَعَدِّد المعَانِي ص 252
21	**Polysémie**	اِشْتِرَاك ص193	اِشْتِرَاك لَفْظِي ص304	تَعَدُّد الدَّلاَلَة ص254
22	**Sémantème**	مَدْلَل ص185	دَال مَاهِية ص347	دَلاَلِيَة ص296
23	**Sémantique**	دَلاَلِيَة ص185	عِلْم الدَّلاَلَة عَدْلَلَة ص348	دَلاَلَة ص296
24	**Sémasiologie**	دَالِيَّة ص185	دَلاَلَة لَفْظِيَة، دَلْفَظَة ص349	دِلاَلَة لَفْظِية ص299
25	**Sème**	مَعْنَمْ ص185	مَعْنَمْ ص349	سِيمَة ص299
26	**Sémème**	مَفْهَم ص184	مَفْهَم ص344	سِيمِيَة ص299
27	**Vocable**	كَلِمَة ص174	لَفْظَة ص434	لَفْظَة ص354

ومن الملاحظات التي لفتت انتباهنا أثناء المقارنة بين المصطلحات نذكر:

- لم تختلف كثيرا المصطلحات الدلالية بين المعاجم الثلاثة المدروسة إلا في بعض المصطلحات أو في ترجمة السّوابق كما في المدخل رقم 02 **Asémantique** حيث اختلفت ترجمات السّابقة "**A**" بين "**لا**" التي وظّفها (ع س م) و (ع ف ف) و"**عديم**" لدى (ع ج م).

- كما اختلف أصحاب المعاجم أيضا في بعض المصطلحات مع أنّهم توافقوا في طريقة الاشتقاق كما في المدخل رقم 04 **Dénomination** حيث وظّف له (ع س م) المصدر "**تَعْيين**"، أما (ع ج م) فوضع له المصدر "**تسمية**" و"تقليب" فيما استعمل له (ع ف ف) المصدر "**تسمية**" فقط.

- أما في المدخل رقم 07 **Entrée** فما يُلاحَظ أنّ (ع س م) و(ع ج م) قد اتّفقا في وضع مصدر

ميمي على وزن "**مَفْعَل**" لما يُقابله وهو " **مَدْخَل**"، أمّا (ع ف ف) فقد وضع له مصطلح "**دَخْلَة**" وهو اسم المرّة على وزن "**فَعْلَة**".

- ما يلفت النّظر في المدخل رقم 12 **Lexème** هو استعمال كلّ من (ع س م) و(ع ج م) المصدر الميمي "**مَأْصَل**" على وزن "**مَفْعَل**" بينما آثر (ع ف ف) وضع مصطلح "**مُعْجَمِيّة**"، فالتقاليب والأوزان الصّرفية قد اختلفت و لكنّ الدّلالة بقيت على حالها.

- في المدخل رقم 15 **Lexicographie** وضع (ع س م) مصطلح "**قَامُوسِيّة**" للدّلالة على اسم العِلم. أمّا (ع ج م) فقد وَظّف المصطلح "**صَنْمَعَة**" المنحوت من "**صِناعة المعَاجِم**"، فيما اعتمد (ع ف ف) على مصطلح "**قَامُوسِيَّات**" بإضافة ياء النّسبة متبوعة بألف وتاء، كما استعمل (ع ج م) أسلوب النّحت أيضا في المدخل رقم 08 **Glossaire** حيث وظّف للمصطلح "**مَسْرَد لُغَوي**" المصطلح المنحوت "**مَسْلَغِي**"وفي المدخل رقم 17 **Onomasiologie** لمصطلح "**دلالة غير لَفظية**" ليأتي بالمصطلح الجديد "**دَغْلَفَة**" وفي اسم العِلم "**علم الدّلالة**" أيضا في المدخل رقم23 **Sémantique** والذّي وضع له مصطلح "**عَدْلَلَة**".

- في المدخل رقم 21 نرى أنّ المصطلح **Polysémie** يتكوّن من مقطعين هما "**Poly**" وتعني "**تعدّد**" و"**sémie**" وتعني "**المعنى أو الدّلالة**" وبجمع المقطعين يصبح معنى المصطلح "**تعدّد الدّلالة**" وهذا ما جاء به (ع ف ف) بخلاف (ع س م) و(ع ج م) اللّذين نقلاه بمصطلح "**اشتراك لفظي**".

- اِتّفَق (ع س م) و(ع ج م) في ترجمة المصطلحين رقم 25 و26: **Sème** و**Sémème** بالمصطلحين "**مَعْنَم**" و "**مَفْهَم**" بالاشتقاق على وزن "**مَفْعَل**" بينما جاءت ترجمة (ع ف ف) مختلفة حيث نقلهما عن طريق التوليد بالاشتقاق بالمصدر الصّناعي بإلحاق ياء النسبة والتاء المربوطة (ية) للمجال "**سِيمَة**" و"**سِيمِيّة**".

خُلاصة الفصل:

لا مشاجة في أنّ هذه المعاجم اللّسانية هي نتاج جهود مكثّفة للّغويين والباحثين المتخصّصين والغيورين على اللغة العربية، و الذين سعوا قدر المستطاع إلى ترجمة المصطلحات اللسانية ونشرها من أجل توحيدها في الوطن العربي، فهي لَبِنة تساهم في بناء الباحثين الجدد وتحفيزهم على الولوج إلى حقل اللسانيات وتذليل العقبات عليهم، ومهما بلغت من درجة الإتقان إلاّ أنّها لا تخلو –ككلّ عمل بشري– من ثغرات وسلبيات ونقائص، وفيما يلي بعض النّقاط التي تحسب لهم وعليهم:

- إنّ المتأمّل في القواميس اللسانية سيجد أنّ مادّتها غنية فقد جادت بمختلف المصطلحات المتعلّقة بعلم الأصوات وعلم النحو وعلم الدّلالة والمعجمية، بالإضافة إلى ظهور بعض المصطلحات الأدبية والبلاغية والعروضية، وبعض مصطلحات اللسانيات الحاسوبية، وأسماء اللغات وعائلاتها وسلالاتها عبر العالم، مما جعل هذه المعجمات ذخيرة لغوية تؤرّخ للنظريات اللغوية المعاصرة.
- لاحظنا عدم التكافؤ في المصطلحات حيث كان حظّ المصطلحات الصوتية والنّحوية والدّلالية أوفر من غيرها من المصطلحات الصّرفية والسانتكسية التي تُعدّ على رؤوس الأصابع.
- انطلقت المعاجم اللسانية الثلاثة من اللّسان الأجنبي الفرنسي إلى اللّسان العربي، لأنّ المصطلحات اللّسانية وافدة على اللغة العربية، ولكنّها تفتقر إلى التّعريف والشّرح ما عدا قاموس (ع ج م) الذّي أرفقه بتعاريف وشروحات تسهّل فهم المصطلحات ومجالاتها، وتعصمه من الوقوع في الاشتراك اللفظي والتعدّد المصطلحي، فقاموس اللسانيات (ع س م) ومعجم

المصطلحات (ع ف ف) لا يتعدّيان كونهما مَسْرَدَين لسانيين لا أكثر.

- وضع أصحاب المعاجم اللسانية المدروسة مقابلين أو أكثر في حالة الضّرورة لتجنّب الوقوع في اللّبس والغموض، ولكنّهم أغفلوا استعمال الألفاظ التراثية في غالب الأحيان، و فضّلوا الترجمة والتّعريب وغيرهما من الأساليب مما أدّى إلى انعدام التّناسق المصطلحي ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعاجم اللسانية العربية تعتمد على معاجم متخصصة أخرى سابقة.
- اختلفت منهجيات نقل المصطلحات اللّسانية من معجم لآخر بل ومن مصطلح لآخر، حيث نجد (ع س م) استعمل تقنية التوليد بالاشتقاق ولم يستعمل النحت ولا التّعريب بالدّخيل أما (ع ج م) فقد اعتمد أسلوب النحت غالبا فيما يغلب أسلوب "الاشتقاق" و"التّعريب" لدى (ع ف ف)، كما أنّ المعاجم اللّسانية الثّلاثة لم تُلِم بكلّ مصطلحات حقل اللّسانيات، وقد خلا بعضها من المصطلحات الجديدة في هذا المجال.
- لم تتّصف المعاجم اللسانية المدروسة بصفة التخصّص، وقد حاد أصحابها في كثير من الأحايين عن اللغة المتخصّصة ومصطلحاتها، ممّا أوقعهم في الخلط بين المفردات العامّة والمصطلحات المتخصّصة، ممّا أدّى إلى الوقوع في الاضطراب الدّلالي الذي يتجلىّ في تعدّد المصطلحات المنقولة للمصطلح الواحد، إلى جانب اختلاف ترجمته من معجم إلى آخر.
- اختلف أصحاب المعاجم اللسانية المختارة في منهجهم الذّي شمل وضع المقدّمات والمسارد والمراجع المعتمدة.

- لم يُرفِق (ع س م) فهرسا ألفبائيا للمصطلحات بخلاف (ع ج م) و (ع ف ف) الذين أرفقا دليلا باللغتين العربية والفرنسية للمصطلحات لتسهيل البحث على القارئ و الباحث فيهما.
- لم يَسْتعِن أصحاب المعاجم اللّسانية (ع س م) و(ع ف ف) بالأشكال الهندسية والرّسومات التّوضيحية عكس (ع ج م) الذي أرفق القاموس برسومات ومخططّات وجداول والتي تُعتبر من الوسائل البيداغوجية الهامّة في التّواصل العلمي بين المؤلِّف والقارئ لما تحمله من شحنة معرفية و دلالية تعجز الكتابة عن إيصالها.

ومهما بلغت نقائص هذه المعاجم، إلاّ أنها تبقى مصنّفات تعليمية جامعة للمصطلحات اللّسانية الشّائعة، في خدمة القارئ والطّالب والباحث والأستاذ وكلّ مهتمّ بهذا العلم.

مسرد المصطلحات اللسانية

فرنسي	عربي
Adjoint	بديل
Affixe	زائدة
Agentif	حالة فاعلية معلومة
Allomorphe	بديل صرفي
Allophone	بديل صوتي
Asémantique	لا دلالي
Associatif	تجميعي
Attribut	صفة مميّزة
Bilabial	شفوي مزدوج
Cacophonie	نشاز صوتي
Coarticulation	ازدواج المخرج
Combinaison	تقليب
Commutation	استبدال
Compact	صواتم متجمّعة
Complément	مفعول
Conjugaison	تصريف
Constituante	مُؤلِّف
Corrélation	علاقة ارتباط
Créole	كريّول
Déclinaison	إعراب الأسماء
Dénomination	تسمية
Dénotation	دلالة حقيقية
Dénoté	مُشار إليه
Désambiguïsation	إزالة الغموض

Diphtongue	صائت ثنائي
Diptote	ثنائي الصّرف
Endocentrique	داخلي المركز
Entrée	مدخل
Epithète	صفة غير مميّزة
Ergatif	فاعل متعدّ
Evaluation	تقدير
Expansion	فَضْلَة
Explétif	حشو
Extraposition	زحزحة
Factitif	ناصب مفعولين
Fléchi	مُعْرَب
Flexion	إعرابي
Flexionnel	إعرابي
Génotype	طراز نحوي مجرّد
Gérondif	مصدر فعلي
Glossaire	مسرد
Glottal	حنجري
Grammaire	علم النحو
Grammaire générale	النحو
Grammatical	نحوي
Grammaticalisation	صيرورة عَلْنَحِيّة
Grammaticalité	عَلْنَحِيّة
Grammème	وِحدَة نحوية
Hétéroclite	شاذّ
Hétéronyme	متجانس
Homonyme	مجانس لفظي

Hybride	هجين
Implosif	ابتلاعي
Inaliénable	غير قابل للتّصرّف
Inanimé	جامد
Inclusion	اشتمال
Indéclinable	مبني
Indicatif	صيغة دلالية
Infinitif	مصدري
Labiovélaire	شفوي لهوي
Lexème	مَأْصَل
Lexical	معجمي
Lexicalisation	مَعجمة
Lexicographie	صناعة المعاجم
Lingual	لساني
Locatif	حالة المكانية
Mécanisme	آلية
Mode	صيغة الفعل
Modification	تعديل
Momentané	لَحْظي
Monophonématique	أحادي الصّوتم
Monosémique	أحادي الدّلالة
Morphe	وحدة بنيوية
Morphème	مورفيم
Morphologie	علم الصّرف
Morphonologie	علم الصّرف
Morphonologie	عصرفة صواتية
Morphosyntaxe	عصرفة سانتكسية

Mutation	تحوّل
Nasalisation	خيشمة
Occlusif	سادّ
Onomasiologie	مُسَمّياتية
Onomastique	أسماء الأعلام
Paradigme	جدولة
Paronyme	شبه تجانس لفظي
Permutation	الإبدال
Pharynx	الحلق
Phone	صَوْت
Phonématique	علم الصّواتم
Phonétique	علم الأصوات
Phonique	صوتي
Phonologie	فونولوجيا
Pitch	طبقة الصّوت
Plurivoque	متعدّد المعاني
Point d'articulation	مخرج النّطق
Polysémie	اشتراك لفظي
Préverbe	سابقة فعلية
Proclitique	موصول بما بعده
Prolepse	استباق
Prothèse	تصدير صوتي
Rétracté	مُقلّص
Sémantème	دلالية
Sémantique	علم الدّلالة
Sémasiologie	دلالة لفظية
Sème	مَعْنَم

Sémème	مَفْهَم
Sonante	جرسيّة
Sonorisation	جهررة
Subordination	تبعيّة
Synalèphe	اندغام حذفي
Syntagmatique	تركيبي
Syntagme	تركيب
Syntaxe	سانتكس
Synthème	مونيم مُركّب
Taxème	سمة نحوية
Tonalité	نَغْمة
Triphtongue	ثلاثي الصّوائت
Vibrant	مهتزّ
Vocable	لفظة
Voix	صيغة

الخاتمة

بعد تتبّع حيثيات أزمة المصطلح اللّساني في اللغة العربية وتطوّرها من الماضي إلى الحاضر، أفضى بنا البحث إلى جملة من النّتائج نوردها فيما يلي:

- قضية المصطلح من القضايا الهامّة التي أولاها الباحثون في مجال علم اللغة الحديث من العرب والغرب اهتماما بالغا كونها عصب الدراسة المتخصّصة .
- تعدّدت المسمّيات للاصطلاح والمفهوم واحد.
- يوجد فراغ في الدّراسات الاصطلاحية، و يُعزَى ذلك إلى الخلل في مسمّيات الدّراسات النّظرية و التّطبيقية لهذا العلم –علم المصطلح– وكذا اختلاف المنهجيات بين واضعي المصطلحات اللسانية و المترجمين.
- تطوّر علم المصطلح في مبادئه عبر مراحل زمنية وحتى في نطاق بحثه، ولذا أصبح علما مشتركا بين بقية العلوم الأخرى كاللسانيات و المنطق و التوثيق و التصنيف...حيث قدّم علم المصطلح الكثير لهذه العلوم بفضل تسهيله لعملية التواصل بين المتخصّصين في أيّ مجال من المجالات السابقة الذّكر.
- علاقة المصطلح باللسانيات علاقة وطيدة، فهما يكمّلان بعضهما البعض ويخدم كلّ منهما الآخر.
- ترعرع علم المصطلح في أحضان الحضارة الغربية ولذا فقد نشأت نتيجة ذلك العديد من المدارس المصطلحية التي اختلفت في مناهجها؛ ولكنّها توحّدت في التأسيس العلمي والتنظير المحكم لهذا العلم حديث النّشأة.

- لوضع المصطلح ضوابط وشروط ومراحل تختلف من لغوي لآخر، فلكلّ بصمته الذّاتية في توليد المصطلحات اللسانية وتعدّدت آليات التوليد المصطلحي من اشتقاق ونحت ومجاز وتركيب وتعريب وترجمة.
- شهد المصطلح اللّساني الحديث أزمة التّعدد الاصطلاحي أثناء النقل والتوليد بسبب الظواهر اللغوية كالاشتراك اللفظي والترادف، مما أوجد عدّة مصطلحات عربية للمصطلح اللساني الأجنبي الواحد، وذلك لانعدام التنسيق بين اللغويين وكذا بطئ الدّرس الاصطلاحي العربي في توليد المصطلحات بالمقارنة مع الغرب، وبالتالي عدم القدرة على مسايرة الركب الحضاري.
- تفقّه اللّغويون إلى ضرورة توحيد المصطلحات بين المشرق والمغرب من أجل وضع حدّ لأزمة التعدّد الاصطلاحي عن طريق مضاعفة الجهود لنقل المصطلحات المستجدّة في الساحة اللسانية، والاتّفاق على مبادئ التقييس والتوحيد من أجل ضمان ذيوعه واستعماله.
- بذلت المؤسسات والمجمّعات اللغوية جهودا جبّارة في سبيل نشر وتوحيد المصطلحات عامة واللسانية خاصّة، وأثمرت جهودها عن وضع معاجم متخصّصة في شتى التخصّصات المعرفية التي ساهمت في إغناء اللغة العربية بالمصطلحات.
- تتّفق المجامع اللغوية في منهجيّاتها لوضع وتوحيد المصطلحات لمواكبة النّهج الدولي في اختيار المصطلحات، واستعمال الأساليب اللغوية المختلفة في توليد المصطلحات.

- يسّرت بنوك المصطلحات بتقنياتها المعلوماتية تخزين وتوحيد الملايين من المصطلحات بلغات عديدة داخل حقولها المعرفية المتخصّصة، كما سهّلت استرجاعها ونشرها فاختزلت الجهد والوقت على أصحابها.
- يُعدّ قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي أوّل ثمرة لجهد مَغَاربي طلائعي، ورغم أنه يفتقر إلى التّعريف بالمصطلحات إلاّ أنّه
- بدا القاموس الوجيز لعبد الجليل مرتاض أكثر نُضجا رغم قلّة مصطلحاته بالمقارنة مع قاموس عبد السلام المسدي ومعجم عبد القادر الفاسي الفهري، لأنه أرفقه بالتعاريف والشروحات والرسومات والتخطيطات التي تُسهّل الفهم، وهذا دليل أنّ القواميس الحديثة تُواكب التواتر الاصطلاحي ومتطلّباته.
- يعتبر معجم المصطلحات لعبد القادر الفاسي الفهري مسردا ضخما للمصطلحات اللسانية، إذ جمع فيه المداخل اللسانية ورتّبها مُرفَقَة بما يقابلها في اللغتين الفرنسية والانجليزية.
- اتّساع دائرة المصطلحات الصّوتية في المعاجم اللسانية المدروسة بالمقارنة مع الأصناف الأخرى من المصطلحات لدليل على أصالة البحث الصّوتي العربي وامتداده.
- من ميزات المستووين الصرفي والسانتكسي قلّة الدّراسات العربية الحديثة التي تناولتهما بالبحث المنهجي اللساني الحديث، و على ذلك يُلاحَظ شحٌّ في مصطلحية الصِّرافية والتّركيبيّات.
- قلّة الدراسات العربية الدّلالية انعكس أيضا على المصطلحات الخاصة بهذا المبحث، و الغالب فيها اجترارها لما أوجده العرب الأوائل، بالإضافة إلى اختلاف استعمالها من ناقل لآخر.

– تعتمد اللغات الأجنبية على السّوابق واللّواحق والحواشي في توليد المصطلحات، وهو إجراء تختلف فيه مع بناء الوحدات العربية القائم على التّحوّل الدّاخلي للصّوامت و الصّوائت.

وفي الأخير، نودّ أن ننوّه إلى شساعة الموضوع وتشعّبه ولذا ارتأينا أن نتجاوز بعض الجزئيات التي سبق الإشارة إليها في بحوث سابقة، ونقاط أخرى لم نتطرّق إليها لترك المجال للباحثين من أجل تناولها بالتحليل والنقد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

***القرآن الكريم برواية حفص.**

أوّلاً: الكتب:

1) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول. تركيا.

2) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، 1427هـ/2006م.

3) أحمد بن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، بيروت.

4) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1420هـ -1999م.

5) أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر المعاصر، سوريا، دمشق، ط1، 2001م.

6) أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، بغداد، د.ط، 1427هـ/2006م.

7) أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2001م.

8) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

9) الأخضر غزال أحمد، المنهجية العامة لتعريب المواكب، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط المغرب، يناير 1977.

10) أسعد محمد علي النجار، مباحث في فقه اللغة، مكتبة الإمام الصادق (ع)، الحلة، ط1، 1452ه/2004م.

11) الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط3، دار صادر، بيروت، 1995م.

12) بسام بركة، معجم اللسانية، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان، ط1، 1985م.

13) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، تحقيق: علي دحروج،مكتبة لبنان ناشرون، ج1، ط1، 1996م.

14)جابر علي السيد سليم، من قضايا فقه اللغة،دار الفكر، بيروت–لبنان، ط2، 1427ه/2006م.

15) جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، لبنان، ط3، 2005م.

16) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ج1، دار الفكر، بيروت، د.ت.

17) ابن جني، الخصائص، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م.

18) جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقي للطباعة و النشر، الرياض، 2000م.

19) الجوهري، الصحاح، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1429هـ -2008م.

20)حافظ اسماعيل علوي ووليد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، الرباط، المغرب، مكتبة الأمان، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م.

21) أبي حامد الغزالي، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ- 1993م.

22) أبي حامد الغزالي، محك النظر في المنطق، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

23) حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة و المصطلح، دار ابن الجوزي، الأردن، ط1، 2005م.

24) حلمي خليل، المولد في العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985م.

25) الحمزاوي محمد رشاد، العربية والحداثة، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1982.

26) حمزة قبلاني المزيني، التحيّز اللغوي وقضايا أخرى، مؤسسة اليمامة، الرياض، 2004م.

27) خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية و التمثيل، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1432ه/2011م.

28) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1434ه/2013م.

29) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424ه- 2003م.

30) الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، ج1، طبعة دار الرشيد، بغداد، 1980م.

31) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006.

32) خير الدين الزركلي، الأعلام، دار الملايين، لبنان، بيروت، ط15، ج1.

33) داغر يوسف أسعد، مصادر الدراسة الأدبية، ج2، بيروت، 1956م.

34) رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية، دار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 1431ه/2010م.

35) رشيد عبد الرحمن العبيدي، أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، د.ت.

36) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987م.

37) الزبيدي محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مادة (ص،ل،ح).

38) الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

39) سالم العيسى، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، اتحاد الكُتّاب العرب، سوريا، 1999م.

40) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، ط12، دار غريب، القاهرة.

41) السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م، الجزائر العاصمة، ط1.

42) سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008م.

43)السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ج1، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، 1987م.

44)الشاهد بوشيخي، دراسات مصطلحية، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط1، 2012م.

45) شحاذة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1،1989م.

46) الشريف الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1424ه/ 2003م.

47) الشيخ طاهر ابن العلامة صالح الجزائري: التقريب لأصول التعريب، المطبعة السلفية، مصر، 1337ه.

48) صافية زفنكي، المناهج المصطلحية-مشكلاتها التصنيفية و نهج معالجتها-، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ط1، 2010م.

49) صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، الجزائر، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع.

50) صايغ فيليب، وعقل جان، أوضح الأساليب في الترجمة والتعريب، ط5، مكتبة لبنان ناشرون، 1993.

51) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط 9، د.ت.

52) ضيف شوقي، اشتقاق الأفعال في أسماء الأعيان العربية و المعربة، مجمع اللغة العربية، ج78.

53) عبد التواب رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987م.

54) عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، بغداد، 1981م.

55) عبد الجليل مرتاض، التهيئة اللغوية للنحت في العربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

56) عبد الجليل مرتاض، القاموس الوجيز في المصطلح اللساني، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.

57) عبد الجليل مرتاض، اللسانيات الأسلوبية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

58) عبد الرحمان بن محمد بن خلدون الحضرمي، المقدمة، 1377م.

59) عبد الرحمان حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 2007م.

60) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007.

61) عبد الرزاق الكاشاني (ت.736ه)، اصطلاحات الصوفية، تحقيق وتقديم وتعليق: عبد العال شاهين، دار المنار.

62) عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته، علامات (كتاب نقدي يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي)، المملكة العربية السعودية، المجلد 02، الجزء 08، 1993.

63) عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994م.

64) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات (عربي- فرنسي/ فرنسي- عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، د.ط، د.ت.

65) عبد العزيز بن عثمان التويجري، اللغة العربية و العولمة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة-إيسيسكو-، الرباط، المغرب، 2008م.

66) عبد العظيم إبراهيم المطعني، المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين الإجازة والمنع، ط1، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة.

67) عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي المعاصر، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط1، 2005م.

68) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار طوبقال، الدار البيضاء-المغرب، 1985م.

69) عبد الله بن حمد الحميدان، مقدمة في الترجمة الآلية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421هـ/2001م.

70) عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، بيروت، دار النهضة، 1992.

71) أبي عثمان الجاحظ، الحيوان، ت:عبد السلام هارون، القاهرة، ج1،1372هـ-1953م.

72) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ط1، مجلد1، 1969م.

73) علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2008.

74) علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.

75) علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2004م.

76) عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 1429هـ- 2009م.

77) عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 1429هـ/2009م، ط1.

78) عمر اوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق، دط، 2001.

79) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1957م، ج1.

80) عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط1، 1401هـ-1981م، شركة الطباعة السعودية المحدودة –الرياض-، المملكة العربية السعودية.

81) غنيم، كارم السيد، اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989م.

82) فؤاد الطائي، اللسانيات والترجمة، مدونة النحو العربي واللّسانيات.

83) أبو الفتح عثمان بن جني (ت.392ه)، الخصائص، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، ج1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية للطباعة و النشر، بيروت– لبنان.

84) محمد التونجي، المعجم المفصّل في الأدب، دار الكتب العلمية، 1419ه/1999م، ج1، ط2.

85) محمد العيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، عالم الكتب، القاهرة، 1980م.

86) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ط4، دار الفكر، بيروت، 1970م.

87) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت.370ه)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج04، مادة (ص،ل،ح)، ط1.

88) محمد رشاد حمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية: معجم عربي/أعجمي، أعجمي/عربي، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1977م.

89) محمد شوقي أمين، في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1975م.

90) محمد عابد الجابري، التراث والحداثة دراسات ومناقشات، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1991م.

100) أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت.761ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، ج1، 1974م.

101)محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد العرب، دمشق، سوريا، 1998م.

102) محمد علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987م.

103)محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 1987.

104)محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 1995.

105)محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، مكتبة غريب، القاهرة، مصر، دت.

106) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي الحديث قديما وحديثا، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 1424هـ/ 2003م.

107) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج1.

108) أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي فقه اللغة وسر العربية، د.ط، 1936م.

109) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، مكتب تنسيق التعريب، مج18، ج1، الرباط، 1981م.

110)ابن منظور، لسان العرب، مج8، دار صادر، لبنان، ط1.

111)المهدي المنجرة، عولمة العولمة، من أجل التنوع الحضاري، منشورات الزمن، ط2، 2011.

112)مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012م.

113)موهوب بن أحمد الجواليقي، المعرّب من كلام الأعجمي على حروف المعجم، ط2، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1389ه/1969م.

114) هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2012.

115) هيثم الناهي وآخرون، مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة.

116) يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، مطبعة المنيرية، مصر، مج 2.

117) يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 2007م.

118) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430ه/2009م.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

1. فريحات غالب، The Structure of Contemporary Terminology in Arabic، رسالة ماجستير، مركز اللغات، جامعة اليرموك، 1989.

2. عبد المجيد سالمي، مصطلحات اللسانيات العربية بين الوضع والاستعمال، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، قسم اللغة العربية و آدابها، جامعة الجزائر، 2007م.

3. حاج هني محمد، المعاجم اللسانية المتخصصة عند العرب المحدثين، رسالة دكتوراه، جامعة السانيا –وهران–، 2012-2013م.

ثالثا: المجلات والملتقيات:

1) أحمد بلحوت، المصطلح: المقاييس وإجراء المعالجة، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة–الجزائر، عدد12، جانفي/جوان 1999م.

2) حسن محمد تقي سعيد، رموز الأصوات المعربة، مجلة اللسان العربي، ع38، 1994.

3) خلاصة التوصيات في مجلة اللسان العربي عدد 17، ج 1.

4) زهيرة قروي، مفهوم المصطلح وآليات توليده في اللغة العربية، مقال من شبكة ضفاف الإبداع، 27 سبتمبر 2009.

5) الزيدي توفيق، تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية، مجلة "علامات"، جدة، ج8، م2، يونيو 1993م.

6) السعيد الخضراوي، الترجمة و المصطلح، مجلة المترجم، ع2.

7) عبد الجليل مرتاض، مقال مأخوذ من منصة الجريدة العلمية الجزائرية ASJPبعنوان: "إشكالية المصطلح اللساني وترجمته"، العدد الخامس، السداسي الثاني،2011م.

8) عبد العزيز بن عبد الله، إستراتيجية التعريب، مجلة اللسان العربي، المجلد 2، 1975م.

9) عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، عدد 23، 1983م.

10) عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، عدد2، 1999م.

11) عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، عدد 2، 1999م.

12) عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، عدد2، 1999م.

13) عز الدين إسماعيل، جدلية المصطلح الأدبي، مجلة علامات، ج8، 1993م.

14) علي توفيق الحمد، المصطلح العربي: شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة اليرموك قسم اللغة العربية، إربد الأردن.

15) علي توفيق الحمد، المصطلح شروطه و توحيده، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 2، عدد1، 2005م.

16) علي توفيق الحمد، مقال المصطلح العربي : شروطه و توحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، اربد-الأردن-، المجلد 2، عدد1، 2005م.

17) عمرو محمد فرج مدكور، الترجمة الآلية: مفهومها، مناهجها، نماذج تطبيقية في اللغة العربية، مستلة من مجلة كلية دار العلوم، ع 26، ديسمبر 2011، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم.

18) فارس فندي البطانية، النحت بين مؤيديه ومعارضيه، بحث منشور بمجلة اللسان العربي، العدد 34، سنة 1990م.

19) مبارك حنون، اللسانيات و العولمة، مجلة فكر و نقد، ع 24، المغرب، 1999م.

20) مجد الدين سيد محمد نقد الله، الأوجه الإعرابية للأسماء المركبة، مجلة العلوم الإنسانية، مج18، 2017م، جامعة جدة، كلية العلوم و الآداب، المملكة العربية السعودي.

21) المجمع العراقي، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- مكتب تنسيق التعريب-)، الرباط، المغرب، عدد1، 1384هـ-1954م.

22) محمد أحمد زكي، الاشتقاق في العربية بين القدامى و المحدثين دراسة موجزة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 10،2013م.

23) محمد أفسحي، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية، الرباط، المغرب، العدد 34، 1990م، المقدمة.

24) محمد حلمي هليل، دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ندوة جهوية.

25) محمد حياة خليفاتي، البحث عن استعمال المصطلح العلمي الموحّد من خلال آراء أبي العزم، مجلة الممارسة اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، عدد21، 2014م.

26) محمد ضاري حمادي، وسائل وضع المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75، 2000م، ج3.

27) محمد يوسف حسن، في تمكين العربية من الأداء العلمي، مجلة اللسان العربي، عدد39، 1995م.

28) محمود فهمي حجازي، قضية المصطلح اللغوي الحديث، مجلة مجمع القاهرة، عدد 57، 1985م.

29) مختار حسيني، مقال: الخطاب الشعري و مستويات التحليل اللغوي دراسة وصفية تطبيقية، مجلة الباحث، منشورات مخبر اللغة العربية، كلية الآداب و اللغات، جامعة الأغواط-الجزائر، عدد17.

30) معجم مفردات علم المصطلح (مواصفة إيزو رقم 1087)، ترجمة: هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية ضمن مجلة اللسان العربي، الرباط، عدد24، 1985م.

31) ممدوح محمد خسارة، المعرّب و الدخيل في المجلات المتخصصة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 75، 2000م، ج4.

32) منصوري ميلود، الفكر اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع07، 2005م.

33) ناصر إبراهيم صالح النعيمي، المصطلح اللغوي بين الواقع و الطموح، نقلا عن: إبراهيم مدكور، حق العلماء التصرف في اللغة، 1959-1960م، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، المجلد 11.

34) ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (رباط 18-1981/2/20)، مجلة اللسان العربي، العدد 18، سنة 1980.

35) أبو نواس عمر محمد، "نحو معجم مفهرس للمصطلحات العربية الموحدة في ضوء اللسانيات الحاسوبية ومشروع الذخيرة العربية"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، عدد1، ماليزيا، جوان 2013.

36) هجرة المصطلح بين أزمة الترجمة وحلم التقدّم، وئام المددي، مجلة الحوار المتمدّن، العدد 2754، 2009م.

37) وجيه السمان، النحت، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 57، ج1-2، يناير-أبريل 1982م.

38) وفاء صبحي، إشكالية توليد المصطلح العلمي العربي وتوحيد استعماله، كتاب الملتقى الدولي الأول للمصطلح والمصطلحية في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة، 14-16 مارس 2014م، جامعة سعد دحلب، البليدة.

39) يوسف عبد الله الجوارنة، أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية،جامعة الزرقاء الخاصة، مج 21، العدد2، الأردن، 2013.

رابعاً: الكتب الأجنبية:

1) Alain Rey,La terminologie, Collection Que sais-je n°178, Presse Universitaire, Paris, 1949.

2) Bernd SPILNER, terminologie et connotation, collection étude de sémantique lexicale, Paris, 1994.

3) Boulanger (J. C): Problématique d'une méthodologie d'identification des néologismes en terminologie, dans: Néologie et coll, langue et lexicologie; Larousse, Paris, 1979.

4) Dahberg (I), Les objets, les notions; Les définitions et les termes Fondements théoriques de la terminologie, IRSTERM, Université Laval 1981.

5) Drezn (E. K), Internationalisation de la terminologie scientifique et technique,Edition d'état des normes, Moscou, 1936.

6) Drozd (L), Science terminologique: Objet et méthode Fondements théoriques de la terminologie, textes choisis de la terminologie; GRISTERM; Université Laval- Québec 1981.

7) DROZD (L), Term and non term dans: Les problèmes du découpage du terme, Comterm, office de la langue française ; Québec, 1979.

8) Dubois (C); La spécificité de la définition en terminologie, AILA-Comterm;Office de la langue française, Québec, 1979.

9) FELBER. H, Guidelines on National Terminology-Planning, Vienna, 1986.

10) FELBER. Helmut, Standardization of Terminology, Vienna, 1985.

11) Hoffman (L): Language for special purposes as a mean of communication, SammlungAcademic- verlag, Berlin, 1974.

12) Kocourek (R), Lexical phrases in terminology :Terminologie, cahier n°1,GISTERM, Université Laval, Québec, 1979.

13) L. Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, in langue Française, n°17, Paris, Larousse, 1973.

14) La terminologie , Théorie, Méthode et Applications, Maria Térésa Cabré .

15) Le Robert illustré d'aujourd'hui, Dictionnaire Langue Française et Nom propres, édition mise à jour en 2007.

16) Lerat. P, Les langues spécialisées, PUF, Paris, 1995.

17) Maria TeresaCabré , Terminology, Theory methods and applications, John Benjamin publications, Amsterdam, 1999.

18) Maria Térésa Cabré, La terminologie: théorie , méthode et applications, Paris, Masson et Armand Colin .

19) Maria Térésa Cabré, La terminologie: Théorie, méthode et applications.

20) Mertens, Jean &Libert, Isabelle &Simal, Isabelle, Traduction, Interprétation, Industries de la langue, Lexicographie et Terminologie en Belgique, une bibliographie sélective: 1980-1992, in Meta journal des traducteurs Vol.39. n°1, 1994.

21) Oxford advanced learner's Dictionary of current English, Oxford University Press, 7th Edition.

22) Pierre LERAT, Les languesspécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Presses Universitaires de France,Paris, 1995.

23) REY, Alain, la terminologie noms et notions, que sais je ?, Presses Universitaires de France, Paris, 1ere édition, 1979.

24) Rondeau (G): Introduction à la terminologie.

25) Rondeau, G, 1984,Introduction àla terminologie, Paris, Gaétan Morin.

26) Sager, Juan Carlos, A Practical Course In Terminology Processing, Amsterdam -Philadelphia, John Benjamins, 1990.

27) Sager, Juan Carlos, The Status of Terminology as an Independent Discipline, Cahiers de l'Ecole de Traduction et d'interprétation de l'Université de Genève n 10, 1988.

28) VINAY Jean-Paul, Jean DARBELNET, stylistique comparée de l'Anglais et du Français, Paris, Didier, 1996.

29) Wersig (G): Procédés et problèmes de la recherche terminologique: Fondements théoriques de la terminologie, GIRSTERM, Université Laval,1981.

30) Wuster. E: L'étude scientifique générale de la terminologie: Zone frontière entre la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et la science des choses, Fondements théoriques de la terminologie, textes choisis de la terminologie, GIRSTRM université Laval-Québec1981.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

- إبراهيم كايد محمود،المصطلح ومشكلة تحقيقه، الموقع على الإنترنت:

www.arabition.org.ma

- محمد عبد العظيم الزّرقاني (ت.1367هـ/1948م)، مناهل العرفان في علوم القرآن،ج2، ينظر: الشبكة العنكبوتية:

http://www.muslim-library.com/dl/books/ar4341.pdf

عبد الحميد صالح حمدان، دور الترجمة في الفكر العربي، مقال بجمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات، منتدى عتيدة، سبتمبر 2006م، الشبكة العنكبوتية: www.atida.org

- الشبكة الالكترونية، شبكة بوابة العرب:www.arabsgate.com

- الموقع الالكتروني: https://www.marefa.org/

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

إهداء

كلمة شكر

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: المصطلح بين النشأة والتطور

تمهيد 2

1- تعريف المصطلح 6

- لغة 6

- اصطلاحا 8

2- نبذة عن تاريخ المصطلح وعلم المصطلح 13

أ- المصطلح في التراث العربي 13

ب-المصطلح في الأدبيات الغربية 15

3- علم المصطلح 17

أ-أهداف علم المصطلح 24

ب-خصائص المصطلح 26

ج-المرتكزات الأساسية لعلم المصطلح 27

د- وظائف المصطلح 27

هـ-اللغة العامة واللغة المتخصصة 29

الفصل الثاني: واقع المصطلح اللساني

1- المصطلح اللساني 34

1-1. علم المصطلح واللّسانيات 34

1-2. المدارس المصطلحية المعاصرة 38

أولا: المدرسة النمساوية "فيينا" 39

ثانيا: مدرسة براغ أو المدرسة التشيكوسلوفاكية 40

ثالثا: مدرسة موسكو أو المدرسة السوفياتية 42

رابعا: المدرسة الكندية- الكيبيكية 43

خامسا: المدرسة الفرنسية 44

سادسا: المدرسة البريطانية 45

سابعا: المدرسة البلجيكية 45

2- شروط وضع المصطلح 46

3- مراحل وضع المصطلح 49

4- توليد المصطلح 50

أولا: الاشتقاق 53

- الاشتقاق الصغير 56
- الاشتقاق الكبير 59
- الاشتقاق الأكبر 61
- الاشتقاق الكُبّار 63

• أنواع الأسماء المشتقة 65

ثانيا: النحت 66

ثالثا: المجاز 71

رابعا: التركيب 75

- أنواع المركّبات 79

1. أسماء الأعلام المركبة 77

– المركب الإضافي 77

– المركب المزجي 78

– المركب الإسنادي 79

2. الأسماء المركبة التي ليست بأعلام 79

– المركب العددي 79

– الظروف المركبة 79

– أسماء الأفعال المركبة 80

3. أسماء مركبة لا تشملها الأنواع السابقة 81

خامسا التعريب 82

سادسا: الترجمة 89

الفصل الثالث: أثر التعدد المصطلحي اللّساني على التواصل الحضاري

1– مشكلات المصطلح اللّساني العربي 97

1–1. المشكلات اللغوية 99

أ– ظاهرة الترادف (Synonymy) 99

ب–ظاهرة الاشتراك اللّفظي 101

ج– اللّبس وغموض المصطلح 104

2–1. المشكلات التنظيمية 105

أ-الاجتهادات الفردية 105

ب-اختلاف لغة المصدر 107

1. إغفال التراث 108

- الدعوة إلى توحيد المصطلح اللّساني العربي 111
- انعكاسات توحيد المصطلح اللّساني على التواصل الحضاري..... 155

الفصل الرابع: الجانب التطبيقي

التعريف بالمدونة..... 161

المستوى الصوتي والمصطلحات الصوتية..... 165

المستوى النحوي والمصطلحات النحوية 173

المستوى الصرفي والمصطلحات الصرفية 178

المستوى التراكيبي والمصطلحات السانتكسية 182

المستوى الدلالي والمصطلحات الدلالية 186

خلاصة الفصل 191

مسرد المصطلحات اللسانية..... 194

الخاتمة..... 199

قائمة المصادر والمراجع 204

فهرس الموضوعات..... 225

الملخّص:

تظلّ قضية المصطلح اللساني إشكالية من الإشكاليات الجوهرية المتجدّدة على الساحة اللغوية التي تُطرَح في كل زمان ومكان، في ظل التطوّر العلمي للمعرفة الإنسانية بمختلف مشاربها وضروبها، وهو ما اقتضى الحديث عن الحاجة الماسّة لتوحيد هذه المصطلحات لتيسير التواصل بين أهل الاختصاص، ولضمان التّلاقح الثّقافي بين العرب والغرب لمسايرة الرّكب الحضاري خدمة للإنسانية جمعاء.

الكلمات المفتاحية: المصطلح اللساني – إشكالية – توحيد المصطلحات – الاختصاص – التّلاقح الثّقافي.

Résumé:

Le terme linguistique est présentée comme une problématique dans ce domaine à tout moment et en tous lieux, surtout avec le développement scientifique du savoir humain sous toutes ses formes, nécessitant de parler de la nécessité urgente d'unifier ces termes afin de faciliter la communication entre les spécialistes et d'assurer L'échange culturelle entre les Arabes et l'Occident pour suivre le rythme de la civilisation pour servir toute l'humanité.

Mots clés: Terminologie - Problématique - Unification des termes –La spécialité - Echange culturelle.

Abstract:

The term linguistic is presented as a problem in this field at any time and in any place, especially with the scientific development of human knowledge in all its forms, requiring to speak of the urgent need to unify these terms in order to facilitate communication between specialists and ensure cultural exchange between the Arabs and the West to keep pace with civilization to serve all humanity.

Keywords: Terminology - Problematic - Unification of terms - Specialty - Cultural exchange.